مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٣٤** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أرياس/السيد لويس – نافارو	(بنما)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جيغلوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد أزاريللو
	بلجيكا	السيد بل
	بوركينا فاسو	السيد سومرا
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيدة لازوراس
	الصين	السيد دو زياكونغ
	فرنسا	السيد فيشي
	فييت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد محرمي
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بروكر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أبلاغ المجلس أني تلقيت رسالة من ممثل رواندا، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند، بدون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد نسينغيمانا (رواندا) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود، كما بينت في جلسة اليوم الصباحية، أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على خمس دقائق كحد أقصى، لكيما يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. يُرجى من الوفود التي أعدت بيانات طويلة أن توزع نصوصها كتابة، وأن تدلي بصيغة موجزة عند الكلام في القاعة.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هي ممثلة كازاخستان، وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة ايتاموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود، في مستهل بياني، أن أعبر عن شكرنا لك، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة الهامة حول بند جدول الأعمال المعنون ”الأطفال والصراع المسلح“. ونظرنا اليوم في هذه المسألة ليس جديدا على نحو خاص، بيد أنه يؤكد استعداد جميع الدول الأعضاء لمواصلة العمل في هذا الاتجاه وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتقرير الأمين العام (S/2007/757).

ونود أيضا أن نثني على الآنسة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، المعنية بالأطفال والصراع المسلح، وعلى مكتبها فضلا عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لما بذلوه جميعا من جهود للتغلب على هذا النوع من أنواع التحديات التي تواجه البشرية. إن وفدنا يشاطرها الرأي كليا في أن حماية الأطفال في الصراع المسلح ينبغي اعتبارها جانبا هاما من جوانب استراتيجية اتقاء الصراع المسلح وحله.

يسلط تقرير الأمين العام الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وآليته للرصد والإبلاغ، بما في ذلك الامتثال فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل مجموعات مسلحة في عدد من البلدان. وفي هذا السياق، يبدو من المشجع أن نلاحظ أن عدد الجنود الأطفال قد تناقص، منذ التقرير الأخير، من ٣٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٥٠ ٠٠٠. غير أنه، على النحو المشار إليه بصورة مناسبة في تقرير الأمين العام، لا يزال هناك عمل كثير يتعين أن يقوم به المجتمع الدولي. ونشير بصورة خاصة إلى أن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة لا يزال مستمرا في ١٣ بلدا. ويجبر الأطفال على المشاركة في عمليات القتال وفي قتل الناس. وكثيرا ما يتعرضون للاعتداء الجنسي أيضا أو يختطفون أو يُقتلون.

ومن المذهل أن نعلم أن الأطفال ظلوا طوال عقود، في مناطق الصراع، يُحملون على المشاركة في المواجهات بين مختلف الجماعات المتحاربة، محرومين من جميع عناصر الحياة الطبيعية، التي يتمتع بها معظم الأطفال في كل أنحاء العالم. ولم تواجه أجيال بأسرها من هؤلاء الأطفال سوى العنف والعداوة وسوء المعاملة والفقر والأمية.

وفي سبيل وضع حد لمعاناة الأطفال وسوء معاملتهم؛ يتعين أن نركز اهتمامنا على التقليل إلى أدنى حد

من العواقب السلبية لوجود الأطفال في مناطق الصراع، بأمور منها مكافحة الانتهاكات الستة الجسيمة التي حددها مجلس الأمن. ونعتقد أن المهمة الأساسية لجميع الدول الأعضاء ينبغي أن تكون اتخاذ تدابير فعالة لمساءلة الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ولتحقيق هذه الأهداف، هناك أساس قانوني بالفعل لاتخاذ مزيد من الإجراءات، في شكل المقاضاة الجنائية والعقاب. وينبغي إنشاء آلية فعالة لضمان الامتثال لأهم أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالطفل.

أود أن أؤكد أن كازاخستان أبرمت البروتوكول الاختياري ذا الصلة، المرفق باتفاقية حقوق الطفل منذ خمس سنوات. وبعملنا هذا، أكدنا مجددا التزامنا الوطيد بالجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في كل أنحاء العالم.

إننا نؤيد كل التأييد اقتراح اعتماد تدابير محددة الأهداف ضد الجماعات أو الأشخاص الذين يورطون الأطفال في الصراعات المسلحة. ونؤيد كذلك إحالة مجلس الأمن قضايا كهذه إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والمحاكمة. وفي هذا الصدد، نرى أن تشديد تدابير العقوبة وزيادة الوعي بالقضايا المعنية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي أنه سيكون لهما أثر كبير.

ونظرا لضعف الأطفال وإمكانية إعادة تجنيدهم عقب الصراعات، لا بد من مواصلة الدعم، فيما يتصل بإعادة دمج وتأهيل الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة ومتورطين في مناطق الحرب. ونرى أيضا أنه ينبغي عمل الكثير لتلافي سن سابقة قضائية بمحاكمة أطفال على جرائم ارتكبوها وهم جنود، لأنهم يجب أن يُعتبروا ضحايا أعمال الراشدين كما يجب أن توفر لهم الحماية الاجتماعية في إطار العدالة الخاصة بالأحداث.

ومستقبل أطفالنا المقحمين في الصراعات المسلحة ضد إرادتهم لا يمكن أن نتجاهله؛ وهو يتوقف في أغلب الأحيان على كيفية تصدينا ومعالجتنا لهذه التحديات اليوم. وينبغي أن تكون مسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة من بين الأولويات الأساسية في جدول أعمال مجلس الأمن، ونحن على ثقة بأن المناقشات الحالية ستسهم بشكل كبير في تلك العملية. فلننتقل حقا من الأقوال إلى الأعمال الفعلية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة. وتولي أستراليا أولوية قصوى لحماية الأطفال، ونظل نشعر بقلق بالغ إزاء محنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ونثني على الخطوات الهامة التي اتُخِذت لمعالجة هذه المسألة، ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح على قيادتها وتفانيها للمسألة قيد النظر.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة مواصلة الاستفادة من الطائفة الكاملة من خبرتها، وأن تنسق جهودها لمعالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح. ونقر بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حماية الأطفال. كما نشيد بالسيد باولو سيرجيو بينيرو، الخبير المستقل المعني بدراسة الأمين العام عن العنف ضد الأطفال، على عمله بشأن تلك المسألة الحاسمة المتعلقة بحماية الأطفال.

ويسرنا على نحو خاص إحراز تقدم هام لتفعيل آلية الرصد والإبلاغ التي أُسندت ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراع المسلح، ومواصلة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح نظره في التقارير القطرية في هذا الصدد.

ونشيد بالتقدم الحقيقي الذي أحرز في كوت ديفوار في وقف تجنيد الأطفال وتحقيق تقدم بشأن اتفاق واغادوغو. غير أنه ينبغي لنا مواصلة اهتمامنا بالسعي إلى إحراز المزيد من التقدم في جميع حالات الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال في السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال.

وليس الأطفال في حالات الصراع المسلح، بمن فيهم الأطفال المشردون جراء الصراع، عرضة للاستخدام كجنود أطفال فحسب، بل لانتهاكات جسيمة أخرى، بما في ذلك القتل، والتشويه، والاغتصاب، وغيرها من أعمال العنف الجنسي الجسيمة، والاختطافات، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجونها. وجميع تلك الانتهاكات صارخة ولا يمكن إضفاء أي طابع تراتبي على أوجه الإيذاء التي يتعرض إليها الأطفال في أوقات الصراع. غير أننا سنشجع على إعمال آلية الرصد والإبلاغ عندما يقع أي من تلك الانتهاكات، لا سيما في حالة الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي.

ونشجع المجلس على مواصلة دعوة الأطراف المدرجة أسماؤها في مرافق تقارير الأمين العام بغية إعداد خطط عمل مقيدة بمواعيد زمنية لوقف تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة، وغير ذلك من الانتهاكات ضد الأطفال. والعديد ممن يقترفون الانتهاكات ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح يفعلون ذلك بصورة متمادية، وقد وردت أسماؤهم مرارا وتكرارا في تقارير الأمين العام. وبالتالي، نشجع المجلس على مواصلة النظر في التدابير الموجهة التي قد تُتخذ ضد أولئك المنتهكين لحقوق الأطفال والمتمادين في ذلك.

وتظل جهود جميع أصحاب المصلحة أساسية في مكافحة الانتهاكات ضد الأطفال في أوقات الصراع وكفالة الامتثال لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وعلاوة على كفالة اتخاذ تدابير على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية من أجل مكافحة مثل هذه الجرائم، يجب على الحكومات أيضا أن تكفل تقديم المقترفين إلى العدالة. ونردد ما ذكره الأمين العام عندما سلط الضوء على أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية في إجراء التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع التي تقع في نطاق اختصاصها، ومحاكمة مقترفيها.

ونشجع الدول الأعضاء التي لم تصادق على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تفعل ذلك دون تأخير.

وإذا أردنا، باعتبارنا مجتمعا دوليا، إيجاد بيئة لا تمكّن من بقاء الأطفال علي قيد الحياة فحسب، بل من ازدهارهم أيضا – وهو الهدف المتمثل في بناء عالم جدير بالأطفال، الذي تمت إعادة تأكيده في الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ – فعلينا إذن أن نعرب مجددا عن التزامنا بحماية جميع الأطفال، لا سيما الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، من الأذى والاستغلال، وكفالة محاسبة من سيعتدي عليهم. وتظل أستراليا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد هولندا تماما البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن، بنما، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتمثل في الأطفال والصراع المسلح.

وبتعرض سلامة أطفالنا للخطر، تتعرض سلامة هذه المنظمة وكل ما تمثله للخطر أيضا. ففي الأطفال نرى

مستقبلنا، وفي معاناتهم خلال الصراعات المسلحة نرى الوجه المظلم للبشرية. ومما ينبغي أن يندى له جبيننا، أن الأطفال لا يزالون هم الضحايا الرئيسيون للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عشرات الصراعات في جميع أرجاء العالم. ويشكل آخر تقرير للأمين العام (S/2007/757) شهادة محزنة على تلك الحقيقة. وتؤيد هولندا بشدة العمل القيم الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة كوماراسوامي، وعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح.

ونحن بحاجة إلى بذل جهود منسقة على جميع المستويات. ويتطلب ذلك إرادة سياسية. وتمول هولندا عددا من المشاريع الموجهة إلى الأطفال في الصراعات المسلحة. وندعم مشروعا متعدد السنوات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في أوغندا يهدف إلى توفير التدريب المهني في المخيمات للأطفال المحاصرين في الصراع. وتساهم هولندا في ذلك المشروع بما مجموعه ١,٣ مليون يورو. كما أننا مانح ثنائي رئيسي في برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان التابع للبنك الدولي في منطقة البحيرات الكبرى، الذي تم من خلاله تسريح العديد من الأطفال وإعادة إدماجهم.

ولا يمكن في الحقيقة وقف الانتهاك إلا عندما يقدم مقترفوه إلى العدالة. وأي شيء عدا ذلك يعني استمرار انتهاك سلامة الضحايا. ولذلك يشكل إنهاء الإفلات من العقاب عنصرا حاسما في وقف الانتهاكات وإساءة المعاملة للأطفال. وينبغي للدول الأعضاء المعنية أن تتخذ تدابير فعالة لمحاكمة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الأطفال. ويجب محاسبة جميع من يجندون أو يستخدمون الجنود الأطفال، ومن يرتكبون الاغتصاب أو غيره من أعمال العنف الجنسي الجسيمة الأخرى ضد الأطفال.

وبالتالي، نشدد على دور المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم في إجراء التحقيق بشأن هذه الجرائم التي تقع ضمن اختصاصها ومحاكمة مرتكبيها. وعندما تفشل الأنظمة القضائية الوطنية، إما بسبب انعدام الإرادة أو العجز عن إجراء محاكمة حقيقية لمرتكبي هذه الانتهاكات ضد الأطفال في الصراع المسلح، ينبغي إحالة الحالة على المحكمة الجنائية للدولية. ويشكل إلقاء القبض مؤخرا على ماتيو نغوجولو، القائد السابق لجبهة القوميين ودعاة الاندماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا ملحوظا. فهو يثبت أن السلطات الوطنية الكونغولية تتعاون فعلا في مكافحة عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

لقد أحرز بعض التقدم. وتحظى مسألة الأطفال والصراع المسلح بمكانة أرفع مما كانت تحتله في جدول الأعمال. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه مجلس الأمن، غير أن هناك حاجة إلى تعزيز الالتزام والعمل. فعلى سبيل المثال، ينبغي استعراض النطاق الحالي لآلية الرصد والإبلاغ. ويمثل الأطفال الجنود محور القلق البالغ الذي يساور المجتمع الدولي، وذلك على نحو صائب، غير أنهم يشكلون نسبة ضئيلة نسبيا من الأطفال المتضررين.

وينبغي لمجلس الأمن أن يولي نفس القدر من الاهتمام لكل فئات هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة وأن يُدرج في مرفقات تقارير الأمين العام قائمة شاملة بأطراف الصراع المسلح المسؤولة عن ارتكاب أي من هذه الانتهاكات الجسيمة. ويمكن أن تشمل العوامل الأولية لاتساع دائرة تفجر الصراعات جرائم الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. وهناك أسباب عديدة لذلك. فالاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي، شأنها شأن تجنيد الأطفال واستغلالهم، هي أفعال متعمدة يرتكبها أفراد. وبوسع أطراف الصراع المسلح اتخاذ إجراءات لمحاسبة المرتكبين على أفعالهم. والتقدم المحرز في

وضع حد لهذه الانتهاكات يمكن قياسه، مما يمكن من شطب الأسماء من القائمة، وهو حافز للتغيير. لكن ما هو أهم من ذلك، ليس بوسعنا أن نبقى صامتين إزاء هذه الأعمال الفظيعة. فأي سبب نحتاج أكثر من ذلك؟

وقد تشجعنا الجهود التي بذلناها لغاية الآن، غير أنه ينبغي لنا أن نواصل الإعراب عن سخطنا إزاء العنف المستمر ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. فليس هناك مجال للرضا بواقع الحال أو حتى ممارسة عملنا كالمعتاد. ونحن نحثّ مجلس الأمن على الاستمرار في تناول هذه المسألة وسد الفجوات القائمة في الحماية. وإذا كان للإرادة السياسية للقيام بذلك أن تتوفر في أي مكان، فينبغي أن يكون هنا في قلب الأمم المتحدة، في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بمناقشة اليوم بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة ويشارك سائر أفراد المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد سبل لمنع استغلال الأطفال وتحطيم حياتهم لدى إشراكهم في الصراعات المسلحة، والقضاء على ذلك الاستغلال.

كما يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (S/2007/757) عن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي يحاول توفير معلومات عن شتى الحالات التي تضررت فيها حياة الأطفال ضررا بالغا بسبب الصراعات والتراعات. وندين انتهاكات حقوق الأطفال ونعرب عن استعدادنا للإسهام في إيجاد حلول تعالج المشكلة بصورة ملائمة وعلى نحو فعال.

وتود الفلبين أن تؤكد من جديد أن سياسة حكومتنا تعتبر الأطفال مناطق سلام، على النحو الوارد في الجزء ٢٢ من المادة العاشرة من القانون الجمهوري رقم ٧٦١٠، المعروف بـ ”قانون توفير ردع أقوى وحماية خاصة ضد الاعتداء على الأطفال واستغلالهم والتمييز ضدهم“. كما تهدف السياسة إلى حماية الأطفال من المخاطر الناجمة عن الصراعات المسلحة. ولهذا السبب، تم اتخاذ تدابير لحماية الأطفال من الأذى وكفالة سلامتهم ورفاههم. وتعامل القوات الحكومية الأطفال الذين يُنقذون من الصراعات معاملة خاصة.

وتم في عام ٢٠٠٠ توقيع مذكرة اتفاق بشأن كيفية معاملة الأطفال الضالعين في الصراعات المسلحة بغية أن تكفل أيضا حماية حقوق الأطفال. وفي عام ٢٠٠١، أصدر الرئيس الأمر التنفيذي رقم ٥٦، المعنون ”اعتماد الإطار البرنامجي الشامل للأطفال الضالعين في الصراعات المسلحة“ ويطلب هذا الأمر إلى الوكالات الحكومية الوطنية ووحدات الحكومة المحلية تنفيذ أحكامه. وأنشئت أيضا بموجب ذلك الأمر التنفيذي لجنة مشتركة بين الوكالات ومعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة؛ وتؤدي هذه اللجنة وظائفها اليوم بصفتها الهيئة الأساسية التي تتولى تنسيق جهود حكومة الفلبين للتأكد من عدم تضرر الأطفال بالصراعات المسلحة أو اشتراكهم فيها، وللتأكد من إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو ملائم إذا كانوا قد شاركوا في الصراعات بسبب استخدام جهات من غير الدول لهم.

وركزت اللجنة المشتركة بين الوكالات على ثلاثة مجالات، وهي تحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحالات الأطفال في الصراعات المسلحة، وتحسين التنسيق المؤسسي، وإعادة التأهيل الفعال للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، وإعادة إدماجهم في المجتمع. وعقب مشاورات جرت مؤخرا بين الوكالات الحكومية والشركاء غير الحكوميين ذوي الصلة في أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تمكنت اللجنة من

تحديد التحديات الراهنة التي تواجهنا في معالجة مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن الخطوات التالية اللازمة لحلها.

وتسلّم الفلبين بالحاجة إلى تعزيز الرصد والإبلاغ. ونتوخى تشغيل نظام رصد تنفيذي قائم على قاعدة للبيانات، معني بالأطفال في الصراعات المسلحة، ومشترك بين وكالات الخط الأمامي – وهي إدارة الرعاية والتنمية في الميدان الاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مستشار الرئيس لعملية الرئيس، ولجنة السكان الأصليين، وإدارة التعليم، والهيئة العسكرية – وينبغي أن تحافظ عليه في المقام الأول إدارة الرعاية والتنمية في الميدان الاجتماعي. ولدعم أحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تعمل الحكومة الآن على إعداد إجراء لجمع البيانات سيتضمن المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الستة المرتكبة ضد الأطفال والواردة في ذلك القرار.

وتسلّم الفلبين بأن التنسيق المؤسسي بين وكالات الخط الأول، ومع المجتمع عندما يواجه حوادث تتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة، أساسي الأهمية للمعالجة الفعالة لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة ولكفالة حقوق هؤلاء الأطفال. ونحن ننفذ بالفعل خطة اتصالات شاملة بشأن حماية الأطفال، موجهة إلى القطاعات المعنية، أي الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وحتى الجماعات المسلحة من غير الدول، ويقصد بها اجتذاب الدعم وتنسيق الجهود لحماية الأطفال.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، لا تزال إدارة الرعاية والتنمية في الميدان الاجتماعي توفر للضحايا خدمات الرعاية المترلية وغيرها من الخدمات الاجتماعية مثل المساعدة المالية، والمساعدة القانونية، وإسداء المشورة، والتدريب على المهارات، وتكوين القيم والإثراء الروحي، وخدمات توفير أسباب الرزق، وخدمات الحياة في المترل، والخدمات التعليمية. وتضع الحكومة برنامجا أكثر شمولا واكتمالا لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في مناطق الصراع، مع توفير الرصد والتقييم المستمرين اللازمين لإكمال البرنامج.

ويحيط وفد بلدي علما بالإشارة المحددة إلى الفلبين، الواردة في تقرير الأمين العام، ويعترف بأن هناك فعلا مجالا للتحسين في توثيق انتهاكات حقوق الأطفال. وتم التسليم من قبل بهذا على أنه شاغل يهمنا، ويجري بذل جهود لتعزيز التنسيق بين الوكالات التي تتصل اتصالا مباشرا بالأطفال في الصراعات المسلحة.

وتتطلع حكومة بلدي إلى زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. وتتطلع أيضا إلى تمخض زيارتها عن نتائج إيجابية. وسنقدم لها كامل التعاون حتى يمكن أن تسهم استنتاجاتها وتوصياتها في تحقيق هدف حكومة الفلبين الرامي إلى سد الفجوات، إن وجدت، في توفير الحماية على نطاق وطني للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. ونرغب أيضا بشدة في أن تؤدي الزيارة إلى الإقرار بأن التدابير السياسية الكافية التي يتخذها بلدي يمكن أن تؤدي إلى الشطب المبكر للفلبين من قائمة البلدان المدرجة في المرفق الثاني.

وما برحت الفلبين مستعدة تمام الاستعداد للتعاون بشأن المسألة المطروحة علينا اليوم. ونود أن نطلب إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن يكون أكثر شفافية في أساليب عمله. فمن شأن بيئة العمل المفتوحة أن تؤدي بالتأكيد إلى تعزيز التعاون وتعجيل حل هذه المسألة التي تلحق الأذى بأغلى الأصول في عالمنا – أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد الاسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أعرب في البداية عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا المحفل الرفيع.

ويؤيد وفد جورجيا تمام التأييد البيان الذي أدلت به الرئاسة السلوفينية للاتحاد الأوروبي.

وما فتئت حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة من بين الأولويات الرئيسية لمجتمع الأمم المتحدة. وفي العقد الماضي حاول المجتمع الدولي أن يضع هذه المسألة على نحو راسخ على جدول أعماله. ومنذ عام ١٩٩٨، عندما بدأ الممثل الخاص الأول المعني بالأطفال والصراعات المسلحة عمله، وعقد مجلس الأمن أول جلسة له بشأن هذه المسألة، ازداد الاهتمام بهذا الموضوع.

وعلى امتداد السنوات الماضية، بذل مجلس الأمن جهودا قيِّمة لمساعدة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، ومن ثم حماية أشد الناس ضعفا، وبخاصة عن طريق اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي وفر الأساس لإنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757)، ونتشاطر تماما ملاحظة أنه على الرغم من إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بحماية الأطفال في عدة مجالات، فإن المجالات الجديدة الباعثة على القلق تتطلب الاهتمام الفوري من المجتمع الدولي. وترحب جورجيا بتوصية الأمين العام بأن تضم ولايات جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة في المستقبل مستشارين معنيين بحماية الأطفال. وسيزيد هذا التغيير من فعالية الرصد، وسيوفر معلومات دقيقة حسنة التوقيت فيما يتصل بحماية الأطفال المتضررين بالصراعات.

ونتفق مع أعضاء المجلس الذين تكلموا من قبل، في أنه يجب أن يمضي المجلس قدما، وأن يبدأ عملية التصدي لما يواجهنا من تحديات. ونؤمن بقوة بوجوب إعطاء كل شكل أو كل فئة من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال أولوية متكافئة.

وما زال بلدي، طيلة ١٥ عاما، يعالج عواقب الصراعات العرقية التي أفضت إلى نتائج مفجعة. ولقد أدت تلك الصراعات، إلى ظهور جيل دفعته أعمال التطهير العرقي، بالإضافة إلى تسببها في فقدان جيل من الشباب لحياتهم في أثناء الحرب الأهلية، إلى أن يعيش في المنفى.

وتبذل حكومة جورجيا أقصى جهودها لدعم الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا الذين حرموا من أبسط حق أساسي لهم وهو العودة إلى أماكن نشأتهم الأولى. وبالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى، يحتاج هؤلاء الأطفال إلى رعاية خاصة لمواجهة ما يعانون من صدمات نفسية بعد الحرب. ومع أن بوسع السلطات المركزية، بالتعاون مع المنظمات المانحة الدولية، أن تقدم برامج خاصة لإعادة التأهيل والتعليم والترفيه لعدد من هؤلاء الأطفال، فإن السواد الأعظم منهم لا يزال خارج نطاق هذه البرامج.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى الحالة التي لا تطاق للأطفال الذين يعيشون في مناطق صراعات طال أمدها داخل أراضي جورجيا. ومن المفجع أن نلمس كيف أن الأطفال من كل الأصول العرقية يقعون يوميا ضحايا للعنف البدني والنفسي. ويحول عدم توفر بيئة آمنة في هذه المناطق دون تمتع الأطفال بفرصة لأن يصبحوا أعضاء مندمجين في المجتمع المدني.

وفي هذا الشأن، أود أن أشير بصفة خاصة إلى حالة الأطفال الناطقين بالجورجية في أبخازيا، جورجيا. إنهم محرومون من أحد أبسط حقوقهم الأساسية، وهو الدراسة

باللغة الأم الخاصة بهم، لأن النظام الحاكم الفعلي يحظر الجورجية كلغة تعليم في المدارس في منطقة غالي التي ينحدر سكانها من أصل جورجي.

ويشير تقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2007/588) إلى أن لغة التعليم في المدارس الواقعة في منطقة غالي لا تزال تثير القلق. ومن غير المحتمل تماما أن يفكر أي شخص يعارض تعليم الأطفال باللغة الأم الخاصة بهم في المصالحة والتوفيق. ويستهدف حظر التعليم باللغة الجورجية في المناطق المنفصلة زيادة الفصل بين الأجيال الممزقة. ومن المؤسف أن هذا كله استمرار لسياسة التطهير المنهجي للجورجيين من أبخازيا، جورجيا. ومن المفارقات، أن الاضطهاد على أساس اللغة لا يزال مستمرا في سنة ٢٠٠٨ – السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة ”السنة الدولية للغات“.

وثمة مسألة أخرى تثير قلقنا وهي مشكلة الألغام المتخلفة بعد العمليات العسكرية السابقة. ومؤخرا جدا، قُتل صبي، في إحدى قرى أبخازيا، جورجيا، بسبب لغم مضاد للأفراد وجده على ضفة نهر.

ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أفضل لمساعدة أولئك الأطفال الذين حرموا من ظروف الحياة الطبيعية. والحاجة إلى اتخاذ إجراءات جلية واضحة، لأن أثر الصراع والعنف على الأطفال ستكون له عواقب على تكوين قيمهم وهويتهم ومعتقداتهم.

ولا يمكن وقف دائرة العنف والكراهية إلا عن طريق جهود دولية مشتركة. وفي هذا الصدد، أتاحت حكومة جورجيا قنوات لاشتراك المنظمات الدولية في أهم تدبير لبناء الثقة – الجمع بين الأطفال من طرفي المجتمع الذي مزقته الحرب، ومساعدتهم على استعادة إيمانهم بالتعايش السلمي فيما بينهم.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أتكلم هنا اليوم بشأن هذه المسألة التي تكتسي بأهمية كبيرة لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل شيلي، وأعطيه الكلمة.

السيد مونيوث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر بنما وأشكركم، سيدي، لدعوتنا لمناقشة هذا الموضوع الذي يتعلق بأعمال بالغة الخطورة ضد الأطفال غير المشمولين بالحماية، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وشيلي، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، تود أن تكرر تأكيد التزامها بالمبادرات الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ولهذا، ندعم بقوة الإجراءات المتعددة الأطراف للحد من هذه الآفة وإزالتهما، ونحث المجلس على أن يستخدم سلطته لتحديد ومعاقبة المسؤولين عن الفظائع الموثقة في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757) وتوصياته ذات الصلة.

في هذا السياق، نشيد بالأعمال التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، ونلاحظ باهتمام خاص التوصيات الواردة في تقريرها عن الموضوع (A/62/228)، وبخاصة ما يتعلق منها بتطبيق مبادئ باريس لعام ٢٠٠٧، التي تمثل تقدما هاما بشأن منع إشراك الفتيات الأطفال في الصراعات المسلحة وإعادة إدماجهن في المجتمع ومراعاة احتياجاتهن الخاصة.

وعلى الرغم من تسليم المجتمع الدولي بأن الأطفال يشكلون مواضيع ثمينة يرعاها القانون، فإن حقوقهم تنتهك

يوميا، على النقيض من ذلك، في حالات الصراعات المسلحة فيما بين الدول أو داخلها، أو في الصراعات المتدنية الكثافة أو العنف المسلح في المجال المدني. ولهذا السبب، ندعم الأعمال التي يضطلع بها، في جملة أمور، الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وكذلك الأعمال التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمجتمع المدني، والتي تسهم جميعا في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في إطار هذا القرار. غير أن استمرار هذه الأعمال الخطيرة والإفلات من العقاب الذي أشار إليه هذا المجلس، يدفعنا إلى بذل جهود أكبر فيما يتعلق بتنفيذ هذه الآلية. ولهذا، ترى شيلي أنه ينبغي للمجلس أن يعزز حماية الأطفال بالسماح بتوسيع نطاق آلية الرصد المتوخاة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) حتى يمكنها أن تبدأ عملها في حالات الاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية الجسيمة التي لا تشكل أضرارا جانبية والتي ينبغي القضاء عليها على سبيل الاستعجال، على نحو ما سلم به المجتمع الدولي على نطاق واسع.

كذلك ندعو إلى اعتماد التوصيات الموجهة، في تقرير الأمين العام الصادر حديثا، إلى المجلس والدول الأعضاء، وبصفة خاصة التوصية بأن تتضمن ولايات جميع بعثات حفظ السلام القادمة والبعثات السياسية ذات الصلة مستشارين في شؤون حماية الطفل حيث تدعو الضرورة.

إن شيلي، بعد مرور عقد من الزمان منذ صدور تقرير غراثا ماشيل بشأن الأطفال في الصراع المسلح، تؤكد من جديد التزامها بالمساهمة الفعالة في إنهاء كل أشكال العنف الذي يتعرض له أطفال العالم، بدءا بالصراع المسلح وانتهاء بالعنف الحضري. إننا، عملا بالحكمة التي صاغتها غابريلا ميسترال، الشيلية الحاصلة على جائزة نوبل، التي تقول بأن مستقبل الأطفال هو دائما اليوم، وأن غدا سيكون قد فات الأوان، نؤيد بقوة جميع المبادرات الهادفة إلى تنفيذ الالتزامات الدولية في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فيوتي (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد البرازيل أن يشترك في هذه المناقشة البالغة الأهمية في فترة رئاسة بنما. إن حضور نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية في الجلسة الصباحية من اجتماعنا هذا يعبّر عن مدى التزام بنما تجاه الأمم المتحدة، كما يبرز الأهمية التي يكتسيها موضوع الأطفال من وجهة نظر بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أتقدم بالشكر للسيدة راديكا كوماراسوامي للعمل الممتاز الذي قامت به بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة.

وأرجو أن أشير إلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2007/757) الذي يقدم صورة متكاملة لوضع الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في العالم. ويؤكد التقرير أنه بالرغم من بعض التقدم الذي أُنجز، يظل وضع الأطفال في الصراعات المسلحة مصدرا لقلق عظيم داخل المجتمع الدولي.

إن خلق عالم صالح للأطفال هو بمثابة ضمان مستقبل البشرية جمعاء. لقد تكاثرت في السنوات الأخيرة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تركيز انتباه العالم على القضايا التي تمس الطفل بشكل خاص في سياق الصراعات المسلحة بغية الاستجابة للحاجة إلى العمل، نظرا لخطورة الأمر وتنامي عدد الصراعات التي تضر بالأطفال في مختلف بقاع العالم.

إننا نتوقع من مجلس الأمن أن يؤدي عمله في تعاون وثيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومما سيساعد على الاستجابة الفعالة لقضية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة أن توضع بشكل واضح في سياق المشكلة الأعم المتعلقة بالأطفال المحتاجين للعون.

إن هدفنا المشترك هو وضع حد لجميع أشكال انتهاك حقوق الطفل في الصراعات المسلحة. ومن غير المقبول أن تستمر الصراعات المسلحة في تعريض الأطفال لجميع أشكال العنف، بما في ذلك ليس تجنيدهم واستعمالهم فحسب، بل أيضا قتلهم وتشويههم واغتصابهم واستعمال أشكال أخرى من العنف الجنسي ضدهم، وخطفهم، والهجوم على المدارس والمستشفيات. إن الالتزام القوي من قبل الحكومات والتعاون الكامل بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة يمثلان عنصرين هامين في عملية إصلاح هذا الوضع.

على الأمم المتحدة أن تهتدي في عملها في مجال الطفل في الصراعات المسلحة بالإطار الدولي الموجود بالفعل، وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. إن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة يكتسي أهمية خاصة في توجيه عمل الأمم المتحدة.

يتفق وفدي مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن تقوم الدول الأعضاء بعمل فعال لتقديم الأشخاص الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الأطفال للمحاكمة في إطار الأنظمة القضائية الوطنية. وبينما نشعر بالارتياح لجهود الحكومات في هذا المجال، ندعم أيضا بقوة تعزيز المحكمة الجنائية الدولية والتنفيذ الكامل لقراراتها في القضايا المتعلقة بالانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة التي تقع في نطاق صلاحياتها.

وتشعر البرازيل بالقلق بشكل خاص إزاء العنف القائم على أساس النوع ضد الفتيات، وبخاصة العنف الجنسي الذي يخلف آثارا طويلة المدى ومدمرة على الأطفال وأسرهم.وثمة أمر آخر يتطلب الأخذ بالاعتبار ألا وهو الجهود المبذولة لإعادة إدماج الجنود السابقين من الأطفال في البلدان الخارجة من الصراع، وحماية أولئك الأطفال في الحالات المعنية التي يكونون فيها أكثر ضعفا مثل التعرض للذخائر العنقودية والألغام. ويرى وفدي أن على لجنة بناء السلام أن تلعب دورا هاما في هذا المجال ،كما أن عليها أن تضمّن برامجها الطويلة الأجل في مجال التنمية والإنعاش مناقشة التدابير الملموسة لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة دمجهم في مجتمعهم.

إن التعقيد الذي تتميز به مسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة يتطلب من جميع هيئات الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، أن تعالج كل أوجه المسألة، بما فيها العامل الاجتماعي والاقتصادي ولا سيما فيما يتعلق بالتسريح وإعادة الإدماج. إن مثل هذا التنسيق العريض والشامل حيوي لضمان أكبر قدر من الفاعلية لعمل المجلس في جهوده الرامية إلى استعمال آليات الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) على أفضل الوجوه.

وعلاوة على العمل الذي تقوم به اليونيسيف والوكالات والصناديق والبرامج الأخرى ذات الصلة، أود أن أذكر هنا الحاجة إلى الادماج الكامل لوظيفة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال التي أنشئت حديثا. وكما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٦٢/١٤١، فإن الممثل الخاص الجديد والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة سيتعاونان وينسقان بين أنشطتهما مع أخذ التكامل بين ولايتيهما بعين الاعتبار.

إن البرازيل ملتزمة تماما بتعزيز وحماية حقوق الطفل بشكل عام وقد عقدت العزم على المساهمة في تحقيق الحد الأقصى من الفعالية لمنظومة الأمم المتحدة في استجابتها للقضايا المتعلقة بالأطفال المتضررين بالصراع المسلح. وإذا أردنا أن نؤمّن عالما أفضل للأجيال القادمة فليس أمامنا سوى حماية حقوق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ونكون بهذا قد ضمنّا ألا يكون ضحايا اليوم هم المعتدون غدا. إننا نعتقد أن الأمم المتحدة تلعب دورا جوهريا في حماية الطفولة من التعرض للإيذاء في ظل أوضاع الحرب، وفي تأمين مستقبل يكون فيه الأطفال رسل الأمل والثقة وهم يخرجون من أوضاع الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم هوين شونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أشيد بعمل مجلس الأمن وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بغية وضع حد للانتهاكات ضد الأطفال وضمان ممارستهم لحقوقهم.كذلك يود وفدي أن يشيد بالأمين العام بان كي مون وممثلته الشخصية السيدة راديكا كوماراسوامي لتفانيهما في معالجة معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن جمهورية كوريا تقدّر تقرير الأمين العام (S/2007/757) والعرض الذي قدمته السيدة كوماراسوامي بشأن آخر المستجدات. ونقدّر الإنجازات التي تمت حتى الآن، ولكننا مع ذلك نشعر بقلق عظيم إزاء التحديات التي لا تزال تواجهنا. لقد تمت على سبيل المثال إنجازات في مجال آليات الرصد والإبلاغ في ١١ بلدا منذ اعتماد مجلس الأمن لقراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

إننا نشعر بغبطة بالغة بسبب بعض التطورات الهامة المتعلقة بوضع حد للإفلات من العقاب في حالة الجرائم المرتكبة في حق الأطفال وبخاصة تجنيدهم في الصراعات المسلحة. ومن ضمن هذه التطورات تأكيد التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية ضد قائد إحدى المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوامر القبض التي أصدرتها المحكمة ضد أعضاء قياديين في جيش الرب للمقاومة.

وبالرغم من هذا التقدم، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء محنة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. وما زال تجنيد الأطفال يمثل مسألة تثير القلق البالغ. وإذ يستمر مجلس الأمن بدعوة الأطراف المتورطة في الصراع المسلح إلى اتخاذ إجراءات حازمة وملائمة التوقيت لوقف تجنيد الأطفال، فإن عليه كذلك أن يتصدى لانعدام الأمن في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وهي بؤر معروفة للتجنيد.

ويؤكد وفد بلدي أن التعامل مع من يواصلون ارتكاب الانتهاكات مسألة ملحة ينبغي التصدي لها. ومن خلال تقارير الأمين العام، تم التعرف على هوية ١٦ ممن يستمرون في ارتكاب الانتهاكات. فماذا سيفعل مجلس الأمن إزاء هؤلاء الجناة؟ فينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير هادفة فعالة ضد هؤلاء المرتكبين، بما في ذلك حظر تصدير الأسلحة وإمداداتها، وحظر المساعدات العسكرية، وفرض القيود على السفر، وتجميد الأصول وفرض قيود على تدفق الموارد المالية. وما لم يفعل المجلس ذلك، فإنهم سيستمرون في انتهاك وتقويض مصداقية مجلس الأمن.

إن وفد جمهورية كوريا، على غرار العديد من وفود الدول الأعضاء، يشعر بالانزعاج إزاء حالات العنف الجنسي المشينة والممارسات المسيئة للأطفال في الصراعات المسلحة. وكما أبرز تقرير الأمين العام، فإن الأطفال يستهدفون بمختلف أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس خلال الصراعات المسلحة، بما في ذلك الاغتصاب.

ويصل معدل الأطفال بين ضحايا العنف الجنسي في مناطق الصراع إلى ما لا يقل عن ٦٠ في المائة. وفضلا عن ذلك، فإن العنف الجنسي والاغتصاب في بعض المناطق المضطربة قد استخدم على نحو مقصود لأغراض سياسية وعسكرية. وما لم يرد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بحزم على هذه الانتهاكات، فإن هذه الحالات المقلقة ستستمر.

وفي هذا السياق، فإننا نحث مجلس الأمن على النظر في توسيع نطاق آلية الرصد والإبلاغ. ونحن نتفق مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بإيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع فئات الانتهاكات. وهي تتضمن ليس تجنيد واستخدام الأطفال فحسب، بل أيضا الانتهاكات الخطيرة الخمس الأخرى: قتل وتشويه الأطفال، والاغتصاب والعنف الجنسي، والاختطاف، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول العمل الإنساني إلى الأطفال.

وتؤيد جمهورية كوريا النهج التدريجي في توسيع نطاق الآلية، لتشمل العنف الجنسي بوصفه محركا لإدراج طرف ما في قائمة مرفق تقرير الأمين العام وإنشاء آلية رصد وإبلاغ في البلد المعني. ونحث مجلس الأمن على أخذ هذه المسألة على محمل الجد والعمل على إعداد مشروع قرار بهذا الشأن.

إن إنهاء الإفلات من العقاب عنصر أساسي لوقف كل أنواع الانتهاكات. ولا بد من وقف الإفلات من العقاب للأطراف المتورطة في الصراعات المسلحة، وكذلك للأفراد المتورطين في ارتكاب الانتهاكات. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي للمجلس أن يحيل مرتكبي الانتهاكات المنظمة والمستمرة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، يود وفد جمهورية كوريا التأكيد على ضرورة تعزيز دور الأطراف الفاعلة الأساسية والتنسيق فيما بينها. فالممثلة الخاصة للأمين العام ينبغي أن يتوفر لها كل الدعم اللازم والمساعدة والتعاون في تنفيذ ولايتها. وينبغي تعزيز دور الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، من أجل التصدي لمسألة الإجراءات، مثل تقديم التوصيات إلى مجلس الأمن باتخاذ إجراءات هادفة ورصد تنفيذها.

أما الأطراف الفاعلة الأخرى التي تتصدى لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، فهي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية والمستشارون لحماية الأطفال التابعون لها. ويعتقد وفد بلدي أن دور تلك الأطراف الفاعلة دور أساسي، ليس من أجل التنفيذ الفعال لآلية الرصد والإبلاغ فحسب، بل أيضا للمنع الفعال لوقوع الانتهاكات، ولتوفير حماية أكثر شمولا للأطفال. وفي هذا الشأن، ينبغي لمجلس الأمن وللأمين العام أن يوجها رسالة لا لبس فيها لكل رئيس بعثة من أجل تولي دور قيادي قوي في هذا الشأن.

وبصفة عامة، ينبغي للحكومات الوطنية، في المطاف الأخير، أن تتحمل المسؤولية عن حماية أطفال بلدانها. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير المساعدات التقنية والمالية لبناء القدرات، وينبغي للحكومات أن تتعاون تعاونا كاملا مع مجلس الأمن في الإعداد لتلك الإجراءات وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء آليات العدالة.

ويمثل التنسيق والاتساق عنصرا هاما آخر. فلكي يتم التصدي الفعال لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة المتسمة بالتعقيد، فإن إنهاء الانتهاكات، وعملية الإنعاش وإعادة الإدماج، تتطلب التنسيق التام بين جميع الهيئات المعنية، بما فيها مجلس الأمن، ومكتب الأمين العام، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية والوكالات الإنسانية مثل اليونيسيف، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومختلف المنظمات غير الحكومية. ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومساهماتها على المستوى الميداني

تكتسي بأهمية أساسية بصفة خاصة. ولذلك، من الضروري أن تشارك تلك المنظمات من خلال التنسيق المعزز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ.

ويحدونا الأمل أن المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأطفال والصراعات المسلحة ستمهد الطريق إلى إجراء مداولات ذات مغزى في مجلس الأمن. ونتطلع إلى صدور بيان رئاسي قوي يكون مقدمة لاعتماد قرار جديد في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يسعد وفد بلدي أن يخاطب المجلس اليوم في ظل رئاستكم، وهي رئاسة ممثل يتمتع بقدرات فائقة للبلد الشقيق بنما. ونرحب كذلك بحضور نائب الرئيس ووزير خارجية بنما، السيد صامويل لويس – نفارو. وهذا الحضور، إنما يدلل على الالتزام القوي لبنما بأنشطة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن.

إن وفد بلدي يثمن عاليا المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن. فنحن نشعر بأن هذا يفسح المجال لغير الأعضاء منا لنصبح أكثر قربا من الهيئة المركزية البالغة الأهمية في الأمم المتحدة. وقد أشار وفد بلدي في مناسبة سابقة إلى أن اجتماعات من هذا النوع كثيرا ما تتزامن مع أنشطة هامة للغاية تتطلب حضور زملائي الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس.

وإذ أنظر حول طاولة المجلس الآن، فإنني أرى، باستثناء الممثل الدائم لإندونيسيا وأنتم، السيد الرئيس، غياب الممثلين الدائمين الآخرين لأعضاء المجلس. ولا أرى حضورا لأي من نواب الممثلين الدائمين. ومن المعيب أن يعقد المجلس مثل هذه الاجتماعات عندما يكون الأعضاء منشغلون بحيث لا يتمكنون من الحضور والاستماع إلى أقرانهم. وأنا أيضا لدي بعض الأنشطة الأخرى في جدول أعمالي، ولذا سأطلب إلى زميلتي، خبيرة أوروغواي في اللجنة الثالثة، أن تدلي ببيان بلدي. وأتمنى لكم وقتا طيبا في عصر هذا اليوم، سيدي.

السيدة بي (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد أوروغواي بهذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة وبكل جهود المجتمع الدولي في هذا المجال. ويعرب وفد بلدي عن تقديره الخاص لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، وتدعم أوروغواي ولاياتها دعما كاملا.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن الشكر للسيدة راديكا كوماراسوامي على عملها والتزامها بتوفير حماية واسعة النطاق وفعّالة للأطفال المستضعفين بصفة خاصة. وتقاريرها الموضوعية، التي تعد في إطار مشاورات موسعة لا تمكننا من النظر بعين التقدير للإنجازات فحسب، بل تبين لنا أيضا بوضوح حجم العمل الذي ما يزال يتعين القيام به.

ومما يثير القلق بصفة خاصة الأرقام المذكورة في التقارير الأخيرة عن آثار الصراعات المسلحة، ولا توجد منطقة واحدة بمأمن في العالم. لقد صُعقنا عندما علمنا عدد الأطفال الذين قتلوا في مناطق الحرب، أو أصيبوا أو عانوا من إصابات تسببت في إعاقات دائمة؛ والذين استخدموا كجنود، في انتهاك صارخ للصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ والآلاف من الأطفال، والفتيات بصفة خاصة، الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي. ونشعر بالقلق إزاء استمرار تجنيد الأطفال بصورة غير مشروعة في مناطق الصراعات، حيث يختطف الكثير منهم من مخيمات اللاجئين؛ وتعرض الأطفال لمختلف أشكال العنف الجنسي،

الذي يصيب الضحايا بآثار مدمرة ودائمة؛ وحالات الأطفال المحتجزين بما يتناقض مع القواعد الدولية؛ والهجمات المنتظمة والمتعمدة على المؤسسات التعليمية؛ والإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو الجرائم ضد الأطفال.

وترحب أوروغواي بما تحظى به قضية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة من اهتمام متزايد في جدول الأعمال الدولي، حسبما ينعكس ذلك في الصكوك الدولية الكثيرة التي أصبح بلدي طرفا فيها. وما زال يتعين عمل الكثير. وهذا الموضوع مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة، وفي كل عام يؤدي بلدي دورا نشطا في هذا الصدد بهدف تعزيز وزيادة مشاركة ومسؤولية هيئة عالمية التكوين في موضوع يندرج ضمن صلاحياتها ويهمنا جميعا.

وبالرغم من ذلك، تدرك أوروغواي الدور الذي يؤديه مجلس الأمن، حيث انتقل التقدم من الكلام إلى التنفيذ من خلال اتخاذ العديد من القرارات، التي أنشأ آخرها آلية الرصد والإبلاغ بهدف ضمان توفر المعلومات الصحيحة واتخاذ إجراءات ملموسة لوضع حد لتجنيد الأطفال بصورة غير مشروعة واستغلالهم في مناطق الصراع.

وبعد انقضاء زهاء عامين على اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ آلية الرصد والإبلاغ، حان الوقت الآن لا لتقييم تنفيذه، بل وشكله العام أيضا. ومن ثم، نعرب عن قلقنا لأن هذه الآلية ستطبق على تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم بطريقة غير مشروعة فحسب، وذلك بالرغم من أن التقارير الواردة تحدد ستة أنماط من الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. ونرى أنه ينبغي توسيع نطاق ذلك النهج، لأنه ليس هناك انتهاك أكثر خطورة من انتهاك آخر وينبغي النظر إلى كل الانتهاكات على قدم المساواة.

ونعرب عن تقديرنا لطابع الآلية الشامل والواسع النطاق، وعملها بمشاركة جميع الأطراف في صراع ما – الحكومات والقوات المسلحة غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ونعتقد بأنه لن يتسنى بلورة وتنفيذ خطط عمل تمكننا من وضع حد للانتهاكات الخطيرة التي لا يزال الأطفال يتعرضون لها في حالات الصراع المسلح، إلا من خلال المساعي المشتركة والمنسقة، وتعزيز قواعد القانون الدولي واستخدام الآليات القضائية المتاحة – وبصفة خاصة المحكمة الجنائية الدولية.

ونرحب بالعمل المشترك الذي يؤديه المجتمع المدني مع منظومة الأمم المتحدة بوجه عام، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، في إنشاء آليات للحماية الدائمة للأطفال. ونعتقد بأن العمل الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام والمعنية بالأطفال والصراعات المسلحة في بعثات حفظ السلام، فضلا عن تضمين اليونيسيف لمستشارين في مجال حماية الأطفال في تلك البعثات – التي تشارك فيها أوروغواي بصورة مكثفة – ينبغي مضاعفتها وتقديم دعم بشري ومالي وتقني كاف لها.

ويرى وفدي أن من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لإعادة تأهيل الأطفال المرتبطين بالمجموعات المسلحة أو ضحايا انتهاكات خطيرة أخرى لحقوقهم، وخاصة في حالات الإيذاء أو الاستغلال الجنسيين ونوافق على ما ذكرته الممثلة الخاصة بصدد التخطيط الأولي لعمليات حفظ السلام وتنفيذها من ضرورة أن يؤخذ في الحسبان حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم، وأن تُتخذ تلك الأعمال على مستوى المجتمع المحلي لتسهيل إعادة إدماج الأطفال بنجاح وعلى نحو مستدام.

وحماية الأطفال التزام نتعهد به جميعا. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تضطلع جميع الدول، جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني المنظم، بما في

ذلك الأطفال أنفسهم، بعمل مشترك يمكننا من تحقيق عالم من السلام للجميع نتمكن فيه حقا من حماية حقوق الأطفال وتحقيق الرفاه لهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد آرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يستهل كلمته بالإعراب عن الشكر لرئاسة بنما لمجلس الأمن خلال شباط/فبراير على تنظيم هذه المناقشة، التي تصادق على القرار السياسي لهذا المجلس المتعلق بوضع حد لمعاناة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

ونعرب عن الشكر أيضا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة آن فين يمان، على بيانيهما بشأن هذه القضية المعقَّدة، فضلا عن الإعراب عن الشكر للسيدة بيكر، ممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة والائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود على المعلومات التي قدمتها لنا.

بعد انقضاء زهاء عامين على اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، نرحب بالتقدم المحرز بصدد حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة من خلال العمل المشترك للدول والآليات التي أنشأتها منظومة الأمم المتحدة. وذلك بالمشاركة القيمة من المجتمع المدني. ويتعين علينا أن نُثني على الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات الوطنية لوضع حد للجرائم المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة لمحاكمتهم. ويتعين علينا أيضا أن نبرز أنشطة المجتمع المدني في مجال جمع المعلومات عن حالة الأطفال في المناطق المتضررة بالصراعات المسلحة وبصدد شجب الإساءات التي يتعرض لها الأطفال. ولا غنى عن ضمان سلامتهم. فضلا عن سلامة الضحايا وأسرهم. عند شجب هذه الأعمال بغية كفالة عمل النظام القضائي على النحو الصحيح وتحاشي الإفلات من العقاب.

وتولي الأرجنتين أهمية كبرى للنهوض بحقوق البنات والبنين وحمايتها، في خططها واستراتيجياتها الوطنية التي تركز على الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، وكذلك من خلال دعمها المستمر لجميع المبادرات الدولية والمشاركة فيها لضمان إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لكي يتمتعوا بطفولتهم متحررين من العنف.

وفي هذا الصدد، لاحظنا أنه بالرغم من التقدم المحرز، من الضروري تعزيز تدابير حماية حقوق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في إطار نهج متكامل لا يمكن أن يقتصر على جوانب الأمن، ولا بد أن يشمل التدابير السياسية والقضائية والاجتماعية – الاقتصادية.

وفيما يتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وعمل الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ترى الأرجنتين أن الحاجة تدعو إلى إحراز تقدم بصدد ما يلي.

أولا، لا بد أن يؤكد مجلس الأمن من جديد الرسالة الواضحة إلى جميع الأطراف المسؤولة ومفادها أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن أي انتهاك آخر لحقوق الأطفال في الصراع. ونحن مقتنعون بأن البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في نهاية هذه المناقشة سيحقق ذلك الغرض.

ثانيا، من الضروري تعميق الالتزامين السياسي والمالي من جانب الدول الأعضاء من أجل دعم آلية الرصد والإبلاغ كيما تظل في حالة تشغيلية في جميع حالات الصراع المسلح.

ثالثا، يتحتم تنفيذ جميع آليات الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة والتابعة للفريق

العامل، تنفيذا تاما، حسبما ينص على ذلك القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

رابعا، لا بد أن يدرج مجلس الأمن في ولاية الفريق العامل الحالات التي قد يظهر فيها أي من الفئات الست التالية للانتهاكات الخطيرة: تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا؛ والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الخطيرة الأخرى؛ وقتل وتشويه الأطفال؛ وحالات الاختطاف؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال.

خامسا، لقد أكدنا على المساهمة القيمة التي يمكن أن يقدمها وجود المستشارين في مجال حماية الأطفال من حيث الحصول على معلومات آنية ومحددة تُيسر الاضطلاع على الفور بأنشطة الدعم والاستجابة السريعة لمختلف الحالات من أجل حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، فضلا عن المساهمة في وقايتهم منها. ومن ثم، لا بد من النظر في مسألة إدماجها في ولايات جميع بعثات حفظ السلام المقبلة ذات الصلة وفي البعثات السياسية.

سادسا، من الضروري تعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى تتاح للضحايا فرصة حقيقية في العودة للانضمام إلى المجتمع مع توافر التمويل الكافي والآليات العملية المتسمة بالكفاءة التي تأتي بنتائج مستدامة في الأجل الطويل.

ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة هما من صميم أي استجابة فعالة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ووضع حد لها في جميع الحالات. وفي هذا الصدد، نرى من الضروري أن تستكشف جميع السبل لتقديم المرتكبين للعدالة. ويشمل ذلك ولاية المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تدخل في اختصاصها.

وانتهاكات حقوق الأطفال في حالات الصراع لا تؤثر فقط على السلام والأمن، بل تنطوي أيضا على عواقب فادحة بالنسبة لتنمية المجتمعات المتضررة في الحاضر والمستقبل. وزيادة ضعف أولئك الأطفال تجعلهم أهدافا سهلة حين يتعلق الأمر بزيادة عدد المقاتلين، وفيما يتعلق بالسخرة والاستغلال الجنسي. واستغلال الأطفال، سواء في الصراعات المسلحة أو في أي حالة أخرى، أمر لا يوصف ولا يغتفر ويشكل إهانة تصل إلى أعماق القيم المشتركة التي تتقاسمها مجتمعاتنا كافة.

وتؤكد الأرجنتين مجددا التزامها المستمر بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف. ونؤكد مجددا أيضا استعدادنا لمواصلة التعاون مع الفريق العامل برئاسة وفد فرنسا، كما فعلنا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ كعضو منتخب في المجلس وكما أكدنا مرة ثانية في الآونة الأخيرة من خلال تقديم تقريرنا الوطني عن عام ٢٠٠٧ وتأييدنا لاتخاذ خطوات ملموسة صوب النهوض بحياة الأطفال الذين يتأثرون يوميا بعواقب الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد بريز غوتييرس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أشكر نائب رئيس ووزير خارجية بنما على حضوره جلستنا صباح اليوم التي أتينا إليها لمناقشة هذه المسألة. ونرحب أيضا بحضور عدد من وزراء الدولة وبالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما السيدة كوماراسوامي والسيدة فينيمان، وبالمساهمة القيمة للسيدة جو بيكر ممثلة ممثل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الأمن التابع للمنظمة.

منذ عشرة أعوام أو أكثر قليلا، سلط تقرير غراسا ميشيل (A/51/306) الأضواء للمنظمة على الفظائع التي يعانيها الأطفال المتأثرون من جراء الصراعات المسلحة. وأدى ذلك إلى عقد أول مناقشة علنية لمجلس الأمن عن الأطفال والصراعات المسلحة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ستمر عشر سنوات على تلك المناقشة. ونأسف للعدد الكبير من الصغار الذين يفقدون أرواحهم أو تتأثر حياتهم على نحو مأساوي وعنيف، ولا سيما فيما يتعلق بالبنات. ومن المؤسف أننا منذ ذلك الحين ونحن نشهد أيضا التغييرات التي طرأت على تكتيكات الحرب وطبيعة الصراعات، حيث أصبح السكان المدنيون فيها أهدافا للعنف والفظائع بدرجة متزايدة، الأمر الذي يؤدي إلى تصاعد العنف من جديد وإلى مزيد من الأخطار التي تتهدد الأطفال.

وبالرغم من كل تلك الفظائع، التي تسبب جميعها ضررا لا يمكن إصلاحه للأطفال، تدرك غواتيمالا أن بعض التقدم قد أحرز في تلك الفترة. وعلى سبيل المثال، أصبح هذا الموضوع يناقش بصفة منتظمة في ١١ مناقشة مفتوحة، وفي قرارات تم اتخاذها وتشير تحديدا إلى حالة الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي يحدد الإطار المفاهيمي لتعزيز وحماية الأطفال الذين يقعون ضحايا للصراع المسلح ومكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم بواسطة القوات أو الجماعات المسلحة من أي نوع. ومن الواضح أن تجنيد الأطفال واستخدامهم يحظى بأكبر قدر من الاهتمام بين الانتهاكات الجسيمة الستة التي تم تحديدها على مر السنين. علاوة على ذلك، جرى في الآونة الأخيرة إشراك مستشارين بشأن حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية الخاصة. ونحن الآن مسؤولون عن مواصلة مسيرة التصدي لظاهرة العنف القائم على نوع الجنس الواسعة الانتشار للغاية، بما فيها الاغتصاب المنهجي للفتيات، والاسترقاق الجنسي، والمعاملة الوحشية التي يتعرضن لها ومن ثم وصمهن بالعار في مجتمعاتهن.

ولا يفوتنا أيضا أن نتصدى بدرجة متزايدة لأشكال العنف الأخرى التي تؤثر أيضا على الأطفال: التشويه والقتل والاختطاف وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. فهذا العنف يضطر الأطفال إلى الهروب من أسرهم ومجتمعاتهم، ويحيلهم قسرا إلى لاجئين في البلدات والبلدان المجاورة. ولا شك أن ذلك يزيدهم ضعفا. بل أسوأ من ذلك الظاهرة التي جرى توثيقها في عدة صراعات، وهي الحرمان من ذات المساعدات الإنسانية التي تخفف شيئا ما من حدة مشاكل الأطفال المتضررين من جراء الصراع المسلح.

وتقع المسؤولية عن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة على عاتقنا جميعا. غير أنه لا شك في أن المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد للحكومات. ويمكن أن يكون المجتمع المدني خير حليف للبلدان، بجمعه المعلومات عن أمثلة أو حالات للعنف ضد الأطفال وتبادله تلك المعلومات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بغرض تأكيد صحتها واتخاذ الخطوات الملائمة. ويمكن أن يكون لدور المجتمع المدني أيضا أهمية بالغة في العمل مع الحكومات على تنفيذ آليات الرصد والإبلاغ، وفي جهود الوساطة لتأمين إطلاق سراح الأطفال الذين في أيدي المقاتلين في وإنقاذ الأطفال من المنظمات العسكرية. وللمجتمع المدني أيضا دور يقوم به في تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع، وفي تصميم وتنفيذ عمليات المصالحة الرامية إلى إصلاح النسيج الاجتماعي.

وما لم يتلق الأطفال المساعدة الملائمة، فإن الذين يكبرون منهم في مناخ يتسم بالعنف، والذين يعانون من العنف ويضطرون إلى المشاركة فيه، يحتمل أن يعيدوا ارتكاب ذلك السلوك وهم كبار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشير أيضا إلى أهمية التقيد الكامل بالمبادئ والمعايير

والإجراءات الدولية للعدالة التصالحية وإعادة التأهيل الاجتماعي حين يتعلق الأمر بمعالجة حالات الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم بالاشتراك مع الجماعات أو القوات المسلحة.

وتقودني تلك الإشارة للعدالة إلى المرفقات التي يصدرها الأمين العام في تقاريره وتحدد الجماعات التي تجند الأطفال، والتي تظهر في قوائمها عاما بعد عام عدة جماعات نعلم بالفعل أنها من معتادي انتهاك حقوق الأطفال. ومن الضروري في هذا الصدد وضع حد للإفلات من العقاب. وتتفق غواتيمالا مع الأمين العام في أن هذه الجماعات ينبغي أن تخضع لجزاءات أكثر شدة وفعالية بكثير. كما ينبغي توثيق الضوابط لبيع وتوافر الأسلحة ولتدفقات رأس المال التي يقصد بها اقتناء الأسلحة. وينبغي أن يمثل القضاء على تلك الجماعات أولوية حازمة وعاجلة من أولويات مجلس الأمن.

وبالنظر إلى حساسية المسألة المعروضة علينا اليوم، من المهم أن تكون أية معلومات تصل إلى منظومة الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة ومجلس الأمن وأي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة موضوعية وموثوقة ومستمدة من محاورين متسمين بالمسؤولية. وعلى جميع المستويات من المجتمعات المحلية إلى المؤسسات الوطنية والدولية، ينبغي أن يُضطلع بالاتصالات والتعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والتحقق منها، وبالشفافية بين جميع الأطراف والجهات الفاعلة، على نحو يتمشى مع الولايات وأساليب العمل ذات الصلة.

وفي الختام، تعرب غواتيمالا عن تقديرها وامتنانها للإسهامات القيمة التي قدمتها مبادئ وإرشادات باريس المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. فهي تزودنا بصورة شاملة للخبرات والدروس المستفادة على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. كما نعرب عن تقديرنا لما يطلق عليه مجموعة الأدوات التي أعدها الفريق العامل التابع للمجلس. ونرى أن تكون الاستفادة حاسمة من عمله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القديرة للغاية لأعمال المجلس في هذا الشهر، وأن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة الهامة. كما يرغب وفد بلادي في تقديم الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة فينيمان، وممثل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، على البيانات التي أدلوا بها وعلى العمل الهام الذي قاموا به بالنيابة عن الأطفال في كل مكان.

وبالإضافة إلى ذلك، يثني وفد بلادي على الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، تحت القيادة القديرة لفرنسا، للعمل الذي اضطلع به بشأن تعزيز وحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

في البداية، اسمحوا لي أن أدلي بملاحظة شخصية. عندما قدمت أوراق اعتمادي للأمين العام، كوفي عنان، خلال فترة تزيد قليلا على خمس سنوات، في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قلت له إنني أفعل ذلك بالنيابة عن أمة وشعب وطفل. وحينما ذكرت كلمة ”طفل“، رأيته متوترا، وقلت حينئذ إن الأمة هي دولة إسرائيل، التي أحبها كثيرا، والشعب هو الشعب الإسرائيلي، الذي أفخر بتمثيله، والطفل هو حفيدي، ران، الذي كان عمره آنذاك أربع سنوات والذي كان يذهب في ذلك الوقت إلى روضة أطفال في

تل أبيب. وفي كل مرة كنت أذهب فيها لاصطحابه من روضة الأطفال، كان قلبي ينفطر حزنا على منظر الحارس المسلح الذي كان يقف خارج روضة الأطفال الأبرياء لحمايتهم من الإرهاب. وقلت للأمين العام إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم التي توضع فيها مدارس الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الأخرى تحت حماية الحراس المسلحين، وأعربت عن أملي وصلواتي من أجل ألا يكون هناك، بانتهاء مهمتي هنا، أي طفل في العالم يوضع تحت حماية حراس مدججين بالسلاح. ولسوء الحظ فإننا اليوم، وبعد مرور ما يزيد على خمس سنوات، يذهب حفيدي، البالغ من العمر تسع سنوات، إلى مدرسة في إسرائيل لا يزال يحرسها حراس مسلحون.

وطوال العقدين الماضيين، قُتل في الصراعات ما يزيد على مليوني طفل، وشُوه ستة ملايين طفل آخرين أو أصيبوا إصابات أدت إلى عجز دائم. وتعرض ما يزيد على ربع مليون شاب لاستغلالهم كجنود أطفال. وغني عن البيان أن معظم هؤلاء الذين يُجندون في هذه السن الصغيرة يسلبون من فرصتهم في الذهاب إلى المدارس والتمتع بفترة الشباب. ويتعرض الآلاف من البنات للاستغلال الجنسي والدعارة والاغتصاب – الذي يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب – وللعنف الجنسي والعنف الجنساني.

ووفقا لذلك، تولي إسرائيل أهمية كبيرة لحماية الأطفال، ولا سيما من العنف والصراعات المسلحة. وإسرائيل من الدول الموقّعة على اتفاقية حقوق الطفل، منذ عام ١٩٩١، وعلى بروتوكولها الإضافي المعني باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي العام الماضي، كان من دواعي سرور إسرائيل أن ترحب بزيارة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، وأن تتعاون معها وتؤيدها في سعيها من أجل أن تفهم بشكل أفضل أثر الصراعات في جميع أطفال منطقتنا.

وفي ذلك الصدد، يشير وفد بلادي إلى تقرير الأمين عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757)، ويود أن يبرز بعض المسائل التي يشير إليها ويتوسع فيها بإيجاز.

تلقي الصراعات المسلحة عبئا ثقيلا على السكان المدنيين، ويجب ألا يُدخر أي جهد من أجل ضمان حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، التي تجعلهم الهشاشة المتأصلة فيهم يعتمدون على الآخرين لكفالة سلامتهم. ويعني انتشار الإرهاب حول العالم أن المدنيين اليوم يتعرضون للخطر، بصفة خاصة وبشكل متزايد، بسبب الهجمات الإرهابية العشوائية التي تستهدفهم.

ولا يوجد أدنى شك في أن الإرهاب يأتي على حساب المدنيين. والأسوأ من ذلك أن الإرهابيين غالبا ما يهتمون بالأطفال لغرض تجنيدهم، وتحريضهم على العنف، واستخدامهم كدروع بشرية، بل إنهم يتعرضون للهجمات التي تستهدفهم. وفي حين يشكل الإرهاب شاغلا عالميا، فإن الوضع في منطقتنا يقدم صورة صارخة لبعض أصعب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في توفير الحماية للأطفال.

والأيديولوجية المتطرفة ترتبط بالعنف لدى الشباب. ويتميز الشباب بسرعة قابليتهم للتأثر بالغير إلى حد كبير، ويتعرضون أكثر من غيرهم لعملية غسيل الأدمغة وتلقين المبادئ من قبل الرموز الشعبية. وغالبا ما تعلّم الكتب المدرسية الرسمية المستخدمة في المدارس الأطفال الكراهية وتحرضهم على العنف. وفي الواقع، يشكل تلقين المبادئ خطرا على الأطفال بقدر ما تشكله أعمال العنف والإرهاب نفسه، حيث أنها تحرّف قيمة التعليم وقدره، وتسمم صميم الحياة الاجتماعية وتقيم هياكل أساسية تساعد على استمرار الإرهاب والتطرف.

وكمثال على ذلك، يمثل الحدث الأخير من برنامج حماس التليفزيوني المعنون ”رواد الغد“ أرنبا عدوانيا يأكل اليهود. والعديد من البرامج التليفزيونية الأخرى، التي يشاهدها الآلاف تلو الآلاف من الأطفال الفلسطينيين، معروفة بأنها تُمجّد الجهاد والعنف وتلقن تلك المبادئ لمشاهديها من صغار السن.

ويستخدم الإرهابيون الفلسطينيون بنشاط تكتيكات مماثلة للقيام بتجنيد الأطفال لتنفيذ عمليات إرهابية. وبعد ذلك تأتي الحالات التي يقوم فيها الوالدان، الأمهات والآباء، بلف الأحزمة الانتحارية حول أطفالهم وإرسالهم للقيام بالعمليات الإرهابية، وأولئك الذين يرقصون على أسطح المنازل محتفلين بالمجزرة التي تسببوا فيها بإطلاق صواريخ القسام وإصابة الأطفال الإسرائيليين. وتمزنا جميعا من صميم قلوبنا هذه الصور البشعة، التي تمثل أيضا جانبا واقعيا للغاية للأسلوب الذي يتبعه الإرهاب الفلسطيني في تهديد الأطفال وإلحاق الضرر بهم.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام المناطق المدنية لتنفيذ الأعمال الإرهابية يُنظر إليه بوتيرة مثيرة للانزعاج. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أطلق إرهابيو حماس في قطاع غزة قذائف هاون من فناء مدرسة ابتدائية في بيت حانون تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد أدان الأمين العام بحق ذلك الاستغلال الخبيث للمدرسة وانتهاك حرمة منشأة تابعة للأمم المتحدة باستخدامها في تحقيق أغراض إرهابية. وللأسف فإن هذه الحادثة لم ترد في التقرير المذكور أعلاه.

وبالمثل، ففي حين يوفر التقرير بيانات إحصائية عن عدد الأطفال الإسرائيليين الذين أصيبوا بدنيا من جراء إطلاق صواريخ القسام، فإنه قد عجز عن ذكر الأضرار بعيدة المدى، من قبيل الحالات النفسية والإجهاد النفسي، التي يتسبب فيها بشكل مباشر سيول الصواريخ التي يطلقها الإرهابيون الفلسطينيون.

وذلك الإطلاق العشوائي للصواريخ يمثل خطرا مباشرا على الأطفال. وتشهد على ذلك مدينة سدروت، حيث يعاني ما يصل إلى ٩٤ في المائة من أطفالها من اضطرابات نفسية لاحقة للإصابة، بما في ذلك حدوث مشاكل في النوم وفي التركيز، بل وحتى التبول في الفراش. وليست الآثار النفسية أقل ضررا من الجروح البدنية، ولا ينبغي رفضها بشكل عام. وفي الواقع، ازدادت وتيرة الهجمات الصاروخية بشكل مثير للانزعاج في الشهور الأخيرة، حيث أُطلق في المتوسط صاروخ على إسرائيل كل ثلاث ساعات.

وللأسف تتسبب تلك الصواريخ كذلك في حدوث معاناة جسدية مدمرة. وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضية، أصيب شقيقان بجروح خطيرة عندما ضرب بشدة صاروخ من صواريخ القسام مسقط رأسهما في سدروت. وفي مساء يوم الأحد، اضطر الأطباء إلى بتر جزء من الرجل اليسرى لأحد الولدين، البالغ من العمر ثماني سنوات والذي يدعى أوشر تيتو. وبالمناسبة فإن ”أوشر“ بالعبرية تعني المرح والسعادة. أما أخوه البالغ من العمر ١٩ عاما، والذي يدعى رامي، فقد أصيب أيضا إصابة بالغة من جراء الهجمة الإرهابية. وكان أوشر يحلم بأن يصبح لاعب كرة قدم، ولا يدرك الآن أنه قد فقد إحدى رجليه.

لقد ذكّر ذلك إسرائيل بالألم الذي لا ينتهي والذي لا مناص منه الذي يسببه الإرهاب الفلسطيني عندما استلمت عائلة تيتو رسالة بالأمس من عائلة كوهين، التي يعاني أيضا طفلاها، تميلا وإسرائيل، البالغان من العمر ٧ و ٨ سنوات، من بتر أرجلهما بعد أن أصيبا إصابات بالغة في هجمة

إرهابية منذ بضع سنوات. وفي رسالتهما، كتب الطفلان من عائلة كوهين إلى عائلة تيتو ما يلي:

”ما الذي يمكن أن نقوله لكم حيث يرقد أوشر في سريره بالمستشفى دون أن يدري ما الذي يخبئه له المستقبل؟ إنه حدث تنفطر له القلوب. فيا له من طفل صغير. والسؤال الأكبر الذي يطرح نفسه هو – هل سيستطيع يوما ما أن يركب دراجة مرة أخرى أو يركل كرة قدم؟ إنكم تستحقون أن يتوفر لكم الأمن لكي تستطيعوا العيش في منزلكم وفي بلدتكم، ولكي تستطيعوا العيش مع غيركم من المواطنين المقيمين هناك“.

وذلك بيان مؤثر عن الشجاعة والتضامن في وجه الإرهاب، ولكن كان أيضا تذكرة مروعة بالطريقة التي لا يزال الإرهاب الفلسطينيين يدمر ويحطم بها أرواح الأبرياء.

ولا شك في أنه لا يوجد احتكار للمعاناة. فجميع الأطفال، الفلسطينيين والإسرائيليين – يعانون من هذا الإرهاب الفلسطيني ويقعون ضحية له. والإرهاب خطر جسيم يتهدد قدرة أطفالنا على أن يعيشوا في سلام وأمن في المنطقة. ولهذا فإن الإرهاب، بجميع أنواعه وأشكاله، غير مقبول دائما ولا يمكن تبريره – لأن الأطفال، جميعهم بلا استثناء، هم الذين يعانون في نهاية المطاف. والأطفال ضحايا الإرهاب، الإسرائيليين منهم والفلسطينيين، ضحايا حقيقيون، ولكل منهم اسم وأسرة، ولكل منهم أحلامه ومطامحه. و لقد تحطمت الآن أحلام وآمال كل ضحية نتيجة لقسوة الإرهاب ووحشيته.

وأخيرا، يود وفدي أن يسجل قلقه إزاء بعض الأساليب المستخدمة في تأليف التقرير. وتتعلق أوجه قلقنا، على وجه التخصيص، بالأجزاء التي يمكن فيها لجوانب الغموض في التقرير أن تسمح بسوء التفسير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميل إلى الاعتماد على التقارير غير الموثقة، وشهادات الأطراف الثالثة، والإشاعات، يضر بموثوقية التقرير وفعاليته. ونشدد على أن دقة رفع التقارير تخدم السلم والأمن في المنطقة، وعلى أنه ينبغي بذل كل الجهود لاستخدام شهادات وأدلة يعول عليها. ويشارك وفدي في حوار وتعاون ناشطين مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، ونأمل أن تراعى هذه الشواغل في التقارير المقبلة.

وبينما تجري إسرائيل اتصالات مع القيادة المعتدلة للسلطة الفلسطينية وتعمل معها جنبا إلى جنب من أجل تحقيق السلم والأمن لكل المواطنين في منطقتنا، فإننا ندرك الأثر الذي خلفه الصراع على أطفالنا. ومن أجل هذا الغرض، تأمل إسرائيل في إعداد أطفالها للسلام، وإزاحة الالتزام بالحوار والاعتدال، والقضاء على التطرف والعنصرية والبغضاء. وعلى أساس تلك المبادئ وحدها، سيكون بوسعنا أن نبني اليوم عالما أفضل لأولادنا وأحفادنا في الغد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية):أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وفد بنما على عقد هذه الجلسة الهامة. ونود أيضا أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، على بيانها الرائع المقنع اليوم وعلى الأعمال الممتازة إلى اضطلعت بها منذ أن تولت مهام منصبها قبل سنتين، ونود أيضا أن نشكر السيدة آن فينمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي يدلل بيانها اليوم على أهمية اليونيسيف لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وأرحب أيضا في هذه المناقشة بالسيدة جو بكر ممثلة منظمة ووتشليست، المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وهي منظمة تدعم كندا أعمالها النشطة والهامة.

وتتيح مناقشة اليوم فرصة لتوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى خطورة أعمال العنف ضد الأطفال، انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولمجلس الأمن دور أساسي يضطلع به في حماية الأطفال الذين يعانون من الآثار المفزعة للصراعات المسلحة، وفي مساءلة المسؤولين عن استمرار الفظائع المرتكبة ضدهم. وتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة أداة هامة للفهم الشامل للطريقة التي تشكل بها الانتهاكات ضد الأطفال تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويتضمن التقرير (S/2007/757) توصيات واضحة فيما يتعلق بالإجراءات المقبلة. وتؤيد كندا بقوة ثلاثة مجالات بصفة خاصة.

وتود أن تتكلم هنا: أولا ضرورة أن يولي مجلس الأمن اهتماما متكافئا للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، سواء كان ذلك في حالات مدرجة أو غير مدرجة في جدول أعمال المجلس؛ وثانيا، ضرورة إعطاء أهمية متكافئة لكل فئات الانتهاكات الخطيرة الوارد ذكرها في التقرير، والتي تتجاوز مجرد تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وأخيرا، ضرورة تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في كل الحالات المعنية.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي ثبت أنه أداة فعالة لممارسة الضغط على من يرتكبون انتهاكات ضد الأطفال. وتشيد كندا بأعمال الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المنشأ بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والدعم الممتاز المقدم من الأمانة العامة للفريق العامل. ومن الأهمية بمكان أيضا التأكيد على الأعمال الميدانية الضخمة التي اضطلعت بها اليونيسيف، ومختلف المنظمات غير الحكومية والعوامل الفاعلة في المجتمع المدني، التي تسهم في تفعيل آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتكتسي أعمال جميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان، سواء في بعثات السلام أو في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بأهمية أساسية في تخويل حماية الأطفال إلى واقع في المناطق المعنية. وبدون هذا الجهد المشترك، لن يصل أثر القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى الأطفال المحتاجين.

ويمكن أن تكون معالجة حالة الأطفال والصراعات المسلحة مسألة صعبة. ويوضح تقرير الأمين العام ذلك بجلاء شديد. فإطار الحماية الذي أنشأه القراران ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) مجموعة معقدة من الصكوك يمكن أن تؤدي إلى إجراءات محددة لإنهاء الانتهاكات، ولكن لا يمكن أن يتم ذلك إلا بتعاون الدول الأعضاء وينبغي ألا يغرب عن بال من ينتقدون تعقد هذه الصكوك النجاحات الهامة التي تحققت حتى الآن. وعلى سبيل المثال، يشكل رفع أسماء الأطراف في الصراع في كوت ديفوار من القائمة إنجازا هاما لإطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويوفر دروسا للنجاح في المستقبل. ونلاحظ أيضا مع الارتياح حدوث قدر من التقدم في عدد من الحالات الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام التي ترتبط بجلاء بتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وفي حين تشعر كندا بالارتياح بوجه عام إزاء الحالة الراهنة لتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لا تزال هناك فجوات واضحة. إذ لا يزال هناك عدد من الأطراف التي ترتكب باستمرار انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات الصراع لم يشملها القرار ١٦١٢. ولا يمكن أن يستمر ذلك. ومن الضروري، من أجل إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب هذه، أن يطبق المجلس تدابير محددة الهدف ضد هؤلاء المنتهكين، وأن يسعى إلى إحالتهم إلى المحاكم ذات الصلة. ويسر كندا، في هذا الشأن، ما قامت به المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون من توجيه للاتهامات، وإجراء للمحاكمات، وإصدار للأحكام في السنة الماضية فيما يتصل بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ونحث الفريق

العامل على مواصلة جهوده، ونحث المجلس على أن يسلك هذا الطريق في الوقت الذي يوالي به اتخاذ تدابير محددة الهدف عن طريق الولايات المحددة الخاصة ببلدان معينة.

(تكلم بالفرنسية)

ونرى أن الوقت قد حان كي يعزز المجلس إطاره لحماية الأطفال، بالسماح لآلية الرصد والبلاغ القائمة حاليا والمنشأة عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بأن تبدأ عملها على إثر جميع الانتهاكات ضد الأطفال التي أوردها الأمين العام في تقريره. ويجب، بصفة خاصة، معالجة مسائل الاغتصاب والانتهاكات الجنسية الجسيمة الأخرى. وفي حين أننا نرحب بتعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن الحالة المروعة في ذلك البلد تبين سببا لاعتبار هذا النوع من الانتهاكات تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وترى كندا، علاوة على ذلك، أنه ينبغي أن يتخذ المجلس قرارا جديدا لتوسيع نطاق الرصد والإبلاغ، بما في ذلك تعزيز الأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، من أجل القضاء على هذه الجرائم الشائنة المرتكبة ضد الأطفال. وينبغي اتخاذ هذه التدابير بأسرع ما يمكن.

والمهم في نهاية المطاف هو توفير الحماية الحقيقية والملموسة للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك الاعتبار هو الركيزة التي يستند إليها دعمنا لتعزيز إطار الحماية المنصوص عليه في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبصفة خاصة، يجب أن نستأصل العنف الجنسي في الصراعات وأن نحقق تقدما نحو إنجاز أحد مثلنا، ألا وهو تحرير الأطفال من أغلال الحرب. ونحن نعلم جميعا أننا إذا ما أردنا أن نحسن ظروف حياتهم، فلا بد من التعويل على كل الجهود في جميع الميادين والأماكن، من ساحات القتال، مرورا بقاعات الدراسة الأكاديمية، وإلى قاعات الاجتماعات في الأمم المتحدة في نيويورك.

وأخيرا، إن كندا تؤمن أن مجلس الأمن على المسار الصحيح في تصديه لهذه المسألة، ويعود الفضل في ذلك، بصفة خاصة، إلى إدارة فرنسا للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونحن على اقتناع بأن المجلس سيواصل أداء دوره، بما في ذلك من خلال العمل الممتاز في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد فرانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد النمسا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نتقدم ببعض الملاحظات الإضافية.

أننا نشيد أيما إشادة برئاسة بنما على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ونعرب عن امتناننا أيضا للأمين العام على تقريره (S/2007/757) ونرحب بتوصياته.

وكما أشار المتكلمون، فإن الأطفال يمثلون أكثر الفئات تعرضا في مجتمعاتنا. فهم الفريسة الأسهل للجناة الذين لا يعرفون الرحمة، وهم أيضا مفتاح المستقبل لمجتمعاتنا. والطريقة التي يعامل بها الأطفال في الصراعات لها انعكاسات أساسية على المجتمع وعلى صورتنا الذاتية كبني بشر. وبالتالي، علينا أن نضع حدا لأعمال تلك الجماعات والأفراد الذين يقومون بشكل منظم ومقصود باستهداف الأطفال والإساءة لهم في حالات الصراع المسلح.

إننا نثمن عاليا العمل الرائع الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي. فقد حققت جهودها تغييرا حقيقيا إلى الأفضل بالنسبة للأطفال في الميدان. وإننا ندعم كذلك مبادرات اليونيسيف، ومن بينها متابعة مبادئ والتزامات باريس. ويجب كذلك تسليط

الضوء على الدور الأساسي للمنظمات غير الحكومية. فهي في الصفوف الأمامية لدعم الأطفال، وتقدم إسهاما خاصا إلى حد كبير في إنجاح آلية الرصد والإبلاغ.

ولدينا الآن مجموعة شاملة من الصكوك، بما فيها قواعد مجلس الأمن، التي تحظر وتجرم تجنيد واستخدام الأطفال، بالإضافة إلى الممارسات المسيئة الأخرى للأطفال في الصراعات المسلحة. ويعكف مجلس الأمن بنشاط على التصدي للانتهاكات ضد الأطفال، ولا سيما من خلال إنشاء آلية الرصد والإبلاغ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وتشكيل الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، الذي عزز إلى حد كبير جهود المجلس في ظل قيادة فرنسا.

ولكن على الرغم من كل جهودنا، ما زالت هناك قائمة طويلة بالمنتهكين الذي استمروا على مدار الأعوام في ارتكاب الانتهاكات المنظمة ضد الأطفال و لم ينالوا عقابهم. وهذا الوضع يقتضي من مجلس الأمن اتخاذ مزيد من الإجراءات. وللأسف، ما زالت بعض الآليات والأدوات في حوزة المجلس والفريق العامل غير مستخدمة. إننا ندعم دعوة الأمين العام إلى الاستخدام الكامل لكل التدابير المتاحة في هذه الحالات، بما في ذلك فرض الجزاءات الهادفة وإحالة الانتهاكات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل التحقيق والمحاكمة. كما أننا ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز سيادة القانون والاستخدام الكامل للآليات القضائية لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال.

ونحن نؤيد توصية الأمين العام بإيلاء الاهتمام المتساوي لكل فئات الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. وبإمكاننا أن نتبع النهج المرحلي من أجل تحويل تلك التوصية إلى واقع ملموس. وكخطوة أولى، من الممكن أن تضاف جريمة الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال كمدخل بديل لتحريك آلية الرصد والإبلاغ. فعلى غرار تجنيد الأطفال، تمثل هذه الجرائم أعمالا مقصودة. ومن المنطقي أن نتوقع من أطراف الصراعات المسلحة أن تتخذ إجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات. ويمكن قياس خطط العمل من أجل التنفيذ.

وقد أصبنا بصدمة شديدة بسبب المستوى المشين الذي بلغه العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد الأطفال، كما هو موثق في تقرير الأمين العام. وكما أشار جميع المتكلمين السابقين، فإن تلك تمثل جرائم بشعة، ويجب أن يمثل للعدالة كل المسؤولين عن ارتكابها. ولهذا السبب، زادت النمسا دعمها للحملات ضد العنف الجنسي ولبرامج المساعدة لضحايا ذلك العنف، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما فتئت النمسا على مدى سنوات عديدة تنظر إلى مسألة الأطفال والصراعات المسلحة بوصفها مسألة ذات أهمية أساسية ومصدر قلق بالغ. وقد وضعنا حماية الأطفال في الصراعات المسلحة على رأس أولويات سياستنا الخارجية والإنمائية وسنواصل هذا النهج في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم بنما، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونعرب عن ثقتنا بقدرتكم على إدارة عمل المجلس بحكمة. وأود كذلك أن أكرر تأكيد شكرنا للجماهيرية العربية الليبية على قيادتها المقتدرة للمجلس خلال شهر كانون الأول/يناير. وفضلا عن ذلك، أتقدم بالشكر إلى السيدة راديكا كوماراسوامي، والسيدة فينميان، والسيدة جو بيكر على البيانات التي أدلين بها.

إن الصراعات المسلحة ما زالت تودي بحياة الأطفال الأبرياء في أنحاء العالم. فعالمنا ليس صالحا لكل الأطفال،

وخاصة أولئك الذين يعيشون في حالات الصراع المسلح، والذين تحيق بهم الأخطار وتجبرهم على العيش في خوف دائم على حياتهم، وتجعلهم يعيشون حالة عوز وضعف. إن طفولتهم يشوبها العنف، والأذى المادي والنفسي، والتشرد، والاعتقال، والاستغلال، بما في ذلك تجنيدهم واستغلالهم جنسيا، والجوع والفقر، والحرمان من التعليم، وهدم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وبالنسبة للأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، فإن جميع جوانب حياتهم تتأثر سلبيا، وطفولتهم تفقد معناها. وكما ورد في الدراسة الهامة لغراسا مشيل ”تأثير الصراع المسلح على الأطفال“،

> ”إن الحرب تنتهك كل حق من حقوق الأطفال – الحق في الحياة، والحق في العيش مع أسرة ومجتمع، والحق في الصحة، والحق في ... التنمية ... والحق في التنشئة والحماية“.

وفضلا عن ذلك، فإن الضرر الذي يصيب الأطفال اليوم له عواقب سلبية قصيرة الأمد وطويلة الأمد، تمس الأطفال والنساء والأسر والمجتمعات بأسرها، وتؤثر في النهاية على مستقبل آفاق السلام والتنمية في عالمنا. إننا ندرك أن هذا صحيح، ولكن للأسف، ما زال الأطفال يسقطون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان المشينة والجرائم، بالرغم من إعلان المجتمع الدولي قبل أكثر من خمس سنوات، بأنه

> ”يجب حماية الأطفال من أهوال الصراعات المسلحة. ويجب أيضا، وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي، حماية الأطفال تحت نير الاحتلال الأجنبي“. (قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧، الفقرة ٧ من المنطوق، (٧) من المرفق).

ولا بد أن نعمل الآن، لإعادة تأكيد هذا الالتزام، من أجل حماية الأطفال وضمان حقوقهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الصكوك الدولية القانونية ذات الصلة.

ولا بد من سد الثغرة بين المعايير القانونية الدولية وبين تنفيذها بصورة فعلية من أجل ضمان إقرار حقوق الأطفال. ومن الأهمية القصوى وضع نهاية للإفلات من العقوبة على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، نوافق على التوصيات المتضمنة في استعراض العشر سنوات الاستراتيجي الوارد في تقرير ماشيل، بما في ذلك تطبيق التدابير المستهدفة من قبيل الجزاءات التي تُفرض على مرتكبي الانتهاكات الخطيرة بصورة مستمرة ضد الأطفال في حالات الصراعات المسلحة.

إن عقودا من انتهاكات حقوق الإنسان والصعوبات وصمت بشكل لا ينمحي الأطفال الفلسطينيين اللاجئين والخاضعين للاحتلال، وأسفرت عما وصفته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة كوماراسوامي، في تقريرها الذي أعدته عقب زيارتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بـ ”ثمة إحساس ملموس بالخسارة والشعور باليأس يفصل بين أطفال الضفة الغربية وغزة وسائر الحالات التي زارتها الممثلة الخاصة للأمين العام حتى الآن“.

لا يزال الأطفال الفلسطينيون يُقتلون ويُجرحون ويُصدمون جراء حلقة العنف المفرغة، حيث قُتل زهاء ١ ٠٠٠ طفل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأُصيب أكثر من ٣ ٥٠٠ طفل بجراح وأدت إصابات الكثير منهم إلى إعاقتهم بصورة دائمة.

ولا تزال القوات المحتلة تستخدم الأطفال دروعا بشرية، ولا تزال مدارسهم مستهدفة بالهجمات. ولقد أودعت إسرائيل أكثر من ٤٠٠ طفل فلسطيني في السجون، تصل أعمار بعضهم إلى ١٢ سنة، في ظل ظروف غير

إنسانية، حيث يخضعون بدنيا وعقليا لمعاملة سيئة، بما في ذلك التعذيب والتهديد بالعنف الجنسي. ومعاناة الأطفال الفلسطينيين من التشرد ونتائجه الكثيرة مستمرة، بما في ذلك الفقر المدقع، نتيجة لقيام السلطة القائمة بالاحتلال بتدمير المنازل وملاجئ اللاجئين وتشييد الجدار والمستوطنات بصورة غير قانونية.

والأطفال الفلسطينيون يعانون أيضا بصورة متواصلة وخطيرة بسبب منع السلطة القائمة بالاحتلال عمدا إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليهم. ولقد خلفت العقوبة الجماعية التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني آثارا مدمرة على حالة الأطفال الإنسانية، والوضع في قطاع غزة المحاصر هو الأشد قسوة. هناك، تنتهك إسرائيل، بمنعها إمكانية وصول الإمدادات الإنسانية والعاملين عليها، حقوق الأطفال في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، وفي بعض الحالات الحق في الحياة ذاتها.

وأفادت التقارير عن أن أكثر من ٦٧ من الأطفال قد ماتوا بسبب منع إمكانية وصول الرعاية الصحية، بما في ذلك العلاج خارج قطاع غزة ونقص ١٥٠ نوعا من الأدوية الهامة. واقترن ذلك بانتشار الجوع على نطاق واسع في غزة، حيث لا تجد الأمهات ولا الآباء ما يسد رمق أطفالهم بخلاف المعونة الغذائية، ولقد أدى النقص الحاد في مياه الشرب العذبة إلى تدهور شديد في الصحة، وتفشي سوء التغذية عند الأطفال، وفقر الدم وإعاقة النمو. وتدل تقديرات الأبحاث الطبية على أن ٧٠ في المائة على الأقل من الأطفال في غزة مصابون بفقر الدم. ونتيجة لذلك، يفتقر هؤلاء الأطفال إلى التحصين حتى من أمراض الأطفال العامة، ناهيك عن التحصين من أمراض أخرى أشد قسوة. وفي هذه الحالة، ربما يؤدي تفشي الإنفلونزا بدرجة بسيطة إلى الإصابة بأمراض خطيرة أو إلى انتشار الموت على نطاق واسع بين الأطفال. ولا بد من تفادي هذه الكارثة بتدخل فوري إنساني وسياسي.

ويحدونا أمل وطيد في أن تؤدي جهود السلام المبذولة حاليا إلى تسوية عادلة ودائمة تسفر عن حصول الأطفال الفلسطينيين على الحرية والأمن أو تمتعهم برفاهية السلام في دولتهم المستقلة، والعيش جنبا إلى جنب مع الأطفال الإسرائيليين في جو من السلام والأمن، ونؤكد من جديد أنه لا يمكن تأجيل أو منع حقوق الأطفال الذين يعيشون في مثل هذه الحالات من الصراعات المسلحة، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، ولا يمكن تأجيل أو منع الاستجابة لاحتياجاتهم. ولا بد من بذل جهود جماعية، من أجل جميع هؤلاء الأطفال، لضمان حمايتهم وحماية حقوقهم، فضلا عن تقديم المساعدات الضرورية لهم وإعادة تأهيلهم لنغرس الأمل في نفوسهم ولنمكّنهم من أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم، ويساهموا في نهضة أممهم.

وفي هذا الصدد، نعرب عن موافقتنا على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أنه ينبغي تعيين مستشارين في مجال حماية الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، من جملة أماكن أخرى، لتعزيز رصد حقوق الإنسان والاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الأطفال.

ونؤكد، فضلا عن ذلك، الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة وحماية الأطفال، ولا سيما من خلال العمل الهام الذي تضطلع به اليونيسيف، وفيما يتصل بالأطفال الفلسطينيين، العمل الذي تؤديه أيضا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والوكالات الكثيرة الأخرى التابعة للأمم المتحدة العاملة مع المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى لمساعدة الأطفال في أرجاء العالم. ومن شأن هذه الجهود، مقترنة بالعمل الهام في مجال الدعوة الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين

العام، أن تبقي الاهتمام منصبا على محنة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة، وهي المحنة التي لا بد أن يعالجها مجلس الأمن في سعيه إلى معالجة الصراعات المسلحة في مجملها من أجل تعزيز السلام والأمن للجميع في عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أشكركم كثيرا، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه القضية الهامة، قضية الأطفال والصراع المسلح.

وأرحب، باسم وفد نيبال، بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/757)، الذي يتضمن تعليقات بشأن التقدم المحرز بصدد تنفيذ شتى قرارات المجلس بشأن هذا الموضوع. وننظر بعين التقدير بصفة خاصة إلى ما قدمته عن هذا الموضوع الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة آن فنمان.

ويرى وفدي أن المجلس قد ساهم إلى حد كبير، بقراراته، بما في ذلك القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، في تخفيف محنة الأطفال في حالات الصراع المسلح في أجزاء شتى من العالم، وحيث أن مسألة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة تشمل دون شك عددا من القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية المعقدة، فإنها تتطلب اتخاذ إجراءات متزامنة على جبهات متعددة.

ولا يزال تجنيد الأطفال في حالات الصراعات المسلحة يمثل قضية تثير قلقا بالغا. وغني عن القول إن إحراز النجاح فيما يتصل بإعادة إدماج الأطفال الذين جُندوا في حالات الصراعات المسلحة يمثل عنصرا رئيسيا لإيجاد حل دائم في أي حالة تنطوي على الأطفال والصراع المسلح.

وحسبما ذُكر في تقرير الأمين العام، إن الاعتداء على الأطفال واستغلالهم جنسيا أثناء حالات الصراعات المسلحة مسألة تشكل مصدر قلق بالغ. ولا ينبغي التغاضي عن الإفلات من العقوبة على ارتكاب هذه الجرائم الشنيعة. ونرحب بالتوصية التي تقول بأنه ينبغي أن يولي المجلس الأولوية ذاتها لجميع فئات الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي، فضلا عن اختطاف الأطفال في جميع الحالات، على غرار ما يوليه المجلس من أولوية بمسألة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة.

وأود أن أذكر عددا قليلا من النقاط فيما يتصل بباب التقرير المتعلق بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح في نيبال.

تولي نيبال أولوية عليا لحماية وتعزيز حقوق الأطفال ضحايا الصراع المسلح.

ووفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل، تم إنجاز عملية التحقق من مقاتلي الحزب الشيوعي (الماوي) في نيبال الذين يقيمون الآن في مناطق التجميع وتحديد الأطفال دون سن ١٨ عاما. ونعمل الآن بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في نيبال واليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على إعداد طرائق فيما يتعلق بإطلاق سراح القصّر من أماكن التجميع وتأهيلهم، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل. وفي هذا الصدد، نرحب خاصة بالتوصية بأن تقدم الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة والشركاء دعما كافيا للحكومات الوطنية في إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتأثرين من جراء الصراعات المسلحة.

ولدينا ثقة في أن انتخابات الجمعية التأسيسية، التي ستعقد في ١٠ نيسان/أبريل، ستمهد الطريق لمستقبل أفضل للأطفال المتأثرين بالصراع الذي دام عقدا من الزمان في

نيبال. وتعرب حكومة نيبال عن التزامها بالحيلولة دون أن يصبح الأطفال والشباب جزءا من أي أنشطة للعنف كما أنها مصممة على إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم مهما كانت الذريعة لذلك. ونرى أن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وهو الآن قيد النظر، سوف يتصدى أيضا لهذه المسألة. وتعرب نيبال، بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، عن التزامها باتخاذ التدابير لفرض وتنفيذ أحكام هذين الصكين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على العمل الهام الذي يؤديه برئاسة الممثل الدائم لفرنسا. وتعرب حكومة نيبال عن التزامها بتنفيذ مختلف التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل في ١٢ حزيران/يونيه الماضي، ولا سيما في سياق عملية السلام الجارية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن حكومة نيبال تتطلع إلى الدخول جديا في مناقشات بشأن التدابير المختلفة لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع خلال الزيارة المرتقبة التي تقوم بها لنيبال الممثلة الشخصية للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، في وقت لاحق هذا الشهر.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا ثبات نيبال على وفائها بمسؤولياتها بتوفير الحماية الفعالة للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وتعزيز حقوقهم، وتعرب عن استعدادها في هذا الصدد للتعاون الكامل مع آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوغندا.

السيد لوكويا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على السماح لوفدي بالمشاركة في هذه المناقشة لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة الهامة. وقد درس وفدي بعناية التقرير السابع للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، الوارد في الوثيقة S/2007/757، وأحاط به علما.

ويود وفدي أن يتناول الفقرات ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ من التقرير على وجه التحديد، فضلا عن المرفق الثاني بالتقرير، الذي ترد فيه مرة ثانية إشارات إلى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وإلى وحدات الدفاع المحلي المنحلة الآن، بصفتهما من الأطراف المسؤولة أيضا عن ارتكاب الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيم ضد الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير.

وقد أفيد بأن الأطفال ما زالوا ينضمون إلى القوات المسلحة، بسبب الافتقار إلى الرصد الفعال على الصعيد المحلي. ونود أن نقرر أن أوغندا قد أعدت آلية بالغة الفعالية لرصد التجنيد في القوات المسلحة. وتبدأ هذه الآلية على مستوى القرية، حيث يشهد رئيس أو شيخ القرية على خلق المجند المحتمل وتعليمه وسنه. ويجرى فحص طبي على يد موظف طبي مؤهل تأهيلا كاملا في مركز التجنيد للتحقق من كل من سن المتقدم وحالته الطبية. ويجري تسريح أي مجند يكتشف أنه دون سن ١٨ عاما وغير لائق طبيا. ولا يسمح بدخوله إلى صفوف القوات. غير أننا ندرك أن أي آلية أو نظام لا يمكن أن تبلغ حد الكمال. ولكن أوغندا قد عقدت العزم على ضمان نجاح النظام وعدم سماحه للأطفال بالانضمام إلى القوات المسلحة، في مخالفة لقوانين البلد ودستوره.

وقد ذكر أنه تم اكتشاف ١٦ حالة لتجنيد واستخدام أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاما خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ. وكنسبة مئوية من مجموع القوة في جميع أنحاء القطر، يعد هذا جزءا ضئيلا للغاية، بالنظر إلى أن بعض الحالات تتسرب بالتأكيد من خلال

النظام. غير أن كل الجهود تبذل لتجنب حدوث ذلك على الإطلاق. وتعالج أوغندا هذه الحالات على النحو المناسب من خلال التسريح الفوري وفرض الجزاءات على الأفراد الذين يساعدون في الانتهاك. ويجري التسريح وإعادة الإدماج في هذه الظروف على الفور. ونحن في هذا المسعى نعمل بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني. وقد شيدت الحكومة مدرسة ابتدائية داخلية كبيرة في غولو لتيسير هذه العملية. وهي تتيح للأطفال المسرحين العودة بشكل منظم إلى الحياة المدنية الطبيعية.

ولم يكن قط جزءا من سياسة العسكريين الرسمية أن يحتلوا المدارس أو أي مؤسسات تعليمية أو اجتماعية أخرى. غير أن حالة الصراع قد دفعت الجيش، في حالات منعزلة قليلة، إلى احتلال بعض مباني المدارس التي هجرها عامة السكان والطلاب. وقد أنشئت بعض المدارس قريبا من مخيمات المشردين داخليا لخدمة الأطفال في المناطق المجاورة. ويحتل الجيش حاليا مباني مدرسة بارايغي الابتدائية السابقة في مقاطعة أوكوانغ الفرعية، كما جاء في التقرير. غير أنها كانت مهجورة في وقت الاحتلال المبدئي لها وكانت في حالة متهدمة؛ والآن، مع عودة السلام إلى المنطقة، يأخذ كثير من الناس في العودة. وأصبح يوجد مجتمع سكاني يلزم أن تكون لديه مدرسة. وبسبب الأضرار الخطيرة التي لحقت ببعض الأبنية، فلم يعد من الممكن استخدام نفس تلك الأبنية. وقد شيدت مبان جديدة وهناك مبان أخرى قيد الإنشاء. وتشكل تلك المباني المدرسة الجديدة. لذلك فإن المجتمع ليس محروما من الخدمات التعليمية، على النحو الذي يبدو أن التقرير يوحي به.

وفيما يتعلق بخطة العمل المتفق عليها لمنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، التي وضعت في صيغتها النهائية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، أود أن أبلغ المجلس بأن حكومتي قد زودت مكتب ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، ورئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بمصفوفة تظهر إنجازاتها اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلى جانب اختصاصات فرقة العمل الخاصة بالرصد والإبلاغ في أوغندا، وتترأسها اليونيسيف. وبذلك نعتقد أننا، كحكومة، كنا نمارس أقصى درجات التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، ومع جميع الشركاء في هذه القضية. ونشعر لذلك بخيبة أمل حين نعلم أن وفاءنا لتنفيذ خطة العمل المذكورة يتعرض الآن للتشكيك.

ويزعم التقرير أنه يوجد أطفال بين صفوف وحدات الدفاع المحلية. وتود أوغندا أن تذكر أن تلك الوحدات قد تم حلها. وجرى إدماج بعض أفرادها في الجيش الوطني والشرطة الوطنية. وجري التدقيق بجد في مؤهلات المجندين، التي تشمل في جملة أمور أخرى اجتياز أربع سنوات من التعليم الثانوي، وبلوغ سن ١٨ عاما بحد أدنى، واللياقة الطبية. وليس ذلك ادعاء، كما يشير تقرير الأمين العام في الفقرة ١٣٣؛ فهذا تقرير للواقع. ويترتب على ذلك أن جميع الحالات التي تم الإبلاغ بها عن وجود أطفال في وحدات الدفاع المحلية لا وجود لها، وذلك لأن تلك المؤسسة قد تم حلها، ولم يعد لها وجود. كذلك، لم يعد ينبغي إدراجها ضمن المرفق الثاني، وذلك بوصفها كيانا غير موجود.

يعتبر الاغتصاب جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، بموجب القانون الأوغندي، العسكري والمدني على السواء. إنه يعاقب عليها بالموت إذا ما ثبتت الإدانة. وعلاوة على ذلك، يجري التحقيق دائما في حالات الاغتصاب التي يُبلغ عنها وتُقدم للمحاكمة تبعا لذلك. إن قانون قوات الدفاع الشعبية الأوغندية يفرض عقوبة الموت على من يرتكب جريمة الاغتصاب إذا ما أُدين من قبل المحكمة العسكرية المختصة. ويتعين على الأفراد من الجنود، الذين

يرتكبون جريمة الاغتصاب ويحاكمون ويدانون من أجلها، أن يواجهوا عقوبة الإعدام.

وفيما يتعلق بالاغتصاب والجرائم الجنسية التي يرتكبها الأشخاص في معسكرات المشردين داخليا، نود أن نذكر أن تلك حالات مدنية، يجب أن تحاكم أمام المحاكم المدنية. وفي بعض الحالات، لم يتخذ أي إجراء حاسم للأسباب التالية: أولا، المشاكل فيما يتعلق بالقدرة المؤسسية للتحقيق الناتجة عن ٢٠ عاما من التمرد، الذي أدى إلى اختلال المؤسسات، بما في ذلك جهاز الشرطة والجهاز القضائي؛ وثانيا، عدم رغبة الشهود في التكلم بسبب المعوقات الثقافية والخوف من انتقام الزملاء من المشردين داخليا، بالنظر إلى شدة العقوبة المفروضة على الجاني؛ وثالثا، عجز الضحايا عن التعاون مع المحققين من رجال الشرطة خوفا من الوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بهن.

كما ادُعي في التقرير أنه ”استخدم الأطفال الذين فروا من جيش الرب للمقاومة في جمع المعلومات الاستخبارية قبل إطلاق سراحهم في شباط/فبراير“ (S/2007/757، الفقرة ١٣٣). وتود أوغندا أن تذكر أنه حينما يتم إنقاذ الأطفال من جيش الرب للمقاومة، تضطلع قوات الحكومة بعملية استجواب عادية. والمقصود بتلك الممارسة، أولا وقبل أي شيء، المساعدة على تحديد أماكن المنشأ الأصلي للأطفال، ومستوياتهم التعليمية، وأعمارهم. ويساعد ذلك ضباط الجيش على إحالة الأطفال إلى الأماكن والمؤسسات المختصة بالتأهيل النفسي والاجتماعي. ومع ذلك تكون لدى أولئك الأطفال، في بعض الحالات، معلومات ذات قيمة عسكرية، بما في ذلك أماكن مخابئ الأسلحة المتعلقة بجيش الرب للمقاومة. وفي تلك الحالات، يمكن أن يساعدوا الجيش على استرداد الأسلحة المخبأة، مما يقلل قدرة جيش الرب للمقاومة على شن الحرب. ويتم الإفراج عنهم بمجرد الانتهاء من أية ممارسة من ممارسات استرداد الأسلحة. وليس من سياسة الحكومة أو قوات الدفاع الشعبية الأوغندية استخدام الأطفال في جمع المعلومات الاستخبارية. وما يحدث في تلك الحالة هو أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تقوم بكل حرص باستخراج أية معلومات استخبارية عن تحركات جيش الرب للمقاومة قد تكون لدى الأطفال وقت الإبلاغ أو الإنقاذ. إنهم لا يُستخدمون في جمع المعلومات الاستخبارية، كما ذُكر في تقرير الأمين العام.

وفي رأينا أيضا أنه ينبغي فصل أوغندا عن جيش الرب للمقاومة، حيث أنه لا يعمل الآن في أوغندا. وينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يمارسا أقصى درجات الضغط على جيش الرب للمقاومة من أجل إطلاق سراح جميع النساء والأطفال الموجودين داخل صفوفه وهؤلاء الذين رهن الاعتقال.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بذكر وجهة نظر الحكومة الأوغندية بأنه ينبغي رفع اسم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من المرفق الثاني من التقرير، بالنظر إلى الظروف التي أدرجت بموجبها في هذا المرفق، والتدابير التي اتخذناها لضمان عدم تجنيد الأطفال القصّر في قواتنا المسلحة. وتشعر أوغندا ببعض الضيق إزاء مطالبتها عاما بعد عام بشرح موقف لم يعد موجودا بعد، كما لو كنا طرفا مدانا. وإذا ما استمر هذا الاتجاه غير المبرر، فإننا نعرف أنه لن يضر إلا تعاوننا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. ونحن نود ألا يحدث ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على قيادتكم القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر. وفي البداية،

اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري لكم ولأعضاء المجلس لعقدكم هذه الجلسة، التي توفر فرصة لتركيز انتباهنا على استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

وتجري هذه المناقشة إلى جانب استعراض السنوات العشر لتقرير ”غراسا ميشيل“، الذي وضع هذه المسألة في المقدمة. ولذلك، فقد آن الأوان لاستعراض الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن لمعالجة الممارسة البغيضة المتمثلة في استخدام الأطفال لأغراض العنف في حالات الصراع. وندرك الدور الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، في هذه القضية، التي نعتقد أنها يمكن أن تكون أكثر تركيزا وتستند إلى النتائج.

وفي حين تحتفل سري لانكا في هذا الشهر بالذكرى السنوية الستين لنيلنا الاستقلال، فإننا نفخر بالخطوات الهامة التي اتخذناها في القطاع الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم. وطوال السنوات الستين الماضية استثمرت سري لانكا بقوة في الأطفال. وكان من السمات المميزة لجهودنا إنشاء نظام التعليم الإلزامي الابتدائي الذي يقود إلى التعليم الجامعي المجاني، وكذلك توفير الرعاية الصحية المجانية. ونحن مصممون على أن يواصل أطفالنا جني ثمار تلك التدابير. وإننا لا نريد أن يستجيب أطفالنا للجهود الشيطانية من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تستخدم أطفالنا الأبرياء في الأغراض الإرهابية.

وفيما تقر الحكومة بالحاجة إلى حماية أطفالنا من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تجند الأطفال كعناصر لارتكاب أعمال العنف والإرهاب، فإنها تكشف النقاب عن تدابير محددة لتعزيز النظام الحالي لتوفير الحماية ورفاه الأطفال في مشروعها لتحقيق السلام والتنمية في البلد.

وندرك أن المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال وتعزيز رفاههم تقع على عاتق الدولة، وأنه من الحتمي بالنسبة للدولة أن تضمن عدم تعرض الأطفال للخطر وأن تمنع استخدامهم كأدوات للعنف. ولذلك فإننا كما نرفض الإرهاب نواصل أيضا رفض تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، بوصفه أمرا لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ونسعى جاهدين من أجل الحصول على تأييد المجتمع الدولي للقضاء على هذا الخطر، ونحث على اتخاذ إجراءات دولية أقوى ضد من يرتكبون هذه الجرائم.

وفي ذلك السياق، تكرر حكومة سري لانكا التأكيد على سياستها الثابتة بعدم التسامح إطلاقا إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وتعتقد الحكومة بقوة في معالجة قضايا الأطفال والصراعات المسلحة، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي ذلك السياق، نكرر تأكيد وجهة نظرنا بأنه يجب على مجلس الأمن أن ينظر في هذه القضية على أساس دعم إقامة الأمن وتوطيد السلام في المجتمعات المتأثرة بالصراعات، لتمكين الدول من حماية أطفالها من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنتهك حقوق الأطفال دون عقاب.

ويطلب تقرير الأمين العام، الذي يشير إلى الحالة في سري لانكا، إلى الأطراف الجانية المسجلة أسماؤها في المرفق الثاني من التقرير أن تعدل سلوكها البغيض، ويطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ إجراء رادع ضد معتادي الإجرام. ويحدد على وجه الخصوص المجموعة الإرهابية المسماة ”نمور تاميل إيلام للتحرير“ بوصفها مسؤولية عن ارتكاب العديد من حالات الإيذاء الجسيمة المتكررة، كما أدرج الأمين العام تلك المجموعة بوصفها مجموعة متمادية في ارتكاب الانتهاكات، ويكرر إدراجها في القائمة منذ عام ٢٠٠٣. كما أدرج الفصيل المسمى ”كارونا“ التابع لنمور تاميل إيلام للتحرير، ضمن مرتكبي الانتهاكات. ونتطلع إلى اغتنام الفرصة للنظر قريبا بعمق في المسألة بجميع

جوانبها، فيما يتصل بسري لانكا، في الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

ويقترح الأمين العام، في الفقرة ١٤٩ من تقريره، أنه يتعين زيادة الضغط على مرتكبي الانتهاكات المتكررة والصارخة لحقوق الطفل، من قبيل نمور تاميل إيلام للتحرير، عن طريق النظر من جديد في الحاجة إلى فرض تدابير موجهة ضد تلك الأطراف. ويتفق هذا الاقتراح للأمين العام مع توصيته الواردة في الفقرة ١٦٣ من تقريره، التي ترحب باستمرار بنظر مجلس الأمن في التدابير المحددة الهدف والفعالة المتخذة ضد الأطراف في الصراعات المسلحة التي تواصل بصورة منهجية ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في الصراعات المسلحة في تحد لتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وتحديا لقرارات المجلس. وهذا يحدد بوضوح الجماعة الإرهابية منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بوصفها تستحق اتخاذ أقوى تدابير محددة الهدف.

ومضى الآن عقد تقريبا منذ أن تعهدت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بصورة علنية بوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين، كما تعهدت بإطلاق سراح الأطفال المجندين في صفوفها. ولم تنفذ منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير هذه التوصية أبدا، وهي ما زالت تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين حتى بعد اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي بموجب أحكامه يجب على الأطراف في الصراعات المسلحة التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدامهم لأعمال القتال المسلح أن توقف فورا تلك الممارسات، وأن تطلق سراح الأطفال المجندين في صفوفها وأن تدخل في خطط عمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو البعثات ذات الصلة لحفظ السلام.

ولا بد من أن تتوقف الانتهاكات المتكررة للتعهدات التي قطعتها للمجتمع الدولي الأطراف من غير الدول، مثل منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نجد سبلا ووسائل لكفالة التزام تلك الأطراف بتعهداتها.

إن مبادرة مجلس الأمن الرامية إلى معالجة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة والجهود اللاحقة التي بذلها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن لا بد من تركيزها بصورة أكبر على المسألة الأساسية الحقيقية: مسألة تجنيد الأطفال. وعلينا أن نتوخى الحذر من النظر في توسيع الولاية بدون معالجة المسألة الأساسية، لأن اتخاذ مثل ذلك النهج قد لا يحدث تغييرا على أرض الواقع، ولن يلهم الثقة بالعملية التي يضطلع بها مجلس الأمن.

ونتفق مع الآراء الواردة في الفقرة ١٣٢ من التقرير والمتعلقة بمسؤولية الحكومات في ما يتعلق بتدابير إعادة تأهيل الأطفال الذين يلتمسون الحماية الخاصة وسلموا أنفسهم إلى القوات الحكومية. وإعادة تأهيل الأطفال، الذين استخدمتهم الأطراف من غير الدول بوصفهم مقاتلين، تتسم بأهمية مثل أهمية منع تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. ولكن جهود إعادة التأهيل بغية إنجاح إعادة إدماج الأطفال في المجتمع تتطلب توفير الموارد والخبرة. وسيكون من الحتمي تقديم مساعدة دولية ملموسة ودعم لتلك الجهود، بدلا من مجرد إعلانات القلق، ليس لتعزيز رفاه الأطفال فحسب بل لتوطيد جهود إحلال السلام وبناء السلام.

والإرادة الجماعية مطلوبة لاتخاذ إجراء مركز في ما يتعلق بالمسائل الحقيقية التي تستدعي القلق على أرض الواقع. وبالتالي، وأولا وقبل كل شيء، يلزم أن يصبح مجلس الأمن أكثر قوة في اتخاذ إجراء لمنع استخدام الأطفال جنودا وشركاء في جميع حالات الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غالاردو هيرناندیز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): باسم وفدي أود، سيدي الرئيس، أن أبدأ بياني بأن أتمنى لكم كل النجاح خلال فترة توليكم رئاسة المجلس.

ويرحب وفدي بهذه المبادرة لعقد مناقشة مفتوحة بشأن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة. ولا شك أننا نتناول مسألة بالغة الحساسية، ليس بسبب آثارها في ما يتعلق بالسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة المتعلقة بالأطفال، فحسب، بل أيضا بالنظر إلى النتائج المرتبطة بها في ما يتعلق ببناء السلام والمصالحة وإعادة الإعمار الوطني في فترة بعد انتهاء الصراع.

وتسلّم السلفادور، على سبيل المبدأ، بأهمية تشجيع اتخاذ تدابير على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ترمي إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، وهو أمر ينتهك القانون الدولي الواجب التطبيق، إضافة إلى الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة بحق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ومن هذا المنظور، يكرر وفدنا أهمية زيادة المساعي الوطنية الرامية إلى إنشاء إطار قانوني مناسب، مما يسهم بصورة أكثر وضوحا ودقة في تحديد تلك الانتهاكات الجسيمة. وتشمل تلك الانتهاكات تشويه الأطفال، والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي، والاختطاف، ومنع إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأطفال، والهجمات على المدارس ودور الحضانة والمستشفيات، التي ترتكبها مرارا وتكرارا الأطراف في أي صراع مسلح.

وعلى النحو الذي أفادت به بشكل واسع الهيئات ذات الصلة للأمم المتحدة، فإن الأطفال في أي صراع مسلح يشكلون هدفا لمختلف أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، الذي يحظره القانون الإنساني الدولي بوصفه يشكل انتهاكا صارخا للحقوق الإنسانية للأطفال. ومن الواضح أن الاغتصاب يشكل أسلوبا للحرب، وهو يستخدم بشكل متعمد لإهانة الفتيات وأسرهن، وبذلك يجبرهن على التشرد ويسبب أزمات إنسانية.

والجدير بالذكر أن هذه الحالة السلبية تولد ثقافة للعنف وقيما سلبية، ربما يعيد إنتاجها الأطفال الآخرون بأشكال مختلفة، مما يجعل من الصعب عليهم فيما بعد أن يحققوا المصالحة مع المجتمع. ووفدنا يحض المجتمع الدولي على الإسهام في تهيئة بيئة تمكينية تؤدي إلى إنهاء إفلات مرتكبي الجرائم بحق الأطفال من العقاب، وخاصة الأشخاص الذين يشجعون تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة.

والجدير بالذكر أيضا أن عمليات بعد انتهاء الصراع وبناء السلام تتطلب من المجتمع الدولي أن يعمل مع البلدان الخارجة من الصراعات في مساعيها لتنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وتشمل هذه اتخاذ تدابير لمنفعة الأطفال الذين يقعون ضحايا لأعمال العنف.

ويرى وفدي أن لجنة بناء السلام يمكن أن تشارك بصورة أوثق في دعم الآليات القائمة في إطار مجلس الأمن لتناول هذه المسائل، وخاصة في سياق استراتيجيات بناء السلام. وإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الاتصال والتنسيق بين الهيئات في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع البلدان التي تمر بمرحلة بعد انتهاء الصراع يمكن بدوره أن يسهم في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق إعادة إدماج الأطفال في المجتمع. ونرى أن إعادة إدماج الأطفال بشكل مرض في مجتمعات بعد انتهاء الصراع تشكل عنصرا هاما في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام، وبالتالي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مرحلة التخطيط المبكر وخلال تنفيذ عمليات بناء السلام.

وترحب السلفادور بحوار التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان الخارجة من حالات الصراع المسلح. ومن الواضح في أي عملية لبناء السلام أن العديد من المسائل التي تنشأ خلال الصراع المسلح قد تواصل إحداث تأثير سلبي على الأطفال، مما يصيب هؤلاء الأطفال بالصدمة ويجعل من العسير عليهم أن يتعلموا ثقافة للسلام في المستقبل.

وبالتالي، يتعين على مجتمعات بلدان بعد انتهاء الصراع أن تجد فرصة لإعادة تقييم الإجراءات ذات الصلة حالما بلغت هذه البلدان مستويات أكبر للنضج السياسي والحكم الديمقراطي الناجمين من اتفاقات السلام ومن خلال الحوار المفتوح والشفاف مع المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، ينبغي استرعاء الانتباه إلى أهمية مواصلة تعزيز نهج واسع القاعدة ويشمل جميع جوانب المسائل السياسية، والأمن وحقوق الإنسان، بالترافق مع الحريات الأساسية في بلدان بعد انتهاء الصراعات. كما ينبغي إيلاء الاعتبار لضرورة تعزيز عملية تدريجية لتعزيز العدالة وجبر الأضرار وإعادة تأهيل ضحايا الصراعات.

وأخيرا، أود أن أعيد تأكيد الرغبة السياسية لحكومة السلفادور في مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى توطيد سيادة القانون والحكم الديمقراطي الرشيد وتكثيف الجهود المبذولة على المستوى المؤسسي لضمان التعزيز والحماية الفعالة لحقوق الإنسان لكل شعب السلفادور، وخاصة الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيد زومانيغي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل. وهذه فرصة لي لكي أعرب عن امتناننا لسعادة السيد جاد الله الطلحي، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، على العمل الذي تحقق في الشهر الماضي. وأود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة كوماراسوامي والسيدة فينيمان والسيدة بيكر على عرض التقرير وعلى بياناتهن التي أفهمتنا المزيد بشأن هذه المسألة.

لقد أكد الآباء المؤسسون لمنظمتنا لدى اعتماد ميثاقها، ضمن جملة أمور، على حاجة شعوب الأمم المتحدة إلى، ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“ وفي سبيل هذه الغاية، ”أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي“.

وصراعات اليوم، بالنظر إلى أبعادها الجديدة، تؤثر أكثر على السكان المدنيين، لا سيما الأكثر ضعفا منهم، ومن بينهم، ضمن فئات أخرى، الأطفال. إن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لإيجاد حل لهذه الحالة هي إجراءات مشجعة وينبغي دعمها. وفي هذا الصدد، نرحب بتناول مجلس الأمن لهذه المسألة الهامة بشكل دائم منذ عام ١٩٩٩، مع تركيزه الخاص على التنفيذ الكامل للتوصيات ذات الصلة وتعزيز التدابير التي سيتم اتخاذها على جميع المستويات لوضع حد نهائي للعواقب المأساوية للصراعات على الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ونحن نعرب عن تقديرنا للتقرير الوارد في الوثيقة S/2007/757، والذي يقدم معلومات مفيدة عن التقيد بإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة ويتضمن أيضا معلومات عن التقدم المحرز في إنشاء آلية للرصد والإبلاغ وفي وضع وتنفيذ خطط العمل.

وفي حين يرحب وفد بلادي بالتقدم الذي أحرزته الأطراف، فإنه يتشاطر الشواغل المعرب عنها في التقرير،

ويؤيد الجهود الجارية، ويرغب في إجراء مناقشة متعمقة للتوصيات التي قدمها الأمين العام.

ويؤكد وفد بلادي أن نجاح أي عمل يعتمد على التعاون. ولهذا نشجع الشراكة بين هيئات الأمم المتحدة من جهة وبين تلك الهيئات والأطراف الأخرى الوطنية والدولية الفعالة من جهة أخرى، وحتى تصل مسألة الأطفال والصراع المسلح إلى نتيجة إيجابية. علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يجري تقييما مواضيعيا شاملا لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ويشمل التقييم كل القضايا التي تؤثر على الأطفال، وهي المرأة، والسلم والأمن، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضايا العابرة للحدود.

ونحن نشجع بشكل خاص التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، والتي ينبغي في رأينا أن تأخذ في الاعتبار مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

ويؤيد وفد بلادي بقوة سياسة عدم التسامح المطلق ويرحب باعتماد استراتيجية شاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسيعين هذا الأمم المتحدة على مساعدة ضحايا الاستغلال الجنسي بشكل مسؤول وطريقة منسقة. ولذلك يرى وفد بلادي، الذي يدين الاغتصاب والعنف الجنسي أثناء الصراعات المسلحة، أنه لا ينبغي في أية حالة أن يكون هذا العنف سلاحا من أسلحة الحرب.

ونحن نناشد الدول الأعضاء أن تولي أهمية أكبر لأعمال اجتماع الدول الثالث الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والذي سيعقد عام ٢٠٠٨. إن النطاق والعواقب المأساوية للاستخدام غير المشروع لتلك الأسلحة تدل على أن مكافحة هذه الآفة تتطلب إمكانات أكبر مما لدى الكيانات الوطنية بمفردها. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع وينفذ تدابير محددة لمكافحة هذه الآفة.

ومن الواضح أن مشاركة وفد بلادي في هذه الجلسة تنبع من رغبة حكومة بلادي في الانخراط الكامل في جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي الفعال لتجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. حتى ورغم أن غينيا نفسها لم تكن مسرحا لصراع مسلح إلا أنها تنتمي إلى قارة، وبالأخص إلى منطقة دون إقليمية، تمزقها منذ زمن طويل صراعات كان لها أثر سلبي على حياة عدد لا يحصى من الأطفال. وإدراكا من حكومتي لمسؤولياتها فإنها لم تدخر وسعا في المشاركة في البحث عن حل للصراعات في منطقتنا دون الإقليمية.

واليوم تشجعنا عملية السلام وتحقيق الاستقرار في بلدان اتحاد نهر مانو، بين كوت ديفوار وغينيا – بيساو. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لتلك العملية. وفي رأي وفد بلادي، ينبغي المشاركة في مختلف الخبرات المكتسبة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي في مكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة وذلك من أجل الاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة وكل بلد.

وأخيرا، يعرب وفد بلادي عن أمله في أن تمكننا هذه الجلسة من التخطيط لإجراءات تُتخذ في المستقبل على أساس الخبرة المكتسبة ومن أجل الأداء الأفضل لواجب مشترك وتاريخي، وهو توريث الجيل المقبل – أي أطفال اليوم – عالم يسوده السلم والأمن والعدالة والتقدم والوئام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأود أن أعرب عن تقديري لوفد الجماهيرية العربية الليبية على رئاسته الناجحة للمجلس الشهر المنصرم. وأود أيضا أن أرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراسوامي، وأشكرها على جهودها البناءة لتنفيذ الولاية المناطة بها لمتابعة حالة الأطفال والصراعات المسلحة.

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757) ويود إبداء الملاحظات التالية بشأن الحالة المتعلقة بالعراق. لقد عانى أطفال العراق من ظروف بالغة الصعوبة على مدى الثلاثة عقود الماضية جراء السياسات الطائشة للنظام السابق. فقد كانوا من بين أول ضحايا الأسلحة الكيميائية التي استخدمها الدكتاتور السابق في حلبجة وغيرها من المدن العراقية كما كان الأطفال ضحايا عمليات تهجير قسري ومقابر جماعية ارتكبها النظام السابق باعتبارها منهجية لمعاقبة الشعب العراقي. ودفع أطفال العراق أيضا ثمنا باهظا من طفولتهم البريئة جراء الجزاءات الدولية والحصار التي فرضت على العراق بسبب غزو النظام الدكتاتوري للكويت، واستغل النظام العراقي معاناة الشعب العراقي، ومن بينهم الأطفال خلال ١٣ عاما من الجزاءات للضغط على المجتمع الدولي والتملص من أداء التزاماته الدولية.

وبعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣، كان الأطفال العراقيون ضحايا للعمليات الإرهابية والعنف الطائفي في العراق. وتعرض عدد كبير منهم يوميا إلى الأخطار التي تهدد حياتهم من جراء التفجيرات الانتحارية والعبوات الناسفة المزروعة على جوانب الطرق والتي أدت إلى قتل وتشويه الكثير من الأطفال.

إننا نتفق مع أغلب الحقائق الواردة في التقرير بشأن معاناة أطفال العراق جراء الأعمال الإرهابية التي ينفذها تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى، والتي تستهدف المدنيين، وفي مقدمتهم الأطفال.

والحادث الإرهابي الأخير الذي وقع في الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٨ كان تفجيرا مزدوجا في سوق لبيع الحيوانات المترلية والذي أودى بحياة العشرات من الأبرياء من الأطفال والنساء. إنه دليل آخر على وحشية هذا العدو الإرهابي.

لقد أشار التقرير إلى أن هناك مؤشرات على تجنيد الأطفال كمقاتلين من جانب مجموعات مسلحة من غير الدول؛ القاعدة ومجموعات مرتبطة بها. وإننا في هذا الصدد نود أن نشير إلى ما أوردته وسائط الإعلام العالمية من أفلام موثقة أعدها تنظيم القاعدة، تظهر بوضوح تجنيد الأطفال في سن الـ ١١ سنة لتنفيذ العمليات الانتحارية والاختطاف والسطو المسلح وزرع العبوات الناسفة. وبالرغم من الظروف الصعبة شهد عام ٢٠٠٧ تقدما إيجابيا لأطفال العراق من خلال انحسار العمليات الإرهابية وتنفيذ خطة فرض القانون.

وقد حرصت حكومة العراق على اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية والتشريعية الممكنة للتخفيف من معاناتهم ولتوفير حياة تليق بهم وتعوضهم عن سني الحرمان والمعاناة التي مروا بها. فقد شكلت الحكومة لجنة وزارية – اللجنة الوطنية للطفل – لمتابعة وسائل الارتقاء بحالة الأطفال في العراق. كما أتمت الحكومة العراقية الإجراءات التنفيذية والتشريعية اللازمة لانضمام العراق إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٤، وهما البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية لعام ٢٠٠٣،

والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة، اللذين أصبحا نافذين عام ٢٠٠٢.

كما أن حكومة العراق، حرصا منها على بدء التعاون الفعال والمثمر مع الأمم المتحدة لتحسن حالة الأطفال في العراق، وجهت دعوة رسمية إلى السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، لزيارة العراق والاطلاع عن كثب على أوضاع الطفل في البلد والجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتخفيف معاناتهم. وتقوم الجهات المختصة، من خلال البعثات الدائمة للعراق في نيويورك بالتشاور والتنسيق الوثيق مع مكتب السيدة كوماراسوامي لإتمام هذه الزيارة العامة في شهر آذار/مارس القادم.

وعلى صعيد آخر، قامت السلطات العراقية المختصة بفتح دورات تدريبية لكوادر دور حضانة الأطفال وتضمين هذه الدور في برامج التغذية. وفتحت ٩ دور حضانة جديدة بعد موافقة وزارة الصحة العراقية، كما بدأت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية برنامجا خاصا للأطفال ذوي الإعاقة العقلية. وتم إدخال الحاسوب في معاهد مراكز رعاية أطفال الإعاقة الجسدية وفتحت فصول متقدمة للدراسة في هذه المؤسسات، ونظمت دورات تدريبية مكثفة للكوادر التعليمية. وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في هذه المؤسسات بإيلاء اهتمام خاص بالأسر التي لديها أطفال وتشملهم برواتب شبكة الحماية الاجتماعية. وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة ٥٥٣ ٩٣ أسرة. وبلغ عدد الأطفال من ذوي الإعاقة، المكفوفين المستفيدين بالبرنامج ٤١٦ ٢٠، فضلا عن الأطفال من ذوي الإعاقة المصابين بالشلل، المستفيدين من البرنامج وبلغ عددهم ٣٥٠ ٢٤ طفلا.

وتحرص الحكومة العراقية على إقامة مهرجانات ومسارح للأطفال ومعارض رسوم ومسابقات وصور فوتوغرافية وتعليم مختلف الفنون الخاصة بالأطفال. كما تنظم الجهات المختصة العديد من الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل حول العنف ضد الأطفال وسبل التصدي له. وتم تحديد يوم ١٣ تموز/يوليه من كل عام يوما للطفل العراقي تحتفل به الحكومة العراقية رسميا. وأعلن مؤخرا عن تشكيل لجنة حكومية لإعداد مشروع ”قانون الطفل العراقي“ تمهيدا لإقراره من قبل الحكومة وعرضه على مجلس النواب لتشريعه.

ومن جهة أخرى، حرصت الحكومة العراقية، من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها اليونيسيف، على استثمار مساعدات المانحين التي بلغت ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧، لتقديم الرعاية الصحية الضرورية والماء الصالح للشرب وخدمات الإصحاح البيئي والتعليم، إضافة إلى خدمات أساسية أخرى لملايين الأطفال وأسرهم. وساعدت هذه الأموال العاملين في قطاع الصحة في العراق على تنفيذ حملات التطعيم من دار إلى دار لحماية أكثر من ٤ ملايين طفل من الإصابة بشلل الأطفال وأكثر من ٣ ملايين طفل، من الحصبة والنكاف، بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وكانت ثمرة هذه الحملات بقاء العراق خاليا من شلل الأطفال وانخفاض معدلات الإصابة بالحصبة بصورة مشهودة من ١٨١ ٩ إصابة عام ٢٠٠٤ إلى ١٥٦ إصابة فقط عام ٢٠٠٧.

واستفاد نحو ٤,٧ مليون طفل عراقي في المدارس الابتدائية من الاستثمار في مجال التعليم الذي شمل بناء وتأهيل المدارس وتوزيع المواد المدرسية الضرورية وإعادة بناء وترميم المدارس وتشييد غرف الدراسة الإضافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال النازحين وتوفير فرص التعليم المعجل. ويجري الآن الإعداد لتقييم معدلات المواظبة في المدارس عام ٢٠٠٧ بدعم من الحكومة العراقية.

وقد دعا رئيس وزراء العراق، دولة السيد نوري المالكي، إلى إجراء تحقيق وطني في أحوال الأطفال في ملاجئ الأيتام، وهو يحث الحكومة على المساعدة لتمكين من تقييم جميع الملاجئ ومراكز رعاية الأحداث في كل البلاد، بأقصى سرعة ممكنة. إن نظاما منفتحا لرصد تقييم مؤسسات الأطفال هو في صدارة الأولويات، شأنه شأن تحسين مهارات مقدمي الرعاية وتسريع إنشاء بدائل لرعاية الطفل على صعيد المجتمع المحلي.

ولا بد أن نشير هنا إلى الدور الكبير الذي أدته الشراكات الدولية مع العراق في تنفيذ تلك الإنجازات: ومن أبرزها مساهمات المفوضية الأوروبية وحكومات إيطاليا وكندا واليابان وغيرها من البلدان الصديقة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وتتقدم حكومة وشعب العراق بهذه المناسبة الهامة بالشكر الجزيل لجميع البلدان الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها للجهود الكبيرة التي بذلتها ولا تزال لمساعدة أطفال العراق ونأمل في استمرار هذا الدعم بما يؤدي إلى ارتقاء حالة أطفال العراق وإنهاء معاناتهم.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كومارا سوامي، على جهودها في إعداد التقرير. ونحن نتطلع إلى زيارتها العراق، ونؤكد التزام الحكومة بالتعاون البناء معها، لمساعدة أطفال العراق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ماورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد بنما على تنظيمه هذه المناقشة المفتوحة الهامة في هذا العام، عن الأطفال والصراع المسلح. وتحيط سويسرا علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام (S/2007/757) وترحب بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراع المسلح، وجهود اليونيسيف للحيلولة دون إيذاء الأطفال وحمايتهم.

ورغم بعض التطورات المشجعة المبينة في التقرير، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لجعل النظام الموضوع لحماية الأطفال في الصراع المسلح فعالا حقا. وفي هذا السياق، تستحق اقتراحات الأمين العام وتوصياته كل اهتمام منا، ولا بد لنا من الحصول على نتائج ملموسة في أرض الواقع.

وسويسرا، التي تؤيد التوصيات الواردة في التقرير تأييدا تاما، ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية للمجالات التالية. أولا، ينبغي النظر في توسيع نطاق آلية الرصد والإبلاغ، بحيث تشمل فئات الانتهاكات الخطيرة الست، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

ثانيا، ينبغي اتخاذ سلسلة من التدابير المستهدفة، المحددة بحق أطراف الصراع المسلح المسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. وينبغي أن يحيل مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية جميع القضايا، التي لم تقم المحاكم الوطنية إما بممارسة ولايتها القضائية أو لم تفعل ذلك وفقا لواجباتها بمقتضى القانون الدولي.

ثالثا، رغم أنه قد أحرز بعض التقدم في هذا المجال، لا بد من تذكير جميع أطراف الصراع المسلح، الواردة أسماؤها في المرافق الملحقة بتقرير الأمين العام، بأن عليها أن تعد وتنفذ خط عمل ملموسة.

رابعا، ينبغي أن تضم بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية كلتاهما مستشارين لحماية الطفل، حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، تدعو سويسرا جميع الأطراف في الصراع

المسلح المذكورة في المرافق الملحقة بتقرير الأمين العام، إلى مواصلة الحوار الذي بدأه مجلس الأمن مع الحكومات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي. ولن يتسنى تحسين حماية الأطفال في الصراعات المسلحة إلا بتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

إن الصراعات المسلحة تؤدي إلى ازدياد جميع أشكال العنف، ومن بينها الاتجار بالأسلحة الخفيفة الذي يزيد الأطفال ضعفا في حالات الصراع والحالات الانتقالية التي تعقب انتهاء الصراع. وتود سويسرا أن يصدر الأمين العام، في تقريره القادم، توصيات محددة بشأن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة في ما يتعلق باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكقاعدة عامة، ينبغي مراعاة البعد الجنساني بصورة أكثر منهجية في استجابة المجتمع الدولي. وقد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر في مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة، بالترادف مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تأييد سويسرا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وأن أشجعه على مواصلة تحقيق نتائج ملموسة حتى نتمكن من مكافحة تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وغيرها من انتهاكات حقوق الأطفال، على نحو أكثر فعالية، فضلا عن مكافحة تمتع المسؤولين عن ارتكاب أوجه الإيذاء والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة بالإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد براموديناي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): باسم تايلند، حكومة وشعبا، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى بنما على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شباط/فبراير، وأن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على تنظيم المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام.

إن حكومة تايلند، شأنها في ذلك شأن معظم حكومات البلدان الأخرى، تتشاطر التزام الأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها من الأطراف المعنية الأخرى، بحماية وتعزيز رفاه الأطفال في جميع أرجاء العالم. غير أننا سمعنا هذا الصباح، وما زلنا نسمع، أصواتا مختلفة تهتم بمعاناة الأطفال في جميع بؤر التوتر وتشعر بالقلق من أجلهم. وقد يرى البعض في هذا الأمر حقيقة من حقائق الحياة، وحقيقة دائمة فيما يبدو، غير أنه يجب ألا يسمح باستغلال ضعف الأطفال. وعلينا القضاء على تلك الممارسة، وضمان مستقبلهم.

وفي هذا السياق، نود أن نشاطر المجلس آراءنا بشأن هذه المسألة الحاسمة. أولا، تلاحظ تايلند أن مجلس الأمن قطع مؤخرا خطوات كبيرة في المجال المحدد المتمثل في الأطفال والصراعات المسلحة في إطار ولايته الرئيسية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ونقدر التزام وإسهام مجلس الأمن في هذا المجال. غير أننا نرى أن الآلية التي أنشأها المجلس بشأن هذا الموضوع تحديدا لا تزال في مرحلتها الأولية، وهناك بكل تأكيد مجال رحب لتحسينها وتعزيزها. وسيكون من الضروري أن يفكر المجلس بتأن في هذا الصدد. ونتفق مع العديد من المتكلمين في أن أفضل سبيل للمضي قدما هو اتباع نهج شامل لكن تدريجي، خطوة – خطوة.

ثانيا، ترحب تايلند بكون أن مسألة الأطفال أثارت اهتماما أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة برمتها، اقترانا مع

ما حظيت به من اهتمام في مجلس الأمن. ويمكن أن نلمس هذا التقدم في جدول الأعمال المتعلق بالأطفال في مختلف الأشكال والمحافل، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، والمجالس التنفيذية للوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج والهيئات المعنية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ولأن مسألة الأطفال تتسم بتعدد الأبعاد والتنوع، فإننا نرى أن نُهُجنا واستراتيجياتنا وأدواتنا ينبغي أن تكون كذلك أيضا إذن، مع مراعاة تفرد ونقاط قوة كل هيئة من تلك الهيئات المختلفة وما تعانيه من قيود. ومن هذا المنطلق، نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجالي التخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة. فالتنمية مرادف آخر للسلم والأمن.

ثالثا، دأبت حكومة تايلند على الالتزام التام ببذل كل ما بوسعها للإسهام في تحقيق رؤيتنا الجماعية ”عالم جدير بالأطفال“. وسجلنا في هذا المجال، سواء في الداخل أو الخارج، غني عن البيان، ويؤكد عزمنا القوي على تحسين رفاه جميع أطفالنا بصورة دائمة. ذلك لأننا نعلم علم اليقين، أننا بقيامنا بهذا العمل، نضع على نحو راسخ دعامة قوية ومستدامة لينعم البلد بالسلام والأمن والتنمية في المستقبل.

وللتدليل على التزامنا بصورة ملموسة، انضمت حكومة تايلند بالفعل إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن إقحام الأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن عازمون على كفالة وضع أنجع الأطر القانونية المحلية لصالح أطفالنا. كما نفذت مجموعة واسعة النطاق من المبادرات السياسية لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في تايلند، بما في ذلك الحق في التعليم من خلال سياسة تتمثل في توفير التعليم للجميع. ومجمل القول، إن الالتزام بقضية الأطفال يشكل التزاما وطنيا قويا وسليما.

رابعا، إننا لا نغالي مهما حاولنا في التشديد على ضرورة توخي أقصى درجات التروي لدى إعداد تقارير الأمين العام بشأن مسائل مثل الأطفال والصراعات المسلحة. وينبغي أن نوضح أن نطاق التقرير بشأن هذه المسألة ومتابعته يتعين أن يقتصرا على حالات الصراع المسلح. وفي هذا السياق، نود أن نكرر الرأي الذي أعرب عنه العديد من المتكلمين السابقين، والقائل إن أي إشارة في مثل هذا التقرير إلى أي بلد من البلدان التي لا توجد بها حالة صراع مسلح ليست غير مبررة فحسب، بل إنها خادعة وينبغي ألا تتكرر في المستقبل.

وفي الختام، تود حكومة تايلند أن تعيد تأكيد التزامها بقضية الأطفال. وسنواصل العمل بفعالية مع شركائنا بالداخل والخارج في مختلف المجالات المتعلقة بالأطفال، فهم مستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تنين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في التقدم لكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونتمنى لكم كل التوفيق في توجيه أعمال المجلس ليحقق نتيجة ناجحة. ونعرب عن تقديرنا لبنما على تنظيم مناقشة اليوم، التي تشكل فرصة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وكفالة حقوقهم ورفاههم.

كما نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة آن فينمان، المدير التنفيذي

لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين اللتين قدمتاهما هذا الصباح.

ومنذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، قُطع عدد من الخطوات الهامة لكفالة حماية الأطفال في حالات الصراع. وتشمل هذه الخطوات وضع آلية الرصد والإبلاغ لتوفير معلومات دقيقة وفي حينها بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الحرب، وإنشاء الفريق العامل لوضع توصيات ملموسة بشأن حماية الأطفال في حالات بلدان بعينها. غير أن الحقيقة المرة تظل أن الأطفال لا يزالون عرضة للانتهاكات الجسيمة في حالات الصراع في جميع أرجاء العالم.

وتكتسي جلسة اليوم أهمية خاصة لأفغانستان باعتبارها بلدا عانى من عقود من الصراع المسلح التي كان لها أثر مدمر على أضعف فئات شعبنا، أي الأطفال. غير أننا حققنا، منذ عام ٢٠٠١، تقدما هاما في تعزيز حقوق أطفالنا والحفاظ عليها.

وما زلنا على التزامنا الراسخ بكفالة أمن أطفالنا ورفاههم في كل مراحل حياتهم. فأفغانستان طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين: بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وقد تم سنّ القوانين الوطنية لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها. وفي ختام برنامجنا لتسريح الأطفال في جميع أنحاء البلد، تم تسريح ٧ ٤٤٤ جنديا قاصرا كانت الجماعات المسلحة غير المشروعة قد جندتهم. وكخطوة تالية، أنشأنا لجانا لإعادة الإدماج ومدارس مهنية في العديد من المقاطعات لإعادة إدماج الجنود السابقين في الحياة المدنية. وفي ذلك الصدد، نناشد شركاءنا الدوليين مساعدتنا على تنفيذ هذه البرامج بغية تيسير خلق فرص عمل لشبابنا.

وفضلا عن ذلك، اعتمدنا تدابير صارمة لمنع تجنيد الجنود دون سن الثامنة عشرة في قواتنا المسلحة. وتم وضع آليات في مؤسساتنا الأمنية لتقييم الجنود الجدد ومراقبتهم خلال مرحلتي التجنيد والتدريب لكفالة استيفائهم شرط الحد الأدنى من العمر.

أما بالنسبة للاتجار بالأطفال، فقد شكلت حكومتنا فرقة عمل لمنع خطف الأطفال ووقوعهم ضحية للمهربين. ومنذ عام ٢٠٠٢، تم الإبلاغ عن ٤٢٩ حالة اتجار بالأطفال، أُنقذ منهم ٣٢٩ طفلا. وقانوننا الجنائي واحد من قوانيننا الوطنية العديدة التي تعالج خطف الأطفال واختطافهم. واكتملت تلك التدابير بمبادرة الرئيس كرزاي بإنشاء اللجنة الوزارية المشتركة لمنع الاتجار بالأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكذلك بإطلاق خطتنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه، يظل الإرهاب حقيقة مريرة في حياة أطفالنا. فالهجمات على المدارس وإحراقها تسببت في الحيلولة دون التحاق حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طفل بالمدارس خوفا من العنف. وكما أُشير في تقرير الأمين العام، ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٧، تم الإبلاغ عن تعرض المدارس لما لا يقل عن ١٣٣ هجوما. وأسفرت هذه الهجمات، التي وقع معظمها في المقاطعات الجنوبية، عن إغلاق ٢٨٤ مدرسة من الـ ٧٥١ مدرسة في مقاطعات هلمند وقندهار وأروزغان وزابل.

ولم يوفر الإرهابيون أي جهد لإيذاء جميع فئات المجتمع، إذ صعّدوا من هجماتهم على المناطق المكتظة بالسكان أو على محيط التجمعات العامة. وما برحت هذه الأعمال تترك أثرا مدمرا في حياة أطفالنا. فقبل ثلاثة أشهر فقط، أسفر هجوم إرهابي على وفد برلماني في مقاطعة بغلان

عن مقتل أكثر من ٥٠ طفلا، بالإضافة إلى إصابة ٩٠ آخرين بجروح بليغة. وفي ذلك السياق، يعرب وفد بلدي عن تقديره للمجلس على رده السريع بإدانة الهجوم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد لجأ أعداء أفغانستان إلى أساليب جديدة ووحشية. إذ أن الإرهابيين، في أكثر ما يمكن أن يتصوره العقل من ممارسة عدوانية، يرسلون الأطفال ليفجروا أنفسهم. وكما هو موثق في تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون ''استنفار خاص بالأطفال: أفغانستان''، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أُمر طفل يبلغ من العمر ١٦ عاما بارتداء سترة مملوءة بالمتفجرات وبتفجيرها في مقاطعة غازني. ويقتبس التقرير من قول الطفل: ''كانت بحوزتي بطارية جهاز التحكم عن بعد، غير أنني لم أستطع القيام بالتفجير ... وألقيت بالبطارية بعيدا ... قالوا لي، إذا لم أقم بالتفجير فسأذهب إلى جهنم''. وفي ذلك الصدد، لا يزال يساورنا قلق عميق حيال استخدام المدارس الدينية في المنطقة حيث يُلقن الأطفال العقائد ويُضللوا للقيام بأعمال إرهابية.

ويقلقنا أيضا فقدان أرواح الأطفال وإصابتهم بجروح خلال عمليات مكافحة الإرهاب، وبصورة رئيسية نتيجة لاستخدام حركة طالبان للسكان المدنيين دروعا بشرية. وفي ذلك الصدد، نناشد شركاءنا الدوليين توخي أقصى درجات الحذر وزيادة التنسيق مع قوات الأمن الأفغانية خلال عمليات مكافحة الإرهاب بغية تفادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المُحرز في تحسين حياة أطفالنا – ويشهد على ذلك تخفيض معدل وفيات الرضّع بـ ٠٠٠ ٨٥ حالة سنويا وزيادة إمكانية الوصول إلى المراكز الصحية في جميع أنحاء البلد – لا تزال الحالة الإنسانية لأطفالنا سيئة بسبب الوضع الأمني الراهن. فمئات الآلاف من الأطفال الأفغان يفتقرون إلى المقومات الأساسية ليحيوا حياة كريمة. وتشمل تلك المقومات الطعام والماء والمأوى المناسب والمرافق الصحية. وتزداد حالتهم تعقيدا لصعوبة الحصول على الإمدادات والمساعدات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرحب بنداء منظمة الأمم المتحدة للطفولة الأخير لتقديم المساعدات المالية دعما لحالة الأطفال في أفغانستان.

وتقتضي معالجة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة الالتزام الجماعي من جانب المجتمع الدولي. كما أنها تقتضي سياسة شاملة تشمل الدعائم الرئيسية. وكجزء من الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأطفال، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للتخفيف من الفقر وتقديم المعونة المادية والاقتصادية للبلدان في مرحلة ما بعد الصراعات لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية. وبذلك الصنيع، سنفي بالشروط الأساسية المفضية إلى التنمية البشرية المستدامة ورفاه أطفالنا.

ويشيد وفد بلدي بالعمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المعنية لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام. ونحن ممتنون بوجه خاص لليونيسيف على جهودها المستمرة في دعم مستقبل أفضل وأكثر إشراقا لأطفالنا.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام أفغانستان بكفالة حماية حقوق الأطفال عموما. وسنظل ملتزمين بدعم كل إجراء، سواء في داخل المجلس أم في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى المعنية، من شأنه حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي نهاية المطاف، نحن بحمايتنا لأطفالنا نؤمن مستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد تنكوبا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، في البداية ، أن أشكركم، سيدي، وأشكر وفد بلدكم على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره (S/2007/757)، ونرحب بالبيانات التي أدلت بها هذه الصباح الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والمدير التنفيذي لليونيسيف، وممثل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، باسم المنظمات غير الحكومية.

وبسبب ظروف التخلف الإنمائي والإقصاء، أصبحت حماية الأطفال في العديد من البلدان التي يشملها تقرير الأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، مهددة تهديدا خطيرا. والصراع ظرف تقتضي فيه حالة الأطفال جهودا متضافرة ومضاعفة. ولذلك، تؤيد بيرو توصيات الأمين العام وتطلب إلى مجلس الأمن والأجهزة الأخرى الأخذ بها.

لقد جهزت الدول نفسها بصكوك ملزمة بغية حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وحتى في سياق حالات الصراع، من الضروري إعادة تأكيد أهمية إحراز تقدم في عالمية هذه الصكوك وتنفيذها بفعالية. ومجلس الأمن من جانبه، ينبغي له أن يستمر في استخدام الصكوك والتدابير المتاحة والتوسع في استخدامها لوضع حد لانتهاكات حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

ونود أن نؤكد على ضرورة استمرار الدول الأعضاء – ولا سيما تلك المتضررة من الصراعات المسلحة – في إطار نظمها القانونية، باتخاذ أو اعتماد تدابير من أجل تقديم المسؤولين عن تجنيد الأطفال واستغلالهم وغير ذلك من الجرائم الخطيرة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال إلى العدالة. فلا العفو ولا الإفلات من العقاب مقبولان.

ونود أيضا أن نبرز الدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في حالات كتلك التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهمية توسيع فئات الجرائم المرتكبة ضد الأطفال التي تدخل في ولايتها القضائية. ويشكل دعم عمل آليات العدالة الدولية جزءا من نهج متكامل يتبعه مجلس الأمن لدعم السلام والحقيقة والمصالحة الوطنية. ويسر بيرو أنها تمكنت من المساهمة في مقاضاة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم وغيرها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ونوافق على توصية الأمين العام بأن يولي مجلس الأمن نفس الأهمية لكل فئات الانتهاكات الجسيمة، لا تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا فحسب بل وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيمة، وعمليات الاختطاف والهجمات ضد المدارس والمستشفيات ومراكز اللاجئين، فضلا عن الحرمان من الوصول إلى المعونة الإنسانية التي تستهدف الأطفال على وجه الخصوص.

وما زالت مهمة تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) معلقة، وينبغي أن يضطلع بها، بطريقة منسقة، الدول، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على حد سواء. ولا تزال معلقة أيضا عملية استكمال الآليات القائمة حاليا وتعزيزها من أجل تحقيق أهداف القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في ظل الظروف الجديدة لانعدام الأمن التي يواجهها الأطفال، ولا سيما في البلدان التي أنشأ فيها مجلس الأمن عمليات لحفظ السلام أو بعثات سياسية.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترى بيرو أن من الأهمية بمكان أن تدرج الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة في تقريرها أيضا المعلومات المصنفة

المتعلقة بحالات الاغتصاب والإيذاء الجنسي للأطفال، ولا سيما الفتيات الأطفال، بالإضافة إلى المعلومات الواردة من عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. ومن المستصوب كذلك تعزيز قدرة هذه البعثات بإضافة مستشارين لحماية الأطفال.

وكما ثبت من تحسن حالة الأطفال في كوت ديفوار، وفي المناطق التي تحقق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي نيبال، فإنه عندما يتوصل القادة السياسيون في بلد ما إلى اتفاق لسلام تتوفر له مقومات البقاء والاستدامة، ويضطلعون بالمسؤولية عن حماية سكانهم، وبخاصة الأطفال، تتجه الأحوال إلى التحسن.

ولهذا السبب ذاته، ينبغي التأكيد على ضرورة أن يدعم مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة عمل لجنة بناء السلام، بغية اعتماد نهج متكامل لإدارة عمليات ما بعد الصراع، لمنع نشوب العنف من جديد.

وفي الختام، نرى أن حقوق الإنسان, والسلام، والأمن الدولي، والتنمية كلها أمور مترابطة. وسيسهم تناولها بطريقة متكاملة في معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال، ولا سيما في حالات الصراع، على نحو أكثر فعالية ونجاحا. أن حياتهم ومستقبل البلدان التي تمر بحالة صراع أو الخارجة من الصراع يعتمدان على جهودنا، أسوة باستقرار مناطق كاملة في كل مكان في العالم في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية تترانيا المتحدة.

السيدة كافانابو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، أن أشارك المتكلمين الآخرين تهنئتهم لبنما على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن الأطفال والصراعات المسلحة. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وجو بكر من منظمة ووتش لست المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على بياناتهم الشاملة بشأن هذه المسألة.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، واليونيسيف من أجل حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم في حالات الصراع المسلح.

ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره المفصل عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757) ونرحب بالتوصيات الواردة فيه.

وإن مما يدعو إلى القلق الشديد أن الكثير من الأطفال يفقدون طفولتهم، وحتى أرواحهم نتيجة للصراعات الجارية في مناطق مختلفة من العالم. بل إن ما هو أكثر إثارة للجزع أن الأطفال أصبحوا لا يتعرضون للنيران المتبادلة بين الأطراف المتحاربة فحسب، بل أصبحوا أيضا وعلى نحو متزايد أهدافا متعمدة وضحايا للعنف والإساءة غير مدركين لذلك. فالأطفال يحولون عنوة إلى وقود للمدافع، وآلات للقتل كجنود أطفال، ويساقون إلى القيام بمهام سرية مدمرة.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا إزاء تواتر حوادث الاغتصاب والإيذاء الجنسي للأطفال، ولا سيما الفتيات، في أوقات الصراع. ونحن ندين بقوة أعمال الاغتصاب والعنف والإيذاء الجنسيين بكل مظاهرها. وتكمن جسامة أعمال الاغتصاب والعنف والإيذاء الجنسيين لا في الصدمة البدنية التي تنتج عنها فحسب، وإنما أيضا في الصدمة العصبية الطويلة الأجل. ولهذا ينبغي توفير الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة والدعم لضحايا الاغتصاب، والعنف والإيذاء الجنسيين. ونلاحظ الانخفاض في عدد قضايا العنف والإيذاء الجنسيين المرفوعة ضد حفظة السلام. ونحث الأمين العام

على ألا يتوانى في سياسة التسامح الصغرى إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

وندين أيضا، الهجمات على المدنيين والممتلكات العامة، ولا سيما الهجمات التي تستهدف المدارس والمعلمين. ويتعين اتخاذ تدابير صارمة ضد كل من ينتهكون القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم في الصراعات المسلحة. وعلينا أن نوجه رسالة واضحة بأن جميع من ينتهكون حقوق الأطفال، بمن فيهم من يجندون الأطفال ويستخدمونهم في حروب يخوض غمارها البالغون سيحاكمون وفقا لأقسى أحكام القانون الدولي. ولهذا، نطلب إلى الدول الأعضاء إنهاء الإفلات من العقاب، ومحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الأطفال.

ونشيد بجهود المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة هؤلاء الأشخاص، ونحث الحكومات على دعم عملهما. ونطلب كذلك إلى مجلس الأمن أن ينظر في فرض تدابير محددة الهدف على أسوأ المجرمين ولا سيما أولئك الذين يشار إليهم مرارا في تقارير الأمين العام.

ولقد بثت آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) النشاط في مسعانا لتحسين حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وتشجعنا النتائج الإيجابية المتعلقة بتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، بما في ذلك زيادة الوعي وإجراء الحوار بشأن المسائل التي تمس الأطفال في حالات الصراع. وتوفر الآلية أيضا مثالا جيدا للعمل الجماعي والجهود التعاونية بين الحكومات، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني الموجودة على أرض الواقع.

ونلاحظ أيضا أن بلدانا أخرى ليست مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تطوعت لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ. وذلك دليل على جدوى تلك الآلية. ولذلك، نطلب إلى مجلس الأمن أن يوسع نطاق آلية الرصد والإبلاغ لكي تشمل جميع حالات الأطفال في الصراعات المسلحة وليس فقط تلك المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولهذا، فمن الأهمية بمكان دعم آلية الرصد والإبلاغ وتمويلها تمويلا كافيا.

ونثني على جهود مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة لمتابعة التقارير الواردة من آلية الرصد والمتابعة. غير أننا نشجع أعضاء الفريق العامل أيضا على القيام بزيارات ميدانية للتعرف على الواقع الحاصل بصورة مباشرة. ونرحب باعتماد الفريق العامل لمجموعة الأدوات المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. ونشجع مجلس الأمن على الاستفادة من مجموعة الأدوات هذه على نحو أكبر.

وفي حين أحرز تقدم في تحسين حالة الأطفال في الصراعات المسلحة، لا تزال الحالة على أرض الواقع لا تبعث على الارتياح، كما أنها أصبحت أكثر تعقدا.

ويتعين علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بالإضافة إلى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي يمكن أن تحسن أوضاع الأطفال وغيرهم من المدنيين في حالات الصراع. وفي الوقت ذاته، نحتاج إلى دعم إعادة تأهيل جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى ولايات لحماية الأطفال، ومستشارين لحماية الأطفال في جميع بعثات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، كلما اقتضى الأمر ذلك.

وفي الختام، إننا نحث مجلس الأمن على أن يبقي قيد نظره مسألة الأطفال والصراعات المسلحة وأن يجعلها واحدة من المسائل ذات الأولوية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود أولا في بداية حديثي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن، وعقدكم هذه المناقشة التفاعلية حول التقرير الشامل للأمين العام عن أعمال ممثلته الخاصة السيدة راديكا كوامارسوامي بشأن أوضاع الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أشكر الممثلة الخاصة أيضا على عرضها الوافي لمضمونة وعلى جهدها الدؤوب وأعضاء مكتبها في سبيل القضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال في الصراعات المسلحة.

فمصر تحرص على تقديم الدعم اللازم للممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة. ومنذ اعتماد مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤسس للفريق العامل المعني بمتابعة الانتهاكات التي يواجهها الأطفال في الصراعات المسلحة، ظلت مصر تشارك في المداولات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن في هذا الشأن، للمساهمة في تقييم المجهودات المبذولة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وفي تكثيف الجهد الدولي لتحقيق هذا الغرض، وأود في إطار التعليق على التقرير المعروض اليوم التركيز على ما يلي:

أولا، إن مصر تؤيد التوجه الذي اتبعه الأمين العام في إعداد تقريره المعروض علينا اليوم، وتتفهم المنهجية التي تناول بها ترجمة ولاية عمل ممثلته الخاصة، وخاصة متابعته لكافة أشكال العنف التي يواجهها الأطفال تحت الصراعات المسلحة، ليشمل التقرير مدى الامتثال لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى ما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة أخرى، من قبل وتشويه، واغتصاب واعتداءات جنسية، واختطاف، وإعاقة وصول المساعدة الإنسانية إليهم، وهجمات على المدارس والمستشفيات من جانب أطراف الصراع المسلح، واحتجاز تعسفي بالمخالفة لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، التي تنطبق أيضا على كافة الأطفال الذين يعانون من الاحتلال الأجنبي على قدم المساواة.

ولذا فمن الضروري أن يمتد نطاق متابعة مجلس الأمن ليشمل الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة على النحو الوارد في التقرير، وأن يتناول على قدم المساواة معاناة الأطفال في لبنان بسبب بقايا القنابل العنقودية التي استخدمت في القصف الإسرائيلي للبنان في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تحت سمع وبصر مجلس الأمن، بحيث تعامل تلك الانتهاكات جميعا على قدم المساواة، ولا نترك طفلا تحت هذه الصراعات أو غيرها دون حماية دولية.

ثانيا، تؤيد مصر معظم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وخاصة تلك المتعلقة بإعطاء قدر متساو من الرعاية والاهتمام للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في كافة الحالات التي تثير القلق، المدرجة في القائمتين المرفقتين بالتقرير، وكذا إعطاء قدر متساو أيضا من الأهمية لجميع أنواع الانتهاكات الجسيمة بحيث لا تقتصر على تجنيد واستخدام الأطفال، بل وتشمل أيضا قتل الأطفال وتشويههم والاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي الخطير، والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات وحرمان الأطفال من المساعدات الإنسانية. كما تؤيد مصر تلك التوصيات الرامية إلى لتوفير المزيد من الموارد المالية للتعامل مع حالات الانتهاكات التي توجه للأطفال في الصراعات المسلحة، والمعالجة الفورية للآثار المروعة للذخائر العنقودية، على الأطفال. إلا أننا نرى أن القائمتين المرفقتين بالتقرير كان من الواجب أن تتضمنا أيضا إشارة إلى الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل لالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة فيما يتعلق بضمان أمن وسلامة الأطفال في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ولبنان وسورية.

ثالثا، تعرب مصر عن تقديرها للجهد الكبير الذي يقوم به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بدراسة حالات الأطفال في الصراعات المسلحة، وفقا للولاية القائمة حاليا دون السعي لتوسيعها لتشمل التقدم لمجلس الأمن باقتراحات حول سبل التعامل مع الانتهاكات. إذ من شأن توسيع ولاية الفريق العامل على هذا النحو أن يؤثر على التوازن المطلوب في التعامل مع كافة جوانب الوضع في المناطق المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن وتلك غير المدرجة في جدول أعماله، دون تركيز مبالغ فيه على جانب من الجوانب على حساب الجوانب الأخرى.

وأخيرا، لتحقيق الأهداف المرجوة، يتعين التنسيق بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال في الصراعات المسلحة ومنصب الممثل الخاص الجديد للأمين العام والذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ١٤١/٦٢ للتعامل مع مسائل العنف ضد الأطفال، وخصوصا عند التعامل مع الانتهاكات المنصوص عليها في المعاهدة الدولية لحقوق الطفل والبروتوكول الخاص بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، حتى يتحقق التكامل المنشود الرامي إلى سد كافة الثغرات القانونية والعملية في التعامل مع كافة حالات استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد كاستيو دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يثني عليكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة حول موضوع يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا جميعا. وأود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره السنوي الشامل والتفصيلي عن الأطفال والصراعات المسلحة، المتضمن في الوثيقة S/2007/757، والذي يعكس التقدم المحرز والتحديات، ويقدم تقييما شاملا لهذه المسألة الشائكة في ضوء الصكوك الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الأطفال هم أعظم كنز لدى البشرية. فهم يمثلون استمرارية وجود نوعنا، ومستقبلنا، والجسر إلى الأجيال القادمة. ووفقا لإنجيل متى، فإن السيد المسيح، في محادثة مع رسله الذين تجادلوا حول من هو الأعظم بينهم، وضع طفلا بينهم وقال ”إن لم ترجعوا وتصيروا مثل الأطفال فلن تدخلوا ملكوت السماوات“ (أنجيل متى، الإصحاح الثامن عشر ١٨:٣).

إن وفد بلدي يتشاطر القلق الذي أشار إليه تقرير الأمين العام إزاء سلسلة من الأعمال المقترفة في الصراعات المسلحة في أنحاء العالم والتي تنتهك حقوق الإنسان للأطفال. وهي تشمل تجنيد الأطفال، والتشرد داخليا، والاقتحامات عبر الحدود من جانب مجموعات مسلحة بغرض تجنيد الأطفال في مخيمات اللاجئين، واستهداف الفتيات والأولاد على حد سواء بأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، وتزايد وتيرة اعتقال الأطفال بدعوى ارتباطهم بمجموعات مسلحة، مما يتعارض مع القواعد الدولية، التي أشار الأمين العام إلى أمثلة منها في بلدان تقع في ثلاث قارات. وهي تشمل كذلك الهجمات المنظمة والمقصودة على التلاميذ والمعلمين والمدارس، ولا سيما مدارس البنات، بغرض منعهن من الدراسة، واستخدام الأسلحة على نحو عشوائي الأثر، بما في ذلك الذخائر العنقودية في مناطق السكان المدنيين، مما يسبب عواقب وخيمة، ولا سيما على الأطفال، ولفترة طويلة بعد انتهاء الصراع.

وإضافة إلى ذلك، يوجد في الصراعات المسلحة الاتجار غير المشروع بالأعضاء، وانفصال الأسر والآثار غير المباشرة مثل فقدان الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات

مياه الشرب، وخدمات المرافق الصحية والصحة والتعليم، وأيضا زيادة الفقر، وسوء التغذية والأمراض والأثر النفسي المروع الذي تخلفه الحرب على الأطفال.

ومن بين علامات التقدم، يشير تقرير الأمين العام إلى السوابق الرئيسية لوضع نهاية للإفلات من العقوبة لمن يرتكبوا جرائم ضد الأطفال، مثل تأكيد التهم الموجهة إلى شتى المشتبه بهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية وإعلان المحكمة الخاصة لسيراليون عن أحكامها، بما في ذلك ما يتصل بوضع نهاية لتجنيد القوات للأطفال في الصراع في كوت ديفوار. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تحاكم السلطات الوطنية، المسؤولة عن وضع نهاية للإفلات من العقوبة، الأشخاص الذين ينتهكون حقوق الأطفال في أراضيها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بحالة الأطفال فيما بعد انتهاء الصراعات.

ونعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره، ولا سيما توصياته المتصلة بإعطاء نفس الوزن لجميع فئات الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، وليس فقط الانتهاكات ذات الصلة بمنع تجنيد القوات أو المجموعات المسلحة للأطفال؛ ودعم البلدان بصدد تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛ وإمكانية اتخاذ تدابير محددة الأهداف ضد الأطراف التي تواصل ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال؛ والنظر على الفور في النتائج الخطيرة في المجالات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتنمية المترتبة على الذخائر العنقودية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد ناصر (قطر): تولي دولة قطر قضية الأطفال والصراع المسلح أهمية كبرى، ولذا أشكركم على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على جهودها الكبيرة وعلى إحاطاتها الثرية.

وعلى الرغم من التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، فإن الملايين من الأطفال في المناطق التي تعاني من الصراعات يتعرضون بشكل شبه يومي للقتل، والتشويه، والاختطاف، والتجنيد، والسقوط ضحايا للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي. إن هؤلاء الأطفال الذي وقعوا ضحية الظروف التي يعيشونها في تلك المناطق يتعرضون لهجمات من نوع آخر تجعلهم بشكل دائم عُرضة لهذه الممارسات التي تنتهك حقهم في البقاء والنماء؛ هجمات على عقولهم، تنتهك حقهم في التعلم والاستزادة بالمعارف التي تنمي قدراتهم على مواجهة ظروف الحياة التي فُرضت عليهم، فتُضرب مدارسهم وتُحرق كتبهم وتُقتل مُعلماتهم، وفي ظل هذه الظروف يصبح هؤلاء الأطفال في وضع يدفعهم لحمل السلاح والتعرض للاستغلال الاقتصادي والجنسي المتكرر.

قبل ما يزيد عن عشرة أعوام، قدمت السيدة غراثا ماشيل تقريرا حول وضع الأطفال في الصراعات المسلحة، وقد حددت دراستها الثغرات الرئيسية في توفير التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات، حيث أبرزت الحاجة إلى الاستمرارية على طول سلم التعليم، ابتداء من مرحلة تعليم الأطفال المبكرة إلى مرحلة التعليم العالي أثناء الصراعات، والوقوف في وجه الاستهداف المتكرر للمرافق التعليمية. وأبرزت الحاجة لإعطاء أهمية كبرى للتعليم الثانوي الذي أضحى معدوما أثناء الصراعات. ومنذ إعداد التقرير وحتى يومنا هذا، أصبح التعليم ودوره كآلية للحماية ووسيلة للوقاية من الصراعات مفهوما بشكل أفضل. وأصبحت آليات الرصد والإبلاغ التابعة لمجلس الأمن على قدرة عالية للكشف عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في

المناطق التي تعاني من الصراعات، وقد أحرزت تقدما ملموسا في وقف تجنيد الأطفال في بعض المناطق. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، وعلى الرغم من إنشاء الآليات القانونية والتنفيذية المتعددة، فقد وصل وضع التعليم في مناطق الصراعات إلى مرحلة جد خطيرة. وتشير التقارير الإحصائية إلى أن ٤٣ مليون طفل في مختلف مناطق العالم، التي تعاني من الصراعات المسلحة محرومون من فرص التعليم الأساسي، مما يجعلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تدعو الدول إلى إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وليس هذا فحسب، بل إن تقارير الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات تشير إلى الاستهداف المتكرر والمتعمد لطلبة المدارس وبالأخص الإناث منهم والمعلمين إضافة إلى الهجمات على المدارس والمباني التعليمية.

وعلى الرغم من النداءات الدولية التي تطالب بتلبية الاحتياجات التعليمية أثناء الصراعات منذ مؤتمر التعليم للجميع الذي عُقد في داكار في عام ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا، لا تزال نسب التعليم متدنية بل ومعدومة في بعض الأحيان في تلك المناطق. ولهذا، انضمت دولة قطر إلى الدول والمنظمات الدولية التي تطالب بتوجيه اهتمام خاص بمجالات التعليم ومحو الأمية أثناء الصراعات وما بعدها.

لقد كان لدور صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، الأثر الكبير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في توجيه الاهتمام لدعم جهود التعليم في الدول الفقيرة والمتأثرة بالصراعات المختلفة، وبالأخص تعليم الفتيات والشباب وإكسابهم مهارات الحياة اليومية، من منطلق أن التعليم هو الوسيلة المثلى لتطويق العنف ونشر الطمأنينة والسلام. وقد ساهمت سموها في إدماج التعليم في برامج الإغاثة والاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ في دولة قطر. ومن أهم هذه البرامج مبادرة أيادي الخير نحو آسيا التي تسعى للمشاركة في بناء البنية التعليمية في دول منها باكستان ولبنان وبنغلاديش.

ولقد أعربت سموها عن قلقها في محافل دولية عدة بصفتها المبعوث الخاص لمنظمة اليونسكو للتعليم الأساسي والعالي عن العواقب التعليمية التي تنجم عن المآسي الموقدة لنار العنف في مناطق الصراعات، وهو الذي دفع سموها لإطلاق العديد من المبادرات التعليمية ذات البعد الدولي ومن بينها إنشاء الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق، الذي رصدت له دولة قطر خمسة عشر مليون دولار أمريكي لمواجهة التدهور السريع الذي أصاب البنية التعليمية في هذه البلاد. وسوف ترعى سموها في نهاية شباط/فبراير الجاري مؤتمر الاستعراض الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول توفير التعليم للجميع بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وتسعى سموها من خلاله إلى تعبئة الجهود الإقليمية بغرض التوصل إلى توافق بشأن حماية وتعزيز التعليم في الدول التي تعاني من الصراعات في المنطقة، مع التركيز بشكل محدد على محنة اللاجئين في المنطقة.

ولم تتوان صاحبة السمو عن حمل رسالتها التي تهدف من خلالها إلى ”تعزيز المسؤولية العالمية لضمان تعليم نوعي في أوقات الصراعات والأزمات الطارئة“، تلك المسؤولية التي ترى ضرورة امتدادها لتشمل منظومة الأمم المتحدة بجميع أجهزتها وهيئاتها، بما فيها مجلس الأمن، وتدعو هذه الهيئة من خلال هذا الاجتماع الهام إلى الانضمام للحملة الدولية التي تدعو إلى إيلاء أهمية قصوى بوضع التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة ضمن أعمال مجلس الأمن، والاهتمام على قدم المساواة في إعمال الحق في التعليم أثناء هذه الصراعات، وفي مرحلة بناء السلام في حالات ما بعد الصراعات من خلال برامج التأهيل وإعادة الإدماج، وبالإنفاذ التام لجميع المعايير القانونية والتنفيذية.

إن رسالة سموها تؤكد على أن التعليم جيد النوعية له فوائد تراكمية تخفف من أثر الصراعات على الأطفال وتساعد على منع الصراعات مستقبلا. والتاريخ يثبت ذلك، فانعدام فرص التعليم المتساوية كان أحد الأسباب الجذرية للصراعات في تاريخ الإبادة الجماعية في رواندا والصراعات الإثنية في كوسوفو. فرسالة سموها تشدد على أن ينظر مجلس الأمن في قضية انعدام فرص التعليم للأطفال والشباب أثناء الصراعات كسبب جذري للصراعات المسلحة الدائرة وليس فقط كنتاج لتلك الصراعات. فهؤلاء الأطفال والشباب معرضون بدرجة كبيرة للانخراط في العمل العسكري والاستعباد الجنسي إذا ما تم استمرار حرمانهم من التعليم جيد النوعية، ومن ثم فسيتحولون إلى عناصر لزعزعة الاستقرار واستمرار دورات العنف المؤججة للصراعات والأزمات، وهو ما نعيشه بالفعل في عالمنا اليوم.

إننا ندرك أهمية النتائج الملموسة التي تم تنفيذها من خلال آلية الرصد التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والدور الهام للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وهو ما يدعونا للمطالبة بالمزيد من خطط التطوير لعمل الآلية الحالية بشكل يضمن معالجة مسألة إعمال الحق في التعليم في أوقات الصراعات والأزمات، وفي مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، آخذين في الاعتبار مسائل جوهرية تشمل المنع بكل السبل اللازمة للاستهداف المتعمد والمتكرر لأطفال المدارس ولمعلمي المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة، واعتبارها مناطق محمية من أي هجمات تستهدف تقويض التعليم وشل حركته، وضمان الحد من الإفلات من العقاب لكل مرتكب لمثل هذه الجرائم في حق التعليم والتعلم.

وينبغي أن تشمل الاستجابة الإنسانية الطارئة أثناء اندلاع الصراعات برامج تدعم استمرارية التعليم الجيد النوعية، وأن يولى قطاع التعليم أهمية كبرى في مرحلة إعادة بناء الاستقرار والسلام وإعادة الإعمار في هذه الدول، وعدم انقطاع الدعم بانتهاء الأزمة الطارئة. وينبغي أن تكون هذه الجوانب الهامة استراتيجية ذات أولوية لبرنامج عمل مجلس الأمن وهيئاته ولجانه المختلفة.

ومن الضروري ألا نغفل حقيقة أن الأطفال هم أثمن الموارد لبناء مجتمعات سلمية. وسوف تعمل حكومة دولة قطر، بدعم وتوجيه من صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، للتعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل إعمال الحق في التعليم في مناطق الصراعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يجدد التزامه بالجهود الدولية الرامية لحماية وتعزيز حق هؤلاء الأطفال في التعليم، من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد ناي (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب ألمانيا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا صباح اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أضم صوتي إلى من أعربوا عن تقديرهم للرئاسة لإدراجها البند الهام المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونتوجه بشكر خاص للأمين العام على تقاريره الثاقبة الأخيرة في هذا الشأن، ولممثلة الأمين العام الخاصة للأطفال والصراعات المسلحة على عملها المخلص في النهوض بهذا البرنامج، ولفرنسا على التزامها المستمر في التعامل مع هذه المسألة بوصفها رئيسا لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

وتعلق الحكومة الألمانية أهمية كبيرة على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها، ولا سيما على حالة الأطفال المتضررين من جراء الصراعات المسلحة. ونرحب بالتقدم

المحرز في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، ندرك أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله.

وتشير التقديرات إلى استمرار وجود ٣٠٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال في أنحاء العالم، وما زال عشرات الآلاف من الأطفال يتعرضون للقتل أو التشويه أو الاغتصاب أو الاختطاف من منازلهم نتيجة لممارسات التجنيد غير المشروعة في كل عام. فعملنا بعيد عن الانتهاء.

وقد قطع مجلس الأمن شوطا بعيدا في معالجة هذه المسألة منذ وضعت على جدول أعمال المجلس لأول مرة في عام ١٩٩٨. ويعد اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بحق علامة فاصلة في استحداث آلية دولية فعالة للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة.

وأولى بوادر التقدم ظاهرة. فقد أولت بعض الأطراف في الصراعات المذكورة في القوائم بمرفقات قرارات الأمم المتحدة عناية أكبر لهذا الموضوع، واعتمد بعضها خطط عمل تتفق مع توصيات الأمم المتحدة بإنهاء استخدام الجنود الأطفال وممارسات التجنيد غير القانونية. وأعربت أطراف أخرى عن التزامها بإجراء حوار عادي مع الأمم المتحدة لإعداد الشروط المسبقة اللازمة لإخراجها من قائمة الأمم المتحدة لمرتكبي الانتهاكات.

وفي إطار آلية مجلس الأمن للرصد والإبلاغ، تم جمع قدر كاف من المعلومات والأدلة على ارتكاب انتهاكات جسيمة في ست فئات رئيسية من الانتهاكات ضد الأطفال، مع التركيز على تجنيد الأطفال واستخدامهم غير القانوني كجنود أطفال. ونتفق تماما مع هذا التركيز. غير أن هناك ثلاث نقاط أود أن أبرزها بصفة خاصة.

أولا، للتصدي بشكل ملائم لجميع الجوانب المرتبطة بالانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، يجب ألا نتردد في إدراج منظورات جديدة في نطاق معالجتنا لهذه المسائل. والعنف الجنسي أحد هذه المسائل التي تحتاج إلى اهتمامنا الكامل. وينبغي إدراج مقترفيه في المرفقات بتقارير الأمين العام.

ثانيا، يجب أيضا أن نتكلم في عبارات واضحة مع أطراف الصراع التي يستمر ظهورها في قوائم المرتكبين أو مع الأطراف التي تختار إغفال النداءات الملحة إليها بالكف عن ممارساتها غير القانونية فيما يتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة. وفي الحالات التي تعجز فيها النظم الوطنية عن توفير الحماية الكافية للأطفال في الصراعات المسلحة، ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن إجراء بإحالة هذه الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية لمواصلة التحقيق فيها وإمكان المحاكمة عليها.

ثالثا، من المجالات الهامة الأخرى التي تحتاج إلى اهتمام معزز من مجلس الأمن تعميم مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية، على سبيل المثال من خلال مستشاري حماية الطفل وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة عمليات حفظ السلام. ويبين تقرير الأمين العام بوضوح، على سبيل المثال، وجود ترابط بين قضايا اللاجئين والمشردين داخليا والصراع المسلح، واحتمال انخراط الأطفال كجنود في الحالات المتفجرة في أعقاب الصراعات المسلحة. وهنا أيضا، تواجه الأمم المتحدة تحديات لم تتم السيطرة عليها بعد.

وتؤيد ألمانيا تماما التحليل والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/757). ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بضم أيدينا إلى أيدي جميع من يسعون لإنهاء استخدام الجنود الأطفال ومحنة جميع الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وتؤيد الحكومة الألمانية بالفعل، في

سياق منع نشوب الصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، اتخاذ تدابير لمناهضة تجنيد الجنود الأطفال، وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، على سبيل المثال في السودان ونيبال، وتدابير للتصدي لجميع الجوانب المرتبطة بالانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والنساء في الصراعات المسلحة. ونتطلع إلى مواصلة النظر في هذه المسائل داخل مجلس الأمن وخارجه مع الأطراف التي تتفق معنا في أسلوب التفكير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بعقد مناقشة مفتوحة بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، تلك المسألة التي توليها حكومتي أهمية عالية. كما أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه المناقشة.

لقد عانت ميانمار طوال ما يزيد على أربعة عقود من التمرد، وخرجت مؤخرا من حالة من حالات الصراع المسلح بعودة ١٧ جماعة رئيسية من جماعات المتمردين إلى حظيرة الشرعية. ولا توجد هناك الآن إلا بضع جماعات متمردة هامشية، مثل اتحاد كارين الوطني والحزب التقدمي الوطني الكاريني وجيش ولاية شان للجنوب، لا تزال تحمل السلاح ضد الحكومة وتتورط في أنشطة إرهابية ضد السكان. وفيما عدا عمليات مكافحة التمرد التي تشن ضد هذه الجماعات المتمردة، لم تعد هناك أية حملات عسكرية يجري القيام بها الآن في بلدي. والحكومة قادرة على إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء ميانمار تقريبا.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2007/757) بعض، وليس كل، الأنشطة المهمة التي تضطلع بها حكومة ميانمار لمنع تجنيد الجنود الأطفال. وبالرغم من الالتزام الذي قطعته الحكومة على نفسها على أعلى المستويات بأنه لن يجند أي طفل دون سن ١٨ سنة في الجيش، وبالرغم من الخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومتي – بعضها يرد في تقريري الأمين العام S/2007/666 و S/2007/757 – فإننا نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن جيش ميانمار الوطني (تاتمادو كيي)، لا يزال مدرجا في المرفق الأول من آخر تقرير للأمين العام. وأحث بشدة على أن يرفع اسم تاتمادو كيي من هذه القائمة.

اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن جيش ميانمار يتكون جميعه من المتطوعين، وأنه بموجب قانون خدمات الدفاع والقواعد ذات الصلة فإن الحد الأدنى لسن التجنيد هو ١٨ سنة. ومن أجل منع الأطفال القُصّر الذي يكذبون بخصوص حقيقة سنهم من الالتحاق بالجيش ومن أجل وضع رقابة صارمة وتثقيف الجمهور، أنشأت الحكومة في عام ٢٠٠٤ لجنة رفيعة المستوى لمنع تجنيد الأطفال القُصّر ويرأس هذه اللجنة الأمين الأول في مجلس الدولة للسلام والتنمية، الذي يشغل أيضا منصب القائد العام للقوات المسلحة. وتنفذ الحكومة رقابة صارمة في مرحلة التجنيد، وفي مرحلة التدريب، بل وحتى بعد مرحلة التدريب.

ونتيجة لتطبيق تلك الرقابة الصارمة، تم في الفترة ما بين شباط/فبراير ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ فصل حوالي ٩٦٢ من الأشخاص القُصّر من الجيش خلال مرحلة التجنيد. وفيما بين سنة ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فُصل من الجيش ١٧٢ ممن تسللوا خلال مرحلة الفحص الأولية. وفيما بين سنة ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اتخذت إجراءات تأديبية ضد ٤٤ من الموظفين العسكريين الذين عجزوا عن التقيد بدقة بمعايير التجنيد.

كما نتعاون تعاونا وثيقا مع فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد وضعنا خطة عمل وقمنا بانتظام بتوفير معلومات

مستحدثة لفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بأنشطة اللجنة، بما في ذلك معلومات مفصلة عن الأطفال القُصّر الذين تم فصلهم من الجيش، واتخذت إجراءات تأديبية ضد موظفي التجنيد العسكريين الذين خالفوا القواعد.

وكجزء من التعاون مع الأمم المتحدة، نقوم منذ عام ٢٠٠٤ بدعوة المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى زيارة مراكز التجنيد ومرافق التدريب والمؤسسات العسكرية. كما قمنا بدعوة نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤخرا الممثلة الخاصة للأمين العام، إلى زيارة ميانمار. وخلال زيارة الممثلة الخاصة، وافقنا على التعاون على إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وقمنا بتعيين المدير العام لوزارة الرفاه الاجتماعي بصفته منسقا. وقد وردت تلك التطورات في تقارير الأمين العام السابق ذكرها. وتم مؤخرا، بناء على اقتراح الممثلة الخاصة، تعيين المدير العام للمنظمات الدولية في وزارة الخارجية بصفته منسقا إضافيا لتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ويعتبر التعليم عنصرا مهما لمعالجة مسألة الجنود الأطفال. وقد مكّن انتهاء الصراع في مناطق التمرد السابقة الحكومة من بناء مئات المدارس في تلك المناطق. وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة، من أجل تثقيف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي الوزارات المعنية والجمهور، وبالمساعدة النشطة من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتنظيم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عقدت ٤ حلقات عمل وحلقات دراسية، شارك فيها بنشاط كل من ”منظمة الرؤية العالمية“ و”منظمة إنقاذ الطفولة“. وتبع ذلك عقد عدد من الدورات المضاعفة في مختلف الولايات والأقسام. وكُثفت حملات التوعية العامة لتثقيف الجمهور.

ونشاهد بعض التحسن في تقرير الأمين العام. ونلاحظ أن التقرير يتضمن الآن حالة الأطفال في لبنان والعراق وأفغانستان. ولكن لبعض الأسباب التي لا يمكن تفسيرها فإن المجموعات المذكورة بوضوح في متن التقرير بأنها تجند الجنود الأطفال وتتسبب في إصابة الأطفال في تلك الحالات لم تدرج في مرفقي التقرير. ونود أن نحث بقوة على توخي الموضوعية والإنصاف في معالجة جميع الحالات التي تؤثر في الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويذكر تقرير الأمين العام أن الأفرقة القطرية للأمم المتحدة تعتبر المصادر الأولية للمعلومات بالنسبة للتقرير، وأن المعلومات الواردة في التقرير تُجمع وُتفحص ويتم التحقق منها من أجل توخي الدقة. وليس هذا هو الحال بالتأكيد فيما يتعلق بالادعاءات الخاصة بجيش ميانمار (تاتمادو كيي) وجماعات المتمردين التي عادت إلى حظيرة الشرعية. وعلى النقيض من ذلك، تُمنح جماعات المتمردين معاملة تفضيلية غير واجبة.

ونشعر بانزعاج بالغ لأن جيش ميانمار (تاتمادو كيي) وصف على نحو غير صحيح في مرفق التقرير. وأقتبس: ”هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم وعن عدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية إليهم في الفترة المشمولة بالتقرير“. وقد أضيف هذا بالرغم من اعتراف التقرير بأن ”هذه التقارير، مع ذلك، لا يمكن تأكيدها“. وفي ضوء هذا، أود أن أحث على حذف هذه الإشارة إلى جيش ميانمار (تاتمادو كيي) من التقرير.

إن مسألة حماية الأطفال، بوجه عام، وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة بوجه خاص، أهم من أن يضفى عليها الطابع السياسي. وبهذه الروح فإن الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي ذُكرت من قبل هذا الصباح، والتي وجد بعضها سبيله إلى التقرير، أجدها مثيرة للجدل. لقد تسللت

هذه الادعاءات إلى التقرير نظرا لافتقار التعاون مع الحكومة العضو. ومن أجل حل مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، فإن التعاون مع الحكومة المعنية أمر بالغ الأهمية. وفي الواقع ينص القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) على أن آلية الرصد والإبلاغ يجب أن تعمل بمشاركة الحكومة الوطنية وبتعاونها. كما ينص أيضا على أن أي حوار مع الجماعات المسلحة من غير الدول يجب إجراؤه في إطار عمليات السلام، أينما وجدت، وفي إطار من التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة المعنية.

ولم تكن تلك هي الحالة عندما يتعلق الأمر بميانمار. إن التعاون يحتاج إلى وجود الشفافية. وفي الميدان، لدينا علاقات عمل وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري. وفي الواقع، فإن فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل أن يتحلى بالشفافية، يتطوع بتقاسم المعلومات الواردة في تقريره. ونشعر بالانزعاج لأنه بسبب اعتراض مكتب الممثلة الخاصة، لم يتمكن فريق الأمم المتحدة القطري من القيام بذلك. اسمحوا لي أن أؤكد على أننا لا يمكننا معالجة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة إلا من خلال التعاون والشراكة والتعامل بشفافية.

وبهذه الروح، سيواصل وفد بلادي التعاون مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. وهنا، أود أن أعرب عن تأييدي للرأي الذي أُعرب عنه من قبل والذي مفاده أنه عن طريق زيادة الشفافية وتحسين أساليب عمل الفريق يمكن بالتأكيد تعزيز فعاليته.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة التأكيد مرة أخرى على التزاماتنا التي أُعرب عنها على أعلى المستويات بأنه لن يجند أي شخص دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة لميانمار. كما أود أيضا أن أبلغ، بأن الجماعات المسلحة الست التي عادت إلى حظيرة الشرعية – ألا وهي الجيش البوذي الكاريني الديمقراطي، وجيش استقلال كاشين، وجبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، ومجلس السلام التابع للاتحاد الوطني الكاريني/جيش التحرير الوطني الكاريني، وجيش ولاية ''وا'' المتحدة – قد التزمت بأنها لن تجند جنودا أطفال، وأعلنت ذلك علنا.

وستواصل حكومة ميانمار تعاونها مع الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، التي نقدر عاليا نزاهتها وعدالتها. وسنكثف تعاوننا مع فريق الأمم المتحدة القطري بوجه عام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بوجه خاص. وسنعمل معا من أجل حماية الأطفال وتعزيزهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد مونتويا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أولا أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ وفد بنما على العمل الممتاز في رئاسة المجلس خلال شهر شباط/فبراير. ويقدر وفدي المبادرة التي اتخذت لعقد هذه المناقشة المفتوحة. ويشكر وفدي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ويحيط علما بالإحاطتين الإعلاميتين المفيدتين اللتين قدمتاهما. كما أود أن اشكر الأمين العام على تقريره السابع للمجلس عن هذا الموضوع (S/2007/757).

وبالتوازي مع اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتنفيذه، جرت في كولومبيا عملية لتعزيز المؤسسات، مما أبرز الالتزام القاطع لبلدي برفاه الأطفال. ومنذ عام ١٩٩١ ظلت كولومبيا دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠٠٥، أصبحنا دولة طرفا في البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

إن الإطار القانوني في كولومبيا يحظر تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاما. وفضلا عن ذلك، تعرف التشريعات

الوطنية القصّر الذين تستخدمهم الجماعات المسلحة غير القانونية بأنهم ضحايا. وأحد مسارات العمل الرئيسية لدولة كولومبيا يتعلق بمنع تجنيد تلك الجماعات للأطفال.

ووضع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة برنامجا لمنع تجنيد الأطفال وهو يعمل، في جملة أمور، من خلال توجيه الاستثمار في المناطق المعرضة للخطر، وتعزيز شبكات المؤسسات، ورعاية الأطفال، وتعزيز الأمن الغذائي، ومنع العنف الأسري، ومن خلال التعليم والصحة وأدوات توليد الدخل.

ومنذ عام ٢٠٠٤، دأبت القيادة المركزية للقوات المسلحة على إدارة حملة ”المنع خير من التسريح“. ومن خلال توجيهها الدائم المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٥، أصدرت أوامر للرتب العليا في الجيش لتطوير أنشطة لمنع تجنيد الجماعات المسلحة غير القانونية للأطفال. وإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة الدفاع في آذار/مارس ٢٠٠٧ توجيها منعت فيه جميع أعضاء القوات المسلحة من استخدام الأطفال لأغراض المخابرات.

ويصف تقرير الأمين العام النتائج الايجابية التي أحرزت من خلال عملية التسريح في كولومبيا. وتم تسريح أكثر من ٤٦ ٠٠٠ شخص كانوا أعضاء في الجماعات المسلحة غير القانونية. ومن ضمن جماعات الدفاع عن النفس البالغ عددها ١١ جماعة التي كانت مدرجة في الملحق الثاني لتقرير الأمين العام المقدم في شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/72) لم تظهر سوى جماعتين في التقرير السابع، واليوم تم تفكيكهما عمليا. وبإزالة الهياكل المسلحة للدفاع عن النفس، تم أيضا وقف الخطر المتمثل في تجنيدها القسري للأطفال.

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أنشأت الحكومة اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع الجماعات المسلحة غير القانونية من تجنيد واستخدام الأطفال والمراهقين والشباب. وإحدى المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة ستتمثل في تقديم توصيات لتحديث الإطار الوطني للسياسات بغية توطيد منع تلك الجماعات من تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويضمن تشكيل اللجنة، التي يتولى رئاستها نائب رئيس الجمهورية والمؤلفة من مختلف وزراء الدولة وكبار المسؤولين الآخرين، منظورا شاملا للجوانب المختلفة لهذه المسألة.

ويتضمن تقرير الأمين العام، في الفقرة ١١٦، إشارة إلى أربع جماعات إجرامية مكرسة للاتجار بالمخدرات بوصفها جماعات مسلحة جديدة وغير قانونية ومنظمة. والأمر الضروري هو التأكيد على أنه نظرا لأن هذه المنظمات الإجرامية مكرسة للاتجار بالمخدرات، فإنه تجري مكافحتها بهذه الصفة من جانب السلطات المختصة في كولومبيا؛ ولذلك لا يمكنها سوى أن تخضع للإجراءات التي تتخذها الدولة وثقل القانون من أجل تفكيك هياكلها وتقديمها لنظام العدالة.

وفي ما يتعلق بتلك الجماعات وغيرها من المواضيع المتعلقة بكولومبيا والواردة في التقرير السابع، قدمت حكومتنا وستواصل تقديم الإيضاحات ذات الصلة لمكتب الممثلة الخاصة، فضلا عن الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى.

وأود الآن أن أشير إلى بعض الجوانب العامة للتقرير. والأسباب التي من أجلها منح مجلس الأمن أولوية للحالات المدرجة في جدول أعماله ما زالت أسبابا صحيحة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يواصل المجلس تركيز تلك الأولوية على الحالات المدرجة في الملحق الأول لتقرير الأمين العام وأن يحافظ على معاملة مختلفة للحالات المدرجة في الملحق الثاني.

وأيضا، على المجلس أن يعطي وزنا مختلفا وأسبقية أعلى للعنصر الأساسي الذي أدى إلى إنشاء الآلية أي،

مشكلة تجنيد الأطفال واستخدامهم. والأمر الهام بقدر مماثل، في ما يتعلق بالتدابير المحددة الهدف، هو أن يراعي المجلس بقوة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

إن كولومبيا تؤكد مجددا على أهمية مراعاة الدور المحوري للحكومات الوطنية في حماية الأطفال ومساعدتهم بشكل فعال. وأي إجراء تتخذه الأمم المتحدة ينبغي أن يتم تنفيذه بالتشاور والتنسيق مع الحكومات المعنية.

وأخيرا، فإن كولومبيا تؤكد مجددا على إرادتها لمواصلة العمل مع منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التدابير والمؤسسات الوطنية القائمة لحماية وتعزيز حقوق الطفل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فروملت (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراسوامي، ومكتبها على تفانيهما في النهوض بأعمال الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. ومرة أخرى يثير القلق الاطلاع على التقرير (S/2007/757). ونشعر بالقلق من تصاعد عدد الهجمات المنهجية والمتعمدة على المدارس باستخدام الأسلحة التي تحدث آثارا عشوائية مثل الذخائر العنقودية، فضلا عن الأدلة التي تثبت أن مخيمات الأشخاص المشردين داخليا تشكل أحد المصادر الأولية لتجنيد الأطفال كمقاتلين.

إن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) أنشأ آلية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل على المستوى الميداني، فضلا عن إنشائه هنا في نيويورك فريقا عاملا معنيا بالأطفال والصراعات المسلحة. ونظرا لأن هذا القرار اثبت أنه يحدث تأثيرا ايجابيا على أرض الواقع، فإننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان المحافظة على الزخم لزيادة تطوير وتعزيز الأدوات الرامية إلى تحسين سلامة وأمن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ووفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تقدم آلية الرصد والإبلاغ معلومات موثوقة عن الحالات المدرجة في الملحقين الأول والثاني للتقرير، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من الأعمال الخطيرة للعنف الجنسي ضد الأطفال، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، واختطاف الأطفال ومنع إيصال المساعدة الإنسانية إليهم. ومع ذلك، فإنه لا يسبب إدراج البلدان في الملحق الأول من التقرير سوى واحد من الانتهاكات الجسيمة الستة – هو تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا. ونؤمن بأنه يمكن بقدر كبير تعزيز دور آلية الرصد والإبلاغ إذا منحت الانتهاكات الأخرى نفس التأثير وإذا منح وزن مماثل لجميع أنواع الانتهاكات.

وفي الواقع، فإن من العسير إدراك كيفية تمكن معاملة تمييزية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في الصراعات المختلفة من أن تتطابق مع الطابع العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا تطغى الاعتبارات السياسية على القواعد الأساسية للحماية لأكثر أعضاء المجتمع عرضة للخطر. وبغية زيادة تعزيز آلية الرصد والإبلاغ، نرحب بالمعلومات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية ونناشد إدراج مستشار لحماية الطفل في ولاية جميع بعثات حفظ السلام، وعند الاقتضاء، البعثات السياسية في المستقبل.

إن أي تدابير يتخذها الفريق العامل ردا على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل يتعين أن يستكملها الإنفاذ الفعال. ويوجد خيار في هذا الصدد هو توسيع ولاية الفريق العامل لتشمل التوصية باتخاذ تدابير محددة الهدف،

بما في ذلك عمليات فرض حظر على الأسلحة ومنع تقديم مساعدة عسكرية وفرض قيود على سفر الأفراد. علاوة على ذلك، نحن نؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن يحيل مجلس الأمن انتهاكات حقوق الأطفال التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلى تلك المحكمة للتحقيق والمحاكمة.

ولقد شاركت ليختنشتاين بنشاط في إنشاء آلية للأمم المتحدة منذ بدايتها لتتصدى لمحنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وبصفتنا عضوا في فريق أصدقاء الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة سنواصل القيام بذلك، ونأمل أن تفضي هذه المناقشة المفتوحة إلى توسيع نطاق المعايير لإدراج الحالات في المرفق الأول من تقرير الأمين العام، وبذلك تتحسن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن سفير بلدي، الذي انشغل في ارتباط عاجل كان موعده محددا من قبل.

يعود مجلس الأمن مرة أخرى إلى المسألة الهامة المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. ويرحب وفد بنغلاديش بهذه الفرصة للمشاركة في المناقشة. وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل والتحليلي عن ''الأطفال والصراعات المسلحة'' (S/2007/757). ونحن نتفق مع توصياته ذات المنحى العملي ونحث على تنفيذها بالشكل الملائم.

ونثني على الأمم المتحدة لاستجابتها على نطاق المنظومة لاحتياجات الأطفال المتضررين من الحروب. والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، تستحق منا ثناء خاصا على جهودها المخلصة في هذا الصدد.

ويشجعنا أن نرى أن الإجراءات التي اتخذها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة قد أحدثت تأثيرا ايجابيا معينا في تحسين حالة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وآلية الرصد والإبلاغ التابعة للمجلس هي أيضا جديرة بالثناء. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا لامتثال بعض البلدان والأطراف في صراعات لتوصيات الفريق العامل، ونحث الآخرين على أن يحذوا حذوها. ومع ذلك، لا يزال ضمان امتثال الأطراف الفاعلة من غير الدول والجماعات المسلحة تحديا كبيرا؛ ويجب علينا أن نحاول وأن نعالج هذا الأمر بطريقة أكثر حزما.

إننا نؤيد فكرة استخدام مستشارين في مجال حماية الأطفال للقيام بالدعوة وتوفير الاستجابة السريعة لحماية الأطفال وذلك من أجل إدماج هذه الحماية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن ندعو أطراف الصراعات المعنية إلى وضع وتنفيذ خطط عمل حقيقية ومحددة الزمن، وذلك بالتعاون الوثيق مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإلى وقف ومنع انتهاك وإساءة معاملة الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في الصراعات المسلحة.

ومن المشجع أن نلاحظ، وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، أن تعزيز الإطار المؤسسي للأمم المتحدة، والآلية الصارمة للمراقبة والإنفاذ، ومدونة قواعد السلوك قد أسفرت عن تقدم ملحوظ في منع وتقليل حوادث الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم من قبل قوات حفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. ونعتقد أن الجهود الأخرى الجارية في هذا الصدد، مثل تعزيز مساءلة أفراد

الوحدات النظامية وإدراج دعم ومساعدة الضحية، ولا سيما الأطفال، في البرامج ذات الصلة، ستزيد من تحسين الحالة.

وتحتاج الحالة الهشة للأطفال في مجتمعات ما بعد الصراع إلى عناية خاصة. فبعد فترة طويلة من توقف إطلاق النيران، يظل الأطفال في صدمة ومرارة دائمة من وحشية الحرب. ومن أجل الحفاظ على السلام، لا بد من إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم بشكل أكثر فعالية. وينبغي أن تكون هذه القضية على جدول أعمال لجنة بناء السلام بشكل دائم لدى تناولها لأي بلد محدد.

وحيث أن تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التشرد الداخلي واللاجئين، ينبغي أن تكون هناك مبادرات وعلاقات تعاون أقاليمية بين الدول المتجاورة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لمعالجة هذه المشكلة على نحو كلي. كما أننا نشعر بالقلق إزاء تزايد عدد الأطفال المحتجزين بسبب ما يُزعم عن ارتباطهم بجماعات مسلحة. ونعتقد أنه ينبغي توفير الحماية القانونية المنصوص عليها لهؤلاء الأطفال وفقا لقوانين الأحداث.

ومن المؤكد تماما أن الأطفال هم أكثر من يعانون من أنظمة الجزاءات الغير منظمة. وعلى المجلس واجب ضمان عدم تأثير الجزاءات على الأبرياء. يجب أيضا معالجة قضايا الأطفال تحت نير الاحتلال الأجنبي معالجة ملائمة.

ولا شك في أن الأطفال هم الضحايا الأسوأ حظا للصراعات. فالعنف غالبا ما يترسخ في أذهانهم وغالبا ما يصبح الحل الوحيد المعروف لهم في البحث عن الخلاص. ولذلك ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للصراع في منظورها الصحيح. ولتفادي أن يصبح ضحايا اليوم جناة الغد، يجب بث قيم ثقافة السلام في روح كل طفل. وينبغي أن تعزز جهود الأمم المتحدة ثقافة السلام عن طريق برامج تعليم السلام ونهج أخرى غير عنيفة لمنع نشوب الصراعات وحلها.

عندما يتم حرمان الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة من المؤسسات التقليدية مثل الأسرة، وعند تجريدهم من نعمة وبراءة الطفولة، وعندما يواجهون انهيارا مجتمعيا وتآكلا للقيم وسيادة القانون، فإنهم يعانون من عواقب وخيمة دائمة على تنميتهم. والطفلات معرضات بشدة للاستغلال والعنف الجنسيين. ونحن نحث مجلس الأمن على حشد استجابة دولية أكثر تنسيقا والتزاما وتعزيزا لإحراز المزيد من التقدم في جدول الأعمال هذا ولتحسين حماية أطفالنا من الحروب. وبوصف بنغلاديش دولة طرفا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، فإنها لا تزال ملتزمة بمسؤوليتنا الجماعية عن ضمان حياة أفضل لأطفالنا – حياة تخلو من الفقر والاستغلال والعنف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أهنئ بنما، بلدكم، تهنئة حارة للغاية. لقد كان يوما طويلا جدا، وحتى لم ينته بعد. ولكنه كان مفيدا لأننا نتناول قضية الأطفال، الذين هم مستقبل كوكبنا.

قبل ثلاث سنوات، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، قام رئيس مجلس الأمن آنذاك بتنظيم مناقشة علنية مماثلة (انظر S/PV.5129) من أجل البدء بمفاوضات أدت إلى اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبالنسبة لمناقشة اليوم، أرحب بالمساهمات الهامة لوزير الخارجية الفرنسي، السيد برنار كوشنير؛ ووزير التنمية والتعاون في بلجيكا، السيد تشارلز ميشيل، ووكيل وزارة الخارجية الايطالية، السيد فيتوريو

كراكسي. لقد أضفى وجودهم مكانة أكبر على جلسة مجلس الأمن هذه المخصصة للأطفال.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة بنن الكبير للأمين العام وممثلته الخاصة، ووكيلة الأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، على التقرير السنوي المثير للإعجاب عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757). إن هذا التقرير شامل ومفيد بالمعلومات عن حجم الانتهاكات التي يقع الأطفال ضحايا لها، حيث يقعون في دوامة بشعة من الصراع المسلح في بلدان مختلفة من العالم.

كما أننا تمكنا، من خلال الوقائع والتحليلات الواردة في التقرير، من تقدير الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتمثلها هنا اليوم مديرتها التنفيذية، السيدة آن فينيمان، للتصدي بحزم لانتهاكات حقوق الأطفال في حالات الصراع ولزيادة الضغط على مرتكبيها من أجل إجبارهم على وقف هذه الانتهاكات.

ونرحب على وجه الخصوص بالمناقشة المنهجية والمثابرة لهذه القضية من جانب فريق مجلس الأمن العامل الذي أنشئ في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). إنه يوفر لمجلس الأمن قيادة حازمة ويؤكد أهمية الأسباب التي أدت إلى إنشائه.

كما أننا نرحب بتعبئة المجتمع المدني، وهو ما يجعل من الممكن تعزيز مراقبة أنشطة القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة غير الحكومية وممارساتها تجاه الأطفال في حالات الصراع. ولاحظنا أيضا التعبئة الجارية لأفرقة العمل الخاصة بالرصد والإبلاغ، التي تسعى إلى إبقاء الأضواء مسلطة على انتهاكات حقوق الطفل في البلدان التي يعصف بها الصراع.

ويستخلص وفد بلدي من هذا التقرير أن مجلس الأمن لم يعكس بعد في إجراءاته بصورة تامة ضرورة إيلاء اهتمام متكافئ لمسألة الأطفال والصراع المسلح، بصرف النظر عما إذا كانت البلدان المعنية مدرجة في جدول أعماله. وهذا هو التفسير الوحيد الذي يجده وفد بلادي لافتقار الفريق العامل والممثلة الخاصة للأمين العام إلى موارد كافية لمتابعة حالات البلدان غير المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وفي هذا الصدد، تقتضي خطورة الوقائع المبينة في التقرير لا مجرد اتخاذ ما يلائم من تدابير الميزانية لوضع حد لحالة معاقبة الأطفال في بلدان غير مدرجة في جدول الأعمال فحسب، بل أن يخول الفريق العامل التابع لمجلس الأمن ولاية مكتملة تمكّنه من الاضطلاع التام بوظائفه المتصلة بالمعلومات الواردة من آلية الرصد والإبلاغ فيما يتصل بالأطفال والصراع المسلح.

أما ملاحظتنا الثانية بعد النظر في هذا التقرير، فهي أن مجلس الأمن لم يُظهِر كل الحزم اللازم لحمل المنتهكين المخضرمين لحقوق الطفل في بلدان تعاني صراعا مسلحا على الامتثال للمعايير الدولية. وبهذا الصدد، يرى بلدي أنه يجب اتخاذ تدابير فعالة بحق الأطراف التي لا تفي بالتزاماتها بموجب القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد خطط عمل لوقف انتهاكات حقوق الطفل بجميع جوانبها.

يجب على نظام العدالة الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص، أن يكون أكثر نشاطا من ذي قبل، بملاحقة المسؤولين عن تجنيد واستخدام الأطفال في صراعات مسلحة أو الذين ارتكبوا أفعالا ذميمة بحقهم، مما يخالف القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهنا، لا بد لي من الترحيب بالتعاون، الذي مكّن من أن يُنقل إلى لاهاي أمراء الحرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين

كانت المحكمة تبحث عنهم. وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي – الذي أثار منذ عام ٢٠٠٥ مسألة رفع مستوى المؤهلات اللازمة لتجنيد واستخدام الأطفال الجنود – أن يكون أحد الأشخاص الذين تم نقلهم متهما أيضا بجرائم ضد الإنسانية، لا بجرائم فحسب. ولا شك في أن سوء معاملة الجنود الأطفال يجردهم من إنسانيتهم، جاعلا منهم آلات حربية، أو مجرد ما يمكن أن نسميه طعاما رخيصا للمدافع. إن هذا أمر مؤسف حقا، وليس إلا جريمة بحق البشرية. إن هؤلاء المسؤولين يجب أن يُساءلوا أمام المجتمع الدولي.

وملاحظتنا الثالثة هي أن إجراءات مجلس الأمن قد تستهدف تسريح الأطفال المتورطين مع مجموعات مسلحة أكثر من أي شيء آخر. والمسألة الأساسية، أي إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، لا تحظى، على ما يبدو، بالاهتمام اللازم. وقد يكون هذا الموقف سببا لعودة اندلاع الصراعات في البلدان المعنية. وعلى المجتمع الدولي أن يجد الوسائل الآيلة إلى ضمان الإشراف المناسب على الأطفال الذين تحررهم مجموعات مسلحة.

وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لوضع حد لاستخدام الاغتصاب سلاحا في الحرب. ويرحب وفد بلدي، في هذا الصدد، باتخاذ القرار ١٣٤/٦٢، بشأن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك في حالات الصراع وما يتصل بها، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وملاحظتنا الرابعة هي أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتضع حدا نهائيا، على صعيد موظفيها، للعار المتمثل في استغلال الأطفال جنسيا في إطار عمليات حفظ السلام. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تتحمل كامل مسؤوليتها، باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الحيلولة دون ارتكاب جرائم جنسية، ويجب أن تُقاضى بحزم. وفي نفس الوقت، يجب أن تؤمن القوات الدولية والحكومية الاحترام الصارم لقواعد مشاركتها، في سبيل تجنب المخالفات التي ذهب ضحيتها عدد لا يُحصى من الأطفال والسكان المدنيين، الذين كان يُفترض أن تحميهم.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي كل التأييد التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، ويدعو إلى تنفيذها بجد لما فيه صالح الأطفال، الذين يتوقف عليهم مستقبل البلدان التي تعاني صراعا، والتي يجب أن تعود بأسرع ما يمكن إلى طريق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بايي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود، بداية، أن أهنئك، سيدي، على تسلم سدة رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

يسر وفد كوت ديفوار – الذي يشرفني أن أترأسه في غياب سعادة السيد إيلاهيري دجيجه، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، الذي يشارك في بعثة في إطار تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي – أن يسهم مساهمة متواضعة في المناقشة المفتوحة اليوم حول موضوع الأطفال والصراع المسلح.

يؤدي عدم الاستقرار والصراعات الداخلية إلى حركات سكانية ليس من السهل التحكم فيها. ولهذا، يتعين على الأطفال – ذلك القطاع الهام من السكان المستضعفين في بلداننا – أن يعيلوا أنفسهم، أحيانا بلا والدين ولا معلمين، ومن ثم، بلا تعليم أو رعاية صحية. وبالتالي، نشهد ظاهرة الأطفال الجنود، إما بمحض إرادتهم أو لمجرد داعي حفظ البقاء أو بسبب التجنيد. وبالنظر إلى الحالة

الأخيرة، يبين تقرير الأمين العام (S/2007/757) أن تجنيد الأطفال والتروح الداخلي يرتبطان ارتباطا وثيقا.

وهنا، أود، باسم وفد بلدي، وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على قراءته لأزمة كوت ديفوار. وأرحب أيضا بالنهج الإيجابي لمجلس الأمن وبما أبداه من تعاون في صياغة القرارات الخاصة بكوت ديفوار - ولا سيما آخرها، أي القرار ١٧٥٩ (٢٠٠٨)، على سبيل المثال لا الحصر.

وينبغي أن نلاحظ أيضا، في البلدان التي يعصف بها الصراع المسلح، أن كثيرا من الأطفال والشبان يعانون، لا من العنف المرتبط بالحرب فحسب، بل من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا. ولهذا، يثني وفد بلادي على أنشطة اليونيسيف في جميع أنحاء البلاد. وأقدم التهانئ أيضا لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، على كل أنشطتها الميدانية، على أسهامها في مجال حماية الأطفال.

إن بلدا كبلدنا، جعل من السلام ديانته الثانية، كاد أن يتداعى من هول حرب لا نهاية لها. ولحسن الحظ، تفهمت أحزاب كوت ديفوار خطر فخ الصراع المسلح، وتعهدت بالتزام حازم لإنهاء هذا الموقف لتكرس نفسها للمعركة الحقيقية - معركة مكافحة الفقر والتخلف - بمشاركتها في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مواجهة الحالة المتدهورة التي استمر طوال السنوات الخمس الماضية، اتخذ فخامة السيد لوران غباغبو، رئيس الدولة الإيفواري، المبادرة التي تستحق الثناء المتمثلة في البدء بحوار مباشر مع المتمردين السابقين، مما أدى إلى التوصل إلى اتفاق واغادوغو، الذي حظي بتأييد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن. وبفضل تنفيذ الاتفاق وتوصيات مجلس الأمن، يشعر الجميع في كوت ديفوار بالسرور لعدم إدراج أي من الأطراف الإيفوارية الآن في المرافق الملحقة بتقرير الأمين العام. فلم يُعثر على أي دليل موثق عن قيام مجموعات مسلحة بتجنيد أو استخدام الأطفال فعلا.

وبالتالي، تم الاعتراف بكل ما قامت به حكومة بلدي من أعمال لحماية الأطفال، وهي تنوي، أكثر من أي وقت مضى، مضاعفة جهودها في هذا المضمار - وليتأكد أعضاء المجلس من ذلك. وهنا، يري وفد بلدي، كما يقترح الأمين العام في تقريره، أن أفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ ينبغي أن تواصل عملها، بدعم من لجنة للتحقق، بغية كفالة استمرار هذا التوجه.

وفي يوم الثلاثاء، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أحاط وفد بلدي علما باهتمام بمشاريع الاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. وتجسد مشاريع القرارات هذه التطورات النوعية التي استجدت في الحالة السياسية في كوت ديفوار. ونرحب بالتعاون الوثيق الذي ننخرط فيه، ونشجع الفريق العامل على مواصلة مهمته النبيلة بشأن الحالات في جميع أرجاء العالم التي ما زالت تشكل مصدرا للقلق.

ومما يسر وفد بلدي أيضا أن كوت ديفوار، وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها إلى بلدنا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، لم تعد مدرجة في قائمة البلدان التي يوجد بها جنود أطفال. وتستحق السيدة كوماراسوامي إشادة وفد بلدي على أساليب عملها المناسبة والمقنعة.

وتدرك الحكومة الإيفوارية أن مستقبل الدولة يرتهن بنوعية شبابها، واتخذت عددا من التدابير الملموسة، بما فيها

التدابير التالية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وضعت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار خطة عمل لإنهاء ظاهرة الجنود الأطفال الذين حاربوا في صفوفها. واليوم، يقع إدماج الشباب ضمن عنصر ''إعادة الإدماج'' في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يجري تنفيذه في إطار اتفاق واغادوغو. وينطوي البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على خطة لإعادة الإدماج تناسب احتياجات الشباب ضحايا الصراع المسلح في بلدنا. وسيتم إدماج جميع الشبان الذين ألفوا التعامل مع الأسلحة في الحرب في إطار الخدمة المدنية المتوخاة في اتفاق واغادوغو. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، وقع رئيس الجمهورية على مرسوم بشأن تنظيم وتشغيل الخدمة المدنية.

ولتلك الأسباب، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يلتمس من المجتمع الدولي مساعدة كوت ديفوار في مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء أراضينا. وندرك أن الإدارة القضائية الإيفوارية لم تقم بتغطية كامل أراضينا الوطنية منذ بداية الأزمة، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونرى جميعا أنه سيكون من غير المستصوب أن نتكلم عن الإفلات من العقاب أو عن القانون والنظام، ما لم يتم إعادة نشر المحاكم، وقوات الشرطة والدرك في المناطق التي كانت تحتلها القوات الجديدة سابقا. وبالمثل، ما زالت الحكومة الإيفوارية تتوقع أن تعفيها الأمم المتحدة في ما يتعلق بحيازة الأسلحة غير الفتاكة الضرورية لتجهيز وكالاتنا المعنية بإنفاذ القانون.

وتتوق كوت ديفوار إلى إحلال السلام، وتحترم حقوق الإنسان بصورة عامة، وحقوق الطفل بشكل خاص. وبفضل ما اكتسبناه من تجربة ميدانية على مدى خمس سنوات من إدارة الأزمة، فإن بلدنا رهن إشارة المجتمع الدولي لتشاطر تلك التجربة الاستثنائية، لا سيما مع بلدان ما زالت في حالة الصراع المسلح.

إن الأطراف الإيفوارية – بقيادة فخامة الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء غيوم سورو، وتحت المراقبة الصارمة لفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الذي نعرب له عن تقديرنا – تسعى إلى إخراج البلد من الأزمة، من خلال تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. وهذا ليس في صالح بلدنا فحسب، بل في صالح المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا برمتها. ولذلك الغرض، تلتمس الحكومة الإيفوارية من الأمم المتحدة مزيدا من الدعم السياسي والمادي والمالي لمساعدتها على إعادة نشر الإدارة العامة والإدارة القضائية، بما في ذلك الشرطة والدرك، في المناطق التي كانت تحتلها القوات الجديدة.

وفي الختام، يوجه وفد بلدي نداء عاجلا إلى الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، من أجل الوقف الدائم لظاهرة الجنود الأطفال، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، إما من خلال المنع أو بالمعالجة الفعلية للأزمات التي تنشب في أي مكان من العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أكينديلي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفد نيجيريا بالتهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن ونثق من أن خصالكم المميزة تؤهلكم تماما لتوجيه المجلس في الاضطلاع بمهامه الشاقة، وتحقيق نتيجة مثمرة خلال شهر شباط/فبراير.

كما نود أن نعرب عن أصدق مشاعر امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل والمفصل للغاية بشأن حالة الأطفال المتضررين بالصراع (S/2007/757)، بما في ذلك محتوى ومضمون مرفقيه الأول والثاني. ونثني أيضا على عمل الممثلة

الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن عمل جميع الوكالات المشاركة في هذا النشاط.

ويلاحظ وفد بلدي العناصر الرئيسية للتقرير، المتعلقة، في جملة أمور، بكون أن بعض التقدم قد أحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، ووضع وتنفيذ خطط عمل، وتعميم حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والامتثال في ما يتعلق بوقف تجنيد الأطفال واستغلالهم، والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الأخرى، وعمليات الاختطاف، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال وحرمانهم منها، وعدم احترام بعض أطراف الصراع لسيادة القانون.

ويسعد وفد بلدي فعلا ملاحظة أن بعض القدر الضئيل من التقدم قد أُحرز، وتم تسجيل بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأنه، في بعض الأحيان، لم تقع أي حالات جديدة لتجنيد الأطفال، وأن بعض التدابير قد اتُخذت لتفعيل تحرير الأطفال من قبضة بعض القوات المسلحة بغية إعادة تأهيلهم. وتشمل التدابير الإيجابية الأخرى وضع برامج لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إجراء تحقيقات في حالات انتهاك حقوق الأطفال.

غير أننا نلاحظ أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله، لأن انتهاكات حقوق الأطفال العالقين في حالات الصراع وانتهاكات القانون الإنساني لم تتوقف. وفي هذا السياق، يرى وفد بلدي أنه من واجب المجتمع الدولي ألا يتقاعس، بل ينبغي أن يكرس نفسه مرة أخرى لتعزيز الالتزام بإنهاء إفلات منتهكي حقوق الأطفال من العقاب. لم يحن الأوان لكي يعالج المجتمع الدولي مسألة انتهاك حقوق الأطفال من منظور المنع، بدلا من تناول آثارها؟ ولن يوفر وضع آلية أو إطار لمنع نشوب الصراعات متسمين بحسن التصميم على المجتمع الدولي عناء مطالبته، مرارا وتكرارا، بالاهتمام بالصراعات المتزايدة – التي ما زالت تتم في حالات الفقر، والإفلات من العقاب، والتسيب، والظلم وما إلى ذلك – فحسب، بل إنه سيمهد السبيل فعلا لإيجاد حل دائم للصراعات.

وبالتالي، يؤمن وفد بلدي أن الحوار الفعلي، والتدابير المعنية بتخفيف وطأة الفقر، والمساعدة التقنية، والإدماج السياسي والاقتصادي، والتدابير المعنية بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ينبغي أن تترافق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام.

أما بالنسبة إلى إدارة الصراعات، فنحثّ على إيلاء اهتمام كبير للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤجج الصراعات، ولا سيما في البلدان النامية. وخير مثال على ذلك الحالة في غرب أفريقيا، ولذلك السبب وجدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الملائم التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في أبوجا.

ويؤيد وفد بلدي بصدق توصيات الأمين العام بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الأطفال التي تقع ضمن اختصاصها وولايتها.

وتعتبر نيجيريا حماية حقوق الأطفال وتعزيزها أولوية عليا، وقد أحرزت بالفعل تقدما ملموسا في إدماج اتفاقية حقوق الطفل على الصعيد المحلي. وبالفعل، لغاية اليوم، اعتمد ما لا يقل عن ١٧ من ولايات الاتحاد قانون حقوق الطفل النيجيري الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. والتزام نيجيريا بتنفيذ جميع الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الأطفال بالكامل هو التزام راسخ. وهذا، بطبيعة الحال،

يشمل إعلان الجمعية العامة مؤخرا للاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (قرار الجمعية العامة ٨٨/٦٢).

وفي الختام، ومن أجل زيادة تعزيز الإنجازات المتواضعة، ولكن المشهودة الرامية إلى حماية الأطفال، ولا سيما في الصراعات المسلحة، وبغية المضي نحو تحقيق هدف القضاء على الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الأطفال إلى العدالة، نحث الدول التي لم تصدّق بعد على مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات التي تضمن سلامة وحماية وتعزيز واستمرار التمسك بحقوق الأطفال في جميع الأحوال، خاصة في الصراعات المسلحة، وتنفيذها، على أن تفعل ذلك.

ومن نفس المنطلق، نحثّ جميع الوكالات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين على إيلاء الاهتمام اللازم لبرامج إعادة التأهيل، والمساعدات الفنية، وبناء القدرات، وإعادة الإدماج وغيرها من التحديات في مرحلة ما بعد الصراع، بغية كفالة النمو الملائم للأطفال في بيئة سلم وحب وتقدم، بعيدا عن حالات الصراع المدمرة. ونرى أن العالم سيصبح مكانا أفضل بإعطاء اهتمام جاد ومكرّس لهذه الدعوة الصارخة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة التالية لممثل رواندا.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): يقدم وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، التهانئ بتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. كما يرحب وفد بلدي بمشاركة الشخصيات التي تجشمت عناء السفر لحضور هذه الجلسة، وأعني فخامة السيد صمويل لويس – نافارو، نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية في بنما، ومعالي السيد برنارد كوشنير، وزير الخارجية في فرنسا، ومعالي السيد شارل ميشيل، وزير التعاون الإنمائي في بلجيكا، وسعادة السيد فيتوريو كراكسي، وكيل وزارة الخارجية في إيطاليا.

يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره (S/2007/757). كما نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، على بيانها. ونشكر السيدة آن فينمان، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة جو بيكر، ممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على بيانيهما المفيدين جدا في تكوين فهم جيد للموضوع.

يساور رواندا قلق بالغ إزاء رفاه الأطفال – ليس في رواندا فحسب، وإنما في منطقة البحيرات الكبرى وفي العالم عموما أيضا. ومن ثم، نرحب بالتقدم المحرز، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. كما يبعث على قلقنا البالغ ملاحظة أن نطاق آفة استغلال الأطفال في الصراعات المسلحة والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال والنساء لا يزال كبيرا جدا في مناطق الصراع. ويشكر وفد بلدي الأمم المتحدة وغيرها من الجهات على التقدم المحرز ويرحب بالتوصيات المقدمة.

عندما يتكلم وفد بلدي عن الأطفال في الصراعات المسلحة والاغتصاب والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال والنساء في مناطق الصراع، فنحن نتكلم من واقع الخبرة، إذ أننا عانينا من تلك الآفة خلال الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وبعد توقف الإبادة الجماعية، جعلت حكومة بلدي من تسريح الأطفال الجنود، ومكافحة الاغتصاب والعنف الجنسي أهدافا رئيسية في سياساتها. ونحن نرحب بالنتائج التي تحققت، وهذا لا يعني أنه لم يعد هناك أطفال جنود في رواندا وأن مكافحة الاغتصاب والعنف الجنسي خفّضت

بصورة كبيرة من نطاق تلك الآفة فحسب، بل أنه تُطبق أيضا سياسة صارمة لحماية النساء والنهوض بهن وقوانين تعاقب بشدة منتهكي هذه الحقوق وتعزز حقوق الأطفال والنساء.

أما بالنسبة لقيام القوات المسلحة بتجنيد الأطفال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاغتصاب والعنف الجنسي اللذين يرتكبان هناك، فإن وفد بلدي يعرب عن بالغ استيائه من الحالة ويبذل كل ما بوسعه للإسهام في حلها. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أن الحل الحقيقي يكمن في تسوية المشكلة، التي هي أصل هذا الشرّ: نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهموي وإعادتها إلى أوطانها، إذ أنها بعد أن ارتكبت الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤، استمرت في أعمالها الإجرامية في مقاطعتي كيفو. لقد وجد السكان المهددون ملاذا في رواندا قبل عشرة أعوام. ولا تزال القوات التي ارتكبت الإبادة الجماعية تحتل أرض التي يقبع أصحابها في مخيمات اللاجئين في رواندا والبلدان المجاورة. إن قوات الإبادة تلك تستغل الأطفال الجنود استغلالا واسع النطاق وتغتصب الفتيات والنساء الكونغوليات. وقد ورد ذلك بوضوح في تقرير وكيل الأمين العام جون هولمز. ولا تزال تلك القوات تهدد رواندا، حيث ما برحت القوات ترغب في إكمال مهمتها القذرة المتمثلة بالإبادة الجماعية.

ويرى وفد بلدي أن أنسب السبل لتحرير الأطفال والنساء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من الويلات، التي ورد وصفها في تقرير الأمين العام، هو تحرير المنطقة من قوات الإبادة التي اختارت الإقامة هناك وتعيش في العلن تحت أنظار مجلس الأمن والمجتمع الدولي في نطاقه الأوسع. ومن الأساسي جدا أن تجعل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع البلدان المعنية، من ذلك أولوية. وبذلك، تخدم قضية الأطفال وترقى إلى توقعات بلاغ نيروبي وإلى ما يتمخض عن مؤتمر غوما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالتقرير السابع للأمين العام (S/2007/757) عن الأطفال والصراعات المسلحة، وبما ورد فيه من تطورات إيجابية، فضلا عن التحديات القائمة في تنفيذ قرار المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥) المبرز في ذلك التقرير.

”ومجلس الأمن، إذ يكرر تأكيد مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، يعيد تأكيد التزامه بمعالجة التأثير الواسع النطاق للصراعات المسلحة على الأطفال، وتصميمه على ضمان احترام وتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وجميع قراراته السابقة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وكذلك احترام القواعد والمعايير الدولية الأخرى لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

”ويشدد مجلس الأمن في هذا الصدد على ضرورة اعتماد استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات، تعالج الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة بطريقة شاملة بغية تعزيز حماية الأطفال على أساس طويل الأجل، بما في ذلك تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق المصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا على المسؤولية الأولية للحكومات الوطنية عن توفير الحماية الفعالة والإغاثة لجميع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ويشجع على زيادة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بروح من الشراكة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية تسهيل وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والسلع وإيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون معوقات إلى جميع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ويشدد على أهمية أن تتمسك جميع الأطراف، في إطار المساعدة الإنسانية، بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية، وان تحترم هذه المبادئ.

”ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل لآلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة على نحو ما دعت إليه الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) في جميع حالات الصراع المسلح المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام S/2007/757.

”وفي هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة أن تواصل الآلية جمع وتقديم معلومات موضوعية ودقيقة وموثوق بها في الوقت المناسب عن الانتهاكات وحالات إساءة المعاملة التي ترتكب بحق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة وأن تعمل بالمشاركة والتعاون مع الحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك على الصعيد القطري.

”ويشيد مجلس الأمن بالأعمال التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، بما في ذلك أنشطتها الميدانية في حالات الصراعات المسلحة.

”ويشيد مجلس الأمن أيضا بالعمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومستشارو حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية بالتعاون مع الكيانات الأخرى ذات الصلة للأمم المتحدة.

”ويشيد مجلس الأمن بالنشاط المتواصل لفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على نحو ما أوجزه، في جملة أمور، تقرير رئيسه (S/2007/428)، ويدعو الفريق إلى مواصلة التوصل إلى استنتاجات واقتراح توصيات فعالة لينظر فيها المجلس، وينفذها، عند الاقتضاء، من خلال ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية.

”وسيواصل مجلس الأمن النظر في إمكانية إدراج أو تعزيز وجود مستشاري حماية الأطفال في ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة.

”ويؤكد مجلس الأمن بقوة على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات وأعمال إساءة المعاملة التي ترتكب بحق الأطفال في الصراعات المسلحة، ويرحب في هذا الصدد، بحقيقة أن عدة أشخاص من يدعى ارتكابهم لتلك الجرائم

قد قدموا إلى العدالة في المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الوطنية والدولية و ”المختلطة“.

”ويقر مجلس الأمن بأن تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) قد أحرز تقدما بالفعل، مما أسفر عن الإفراج عن أطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وعن إجراء حوار أكثر منهجية بين أفرقة العمل القطرية للأمم المتحدة والأطراف في الصراعات المسلحة بشأن تنفيذ خطط عمل مقيدة زمنيا.

”غير أن مجلس الأمن يدين بقوة تمادي الأطراف في الصراعات المسلحة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق، وقتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم وتعريضهم لغير ذلك من أعمال العنف الجنسي واختطافهم وحرمانهم من المساعدات الإنسانية، والاعتداء على المدارس والمستشفيات.

”ويساور مجلس الأمن القلق حيال الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، في حالات الصراع المسلح، ويدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة لحماية الفتيات والصبيان من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا سيما الاغتصاب، في حالات الصراع المسلح.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لأن المدنيين، ولا سيما الأطفال، ما زالوا يشكلون الأغلبية العظمى من ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها الأطراف في الصراعات المسلحة، بما في ذلك القتل والتشويه الناجمين من الاستهداف المتعمد واستخدام القوة بشكل عشوائي ومفرط انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق. ويدين المجلس هذه الأعمال ويطالب تلك الأطراف بالكف فورا عن هذه الممارسات.

”ويساور مجلس الأمن قلق بالغ للإمعان في عدم مراعاة قراراته المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة من جانب الأطراف في الصراعات المسلحة التي حددتها تقارير آلية الرصد والإبلاغ، بما في ذلك الأطراف التي وجهت إليها طلبات محددة وفورية وصريحة. وإذ يشير مجلس الأمن إلى البيان S/PRST/2006/48 الذي أصدره رئيسه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يعيد تأكيد اعتزامه استخدام جميع الأدوات المتاحة في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

”ويكرر مجلس الأمن دعوته الأطراف في الصراعات المسلحة المذكورة في مرفقي تقرير الأمين العام S/2007/757، إلى أن تعد وتنفذ، بدون المزيد من التأخير، إن لم تكن قد فعلت، خطط عمل محددة ومقيدة زمنيا لوقف تجنيد الأطفال انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق، والى التصدي لجميع الانتهاكات وأعمال إساءة المعاملة المرتكبة بحق الأطفال وذلك بالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام، وأيضا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه حيال الإصابات التي تلحق بالأطفال في الصراعات المسلحة بسبب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية وللذخائر العنقودية، ويدعو في هذا الصدد جميع

الأطراف في الصراعات المسلحة إلى الكف عن هذه الممارسة.

”وسعيا لزيادة تعزيز الإطار الشامل لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة ومراعاة للطابع المتغير للصراعات المسلحة والمسائل التي آثارها الأمين العام في تقريره، يعرب مجلس الأمن عن استعداده لاستعراض الأحكام ذات الصلة في قراراته المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة، بالبناء على أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وذلك بهدف زيادة فعالية الإجراءات التي يتخذها.

”ويسلم مجلس الأمن بالحاجة إلى تركيز أقوى على إعادة إدماج الأطفال المشاركين في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة وإعادة تأهيلهم، وفي هذا الصدد يدعو جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والأمانة العامة وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك الدولي، وكذلك المجتمع المدني، إلى تعزيز تبادل المعلومات بينها بشأن البرامج والممارسات الفضلى، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وكذلك مبادئ باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع في القوات أو المجموعات المسلحة، وضمان توفير ما يكفي من الموارد والتمويل لدعم الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية في مجال حماية الأطفال ورفاههم، والبرامج القائمة على المجتمعات المحلية، وذلك بغية ضمان الاستدامة الطويلة الأجل والنجاح لاستجابتها البرنامجية للإفراج عن جميع الأطفال المشاركين في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في موعد أقصاه أيار/مايو ٢٠٠٩ تقريره المقبل عن تنفيذ قراراته بشأن الأطفال والصراعات المسلحة“.

سيتم نشر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت رمز S/PRST/2008/6.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل رفع الجلسة، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني للعمل الشاق والهام بشأن قضية الأطفال والصراعات المسلحة الذي قام به مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية. وأود أيضا أن أشكر فرنسا على دورها القيادي في هذا المجال وأشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في هذه المناقشة الهامة. في الختام، أشكر الموظفين المساعدين لهذه الجلسة على صبرهم وتفانيهم.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥.